

مقدمة
في
الإقتصاد القياسي

دكتور
سعد الدين محمد الشيال

مقدمة
في
الإقتصاد القياسي

دكتور
سعد الدين محمد الشيال

الموضوع	مهرس	الصفحة
الفصل الاول - تعريف الاقتصاد القياس ومجاليه		
أولا - تعريف الاقتصاد القياسى		٢
ثانيا - الاقتصاد القياسى والتعلم الاقتصادية الاخرى		٣
ثالثا - مجال البحث القياسى		٦
رابعا - اهداف الاقتصاد القياسى		١٠
خامسا - فروع الاقتصاد القياسى		١٢
الفصل الثانى - اسلوب البحث القياسى		
أولا - تدور البحث القياسى		١٤
ثانيا - خطوات البحث القياسى		١٦
الفصل الثالث - النماذج الاقتصادية		
أولا - تعريف		٣١
ثانيا - استنتاجات اقتصادية		٣٢
ثالثا - المعادلات الاقتصادية		٥٧
رابعا - أنواع النماذج		٧٨
خامسا - أمثلة على النماذج الاقتصادية		١١١
الفصل الرابع - اساليب القياس الاحصائى		
مفاهيم من نظرية الارتباط والانحدار		
أولا - ندرية الارتباط		١١٩
ثانيا - الانحدار الخطى البسيط		١٢٦
ثالثا - الانحدار الخطى المتعدد		١٤٣
رابعا - تعميم لنموذج الانحدار الخطى		١٥٦
خامسا - نموذج الانحدار غير الخطى		١٥٢
الفصل الخامس - بعض مشاكل القياس		
أولا - الارتباط الذاتى للنموذج		١٥٥
ثانيا - الانحدار الخطى		١٧٨

الموضوع	فهرس (تابع)	الصفحة
ثالثا - التمييز		١٩٦
الفصل السادس - طرق القياس		
أولا - تتبع الآلية للمتغيرات الاقتصادية		٢٢٧
ثانيا - استخدام طريقة المبيعات الصغرى العادية		٢٣٢
ثالثا - صرعة الموره المختزله أو المبيعات الصغرى غير المباشرة		٢٤٥
رابعا - طريقة المتغيرات الماعسدة		٢٥٢
خامسا - طريقة المبيعات الصغرى ذات المرحلتين		٢٥٧
سادسا - طرق التقدير المختلطة		٢٦٥
سابعا - طرق الإهتان الاكبر		٢٧٤
ثامنا - اختبار طرق القياس		٢٧٧
الفصل السابع - التنبؤ		
أولا - التنبؤ في حالة نموذج المعادلة الواحدة الخطية		٢٨١
ثانيا - التنبؤ في حالة النموذج القياس متعدد المعادلات		٢٨٧
ثالثا - اختبار معنويه الفرق بين قيم التنبؤ واقيم الفعلية		٢٩١

الفصل الاول

تعريف الاقتصاد القياسى ومجالاته

اولا : تعريف الاقتصاد القياسى

الاقتصاد القياسى هو احد الفروع الحديثه لعلم الاقتصاد . ويبحث هذا العلم في طرق واساليب قياس العلاقات التى يهتم بها التحليل الاقتصادى .
والعلاقات الاقتصادية هى علاقات تبين اثر متغير اقتصادى او اكثر على متغير اقتصادى آخر ، فعلاقة الطلب هى دالة رياضية تصير لنا اثر السعر والدخل على الكمية المطلوبة ، ودالة التكاليف تبين لنا التكاليف الكلية كدالة في الانتاج ، وكلها علاقات يالها كل دارس للتحليل الاقتصادى بأسلوبه الوصفى . اما اذا تطلب التحليل التعرف على الشكل الذى يأخذه منحنى الطلب او الصيغة الرياضية التى يأخذها منحنى التكاليف الكلية وغيره من منحنيات تكاليف الوحدة لانتاج معين ، استلزم الامر استخدام أدوات التحليل القياسى التى تدخل في نطاق علم الاقتصاد القياسى . فمن اهم اغراض هذا العلم الوصول الى تقديرات رشيقة للعلاقات الاقتصادية بعد صياغتها في اسلوب رياضى .

بين هنا تتضح فائدة الاقتصاد القياسى لدى المخطط وواضع السياسه . فالسياسة التى تضعها الدولة بشأن اعانه الامعار الزراعية ، ونجبة منها في المحافظة على استقرار الدخل المزرعى ، تستند اساسا على استخدام التحليل الاحصائى في تقدير مرونة الطلب على السلع الزراعيه .

ونخلص من ذلك ان مجال الاقتصاد القياسى ينحصر في التعبير عن النظريات الاقتصادية بأسلوب رياضى توطئه للتحقق منها ، ثم في قياس اثر احدها العوامل الاقتصادية المتغيرة على المتغير الاقتصادى التابع باستخدام الطرق الاحصائية .

هذا يمكن التنبؤ بالأحداث المستقبلية والنصح والتوصية بالسياسات الاقتصادية
التي يجب اتباعها .

ومن ذلك يتضح ان الاقتصاد القياسي هو في حقيقة الامر التكامل
بين علم الاقتصاد والرياضة والاحصاء بهدف الحصول على القيم العددية
لمعالم العلاقات الاقتصادية كالمرونة والقيم الحدية وغير ذلك .

ونود ان نؤكد هنا اهتمام الاقتصاد القياسي بتطوير الاساليب
الاحصائية المطبقة على الظواهر الاقتصادية ليصل بها الى ما نسميه بالطرق
القياسية وبرز ظواهر هذا التطوير هو ادخال العنصر العشوائي الذي تجاهله
النظرية الاقتصادية وكذا الاقتصاد الرياضي .

وتوضيحا لما سبق نضرب المثال التالي : نغرض النظرية الاقتصادية
ان الطلب على سلعة ما أننا يتوقف على سعرها وسعر السلع الاخرى وعلى دخول
المستهلكين واذواقهم . والعلاقة بشكلها النظرى الاقتصادية تؤكد انه ليست
هناك عوامل اخرى غير ما ذكر يكون لها تأثيرها على الطلب .

ويمكننا التعبير عن هذه العلاقة رياضيا بالمعادلة الآتية :

$$Q = f(P_1, P_2, \dots, P_n, Y, \dots)$$

حيث Q = الكمية المطلوبة من سلعة ما

P_1, P_2, \dots, P_n = سعر هذه السلعة

Y = اسعار السلع الاخرى

Z = دخول المستهلكين

\dots = الاندوات

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \dots, \alpha_n$ = معالم دالة الطلب

ومعنى هذه المعادلة ان الكمية المطلوبة انما تتغير بتغير المتغيرات الاولية
التي جاءت في الجانب الايسر من المعادلة ، كلها او بعضها ، وان كان مسـمـن
المعروف ان هناك عدة عوامل اخرى يمكنها ان تؤثر على الطلب كظهور ناتج جديد
او للحرب او كالتغيرات الفنية او التنظيمية او كالتغيرات في القانون او في توزيع
الدخل او التحركات السكانية (الهجرة) الى غير ذلك من المؤثرات ، هذا الى جانب
السلوك الانساني الذي تؤثر فيه الاشاعات والميول والعادات والعوامل الاجتماعية
والنفسية ذات الاثر على سلوكنا السوقى حتى وان ثبتت الاسعار والدخول .

وفي الاقتصاد القياس يمكننا ابراز اثر كل هذه العوامل في العلاقات الاقتصادية
بالتغير العشوائى ذى الخصائص المحددة . وهذا تكون معادلة الطلب في صيغتها
العشوائية هى :

$$Q = a + b_1 P + b_2 Y + b_3 A + b_4 V + b_5 C$$

حيث Q = المتغيرات العشوائية التى تؤثر على الكميات المطلوبة

ثانيا : الاقتصاد القياس والعلم الاقتصادية الاخرى

١ - التحليل الاقتصادى

يتناول علم الاقتصاد دراسة وسائل اشباع حاجات الانسان على اساس الموارد
المحدودة المتاحة . وينهج التحليل الاقتصادى على التعرف على علاقة المتغيرات
بعضها البعض بغرض الحصول على قوانين لها صفه العمومية ، كما يعمل على تحديد
اشكال هذه العلاقات المختلفة القائم بين اجزاء النظام الاقتصادى ، فالتحليل قد
يكون لفظيا أو بياثيا . وفي الواقع ان التحليل الاقتصادى فى شكله الوصفى لا يساعد
كثيرا على حل المشاكل ، ما لم ندعه بتحليل احصائى .

٢ - الاقتصاد الرياضى

دعا تشعب العلاقات الاقتصادية وتشابكها بعض الاقتصاديين الى الاتجسـد
نحو استخدام الرياضه فى عرض النظريات المختلفة ، وغبة فى تحديد الفروض الاساسية

وتسهيل الاستنتاج وذلك يتم تحويل المناقشات الكلامية الى صيغة رياضية مختصرة متسقة لها قوة الحجج . ويتم ذلك بتحويل الاصطلاحات الاقتصادية الى رموز جبرية مع تطبيق الاحكام الرياضية من جبر وحساب التفاضل والتكامل وغية في استخلاص القوانين الاقتصادية وفقا لشروط اساسية يفترض تحقيقها .

ولا شك ان هذا الاحلوب يساعد على استكمال التحليل من ناحية تحديد المعادلات الرياضية التي يلزم تقدير معالمها بالطرق الاحصائية الرياضية .

هذا وان كان استخدام الصيغة الرياضية لا يعتبر ضمانا كافيا للوصول بالنتائج الى مستواها الدقيق حيث ان الرياضة ومدى الاستغناء منها يتوقف على حسن استخدامها ومدى تطبيقها . ولذا يحسن الا يعتبر دائما ان استخدام النظريات الرياضية الدقيقة هو المعيار لجودة التحليل .

ومعنى ذلك ان الاقتصاد الرياضى لا يتعدى مجاله عرض النظريات الاقتصادية في شكلها العام انتظارا للوصول بها الى مرحلة تالية هي مرحلة القياس السئى تستخدم فيها الطرن القياسية لتزودنا في النهاية بالقيم العددية لمعالم العلاقات الاقتصادية التى يسمى اليها المخطط وواضع السياسة الاقتصادية .

وتظهر لنا اهمية ذلك في المثال التالى : ان الطلب على السلع الضرورية ، كما جاء في النظرية الاقتصادية ، غير مرّن يشترط عدم امكان استبدال هذه السلع باخرى . ولا شك ان هذه المعلومات بشكلها الذى جاءت عليه غير ذات فائده كبيرة لواضع السياسة حيث ان قيمة الرزنة في هذه الحالة تتراوح ما بين الصفر والواحد الصحيح .

وهنا تأتى اهمية الاقتصاد القياسى في تزويدنا بالقيم المحددة للمرونيات وغيرها من المعالم اللازمة للمخطط الاقتصادى .

٣ - الاحصاء

يختلف الاقتصاد القياسى عن كل من الاحصاء الاقتصادى والاحصاء الرياضى . فالاحصاء الاقتصادى يجمع البيانات وسجلها ويصوغها ويعرضها ببيانها

ويحاول شرح انماطها وتطورها على مدى الزمن، وما يحاول ايضا الحصول على العلاقة بين مختلف القيم الاقتصادية . ان الاحصاء الاقتصادي هو اساسا الوجه الوصفي لمعلم الاقتصاد وهو لا يزودنا بتفسير تطور المتغيرات المختلفة ولا بقياس معالم العلاقات الاقتصادية .

ويهتم الاحصاء الرياضى بالاليب القياس التى تعتمد اساسا على التجارب العملية التى يسهل التحكم فيها . ان الطرق الاحصائية للقياس لا تناسب العلاقات الاقتصادية التى لا يمكن قياسها بقوانين بنيت على اساس التجارب العملية ، كالتى نجربها فى حالة علم الطبيعة أو غيره من العلوم حيث يتسنى للباحث ان يغير احد العوامل ويثبت العوامل الاخرى عند اجرائه لاحدى التجارب . ومن ثم يمكنه ان يجعل النتائج وينطبق القوانين الاحصائية لاستنتاج القوانين التى تحكم الظاهرة موضوع البحث . اما عند دراسة السلوك الاقتصادي للانسان فانه من الصعب تغيير احد المتغيرات وتثبيت باقى المتغيرات الاخرى . ففى الحياة العملية نلاحظ تغير جميع المتغيرات باستمرار وفى نفس الوقت . فلا يمكننا مثلا تغيير الدخل وتثبيت الاسعار والاذوائى وغير ذلك من العوامل حيث انها جميعا متغيرة نتيجة لتغير الدخل .

وفى الاقتصاد القياسى تستخدم الطرق الاحصائية بعد تعديلها بما يتمشى مع الحياة الاقتصادية . وتسمى هذه الطرق بعد تعديلها بالطرق القياسية Econometric Methods . واهم ما فى هذا التعديل هو ادخال العامل العشوائى .

ومن هنا كان الالتجاء الى الاقتصاد القياسى نتيجة منطقية . ويؤكد الشرح السابق للفروع المختلفة للعلوم الاقتصادية من أن أياً منها لا يصلح بمفرده كأداة كاملة للبحث القياسى . فإذا اتحد الباحث مثلا على الاحصاء الاقتصادي كان كل ما يمكن ان يصل اليه هو التعرف على الاتجاه العام لظاهرة ما ككمية الانتاج ، وما اذا كان

تغير هذا الانتاج يتم في دورات ومدة هذه الدورات . ومعرفتنا للاتجاه العام بطبيعة الحال لا تساعدنا على الوقوف على اسباب هذا الاتجاه .

ومعنى ذلك ان كل ما يمكن الوصول اليه هو تصوير المشاكل الاقتصادية بصفة وليس ايجاد حلول لها بل علينا ان نلجأ الى النظرية الاقتصادية اذا ما طلبنا الحل أو التفسير .

وخلاله القول ان دراسة المشاكل الاقتصادية بالاسلوب القياسى يتطلب :
: ان مجموعة من فروع العلم الاقتصادية المختلفة وهى :

١ - التحليل الاقتصادى والاقتصاد الرياضى عند تحديد العلاقات موضوع الدراسة وصياغتها الصياغة الرياضية المناسبة .

٢ - الاحصاء الاقتصادى للحصول على البيانات الخاصة بالتغيرات الاقتصادية الى جانب اختيار انب طريقة لتقدير معالم المعادلات الهيكلية بحسب المعامل على تحديد التغيرات وقياس التغيرات فى كل منها .

٣ - الاحصاء الرياضى للوصول الى الدقة المطلوبة فى التقدير أخذاً فى الاعتبار احتواء البيانات على اخطاء بدرجة لا تؤدى الى انحراف العلاقات المدروسة .

ونتيجة لذلك ظهرت الحاجة الى علم يستمد اصوله من العلم الثلاثة : الاقتصاد والرياضة والاحصاء ليجمع فى النهاية بين الميائنه السليمة والقياس الدقيق هو علم الاقتصاد القياسى .

ثالثا : مجال البحث القياسى

ربما كان التعريف السابق لا يستوفى الشرح الكامل لعلم الاقتصاد القياسى وخاصة للبحث الذى لم تتوافر له الدراية السابقة بهذا العلم . ولذا نورد فيما يلى بعض الامثلة زياده فى الشرح والايضاح .

تفترض النظرية الاقتصادية - من زاوية الاقتصاديات الافرادية : اى اقتصاديات الوحدة Micro economics . - حيث المنشأ والامره هى وحدة التحليل ،

فروضاً يمكن ان توضع في صيغتها الرياضية لتوطئه لاختبارها بعد ذلك بالاحصائية الاحصائية .
١ - مثال من نظرية المنشأ :

تحدد نظرية المنشأ ان العنصر الانتاجي (العمل مثلا) يطلبه المستثمر الى النقطة التي تتساوى فيها الانتاجية الحدية للعمل مع معدل الاجر الحقيقي تحت ظروف التنافس . ويعتبر هذا المفرض اساساً لعلاقة يمكن اختبارها بنظرية القياس .
والى جانب هذا هناك ايضا العلاقة الغنية التي توضح العلاقة بين المدخلات والمخرجات ويعبر عنها بدالة الانتاج .

وفرض ان المنشأ تستخدم نوطاً واحد من كل عنصر من العناصر الانتاجية وهي العمل = ع والمواد الاولية = م ورأس المال = س ه لتنتج نوطاً معيناً من الناتج (ص) كانت دالة الانتاج هي :

$$\text{ص} = د (ع ، م ، س) \quad (١)$$

ولا تدل هذه الدالة الا على ان العناصر الانتاجية ع ، م ، س تتحول الى الناتج ص عن طريق العملية الانتاجية التي تعبر عنها الدالة .
ويحد القياس يفترض المحلل تساوى طرفي المعادلة الامر الذي يتطلب اضافة الخطأ العشوائي في الطرف الايسر من المعادلة التي تصبح :

$$\text{ص} = د (ع ، م ، س ، ق) \quad (٢)$$

حيث ق = الخطأ العشوائي ذو الخصائص الاحتمالية . ويحاطل المحلل بعد ذلك تقدير معالم الدالة عن طريق الحقائق الفنية والبيانات المتوافرة فإذا كانت الدالة من الدرجة الثانية كانت دالة الانتاج بالصورة الآتية :

$$\text{ص} = أ + ع_١ + ع_٢ + م_١ + م_٢ + س_١ + س_٢ + ع_١ م_١ + ع_١ م_٢ + ع_١ س_١ + ع_١ س_٢ + ع_٢ م_١ + ع_٢ م_٢ + ع_٢ س_١ + ع_٢ س_٢ + م_١ س_١ + م_١ س_٢ + م_٢ س_١ + م_٢ س_٢ + ق \quad (٣)$$

وتكون الخطوة التالية هي تقدير القيم العددية للمعالم $a_1, a_2, a_3, a_4, a_5, a_6, a_7, a_8$.
وقد تأخذ الدالة الصورة التي وضعها كوب دووجلان وهي :

$$(٤) \quad Y = a_1 + a_2 X_1 + a_3 X_2 + a_4 X_3 + a_5 X_4 + a_6 X_5 + a_7 X_6 + a_8 X_7$$

ومن المعادلة (٣) يمكن استنتاج الانتاجية الحدية للعنصر الإنتاجي المعامل

$$(ع) \quad \text{وتساوي } a_1 + a_2 X_1 + a_3 X_2 + a_4 X_3 + a_5 X_4 + a_6 X_5 + a_7 X_6 + a_8 X_7$$

وقد يمكن الحصول عليها بايجاد التفاضل الجزئي للمعتبر من كائنه الى ع والمعادلة

(٣) . ومن ذلك يمكن صياغة الفرض الاول كما جاء في النظرية الاقتصادية رياضيا كالآتي :

$$(٥) \quad \frac{\partial Y}{\partial X_1} = a_1 + a_2 X_1 + a_3 X_2 + a_4 X_3 + a_5 X_4 + a_6 X_5 + a_7 X_6 + a_8 X_7$$

= معدل التغير النسبي

حيث $\frac{\partial Y}{\partial X_1}$ = معدل الأجر

وذا يعتبر المستثمر العلاقة . كما عبرت عنها المعادلة (٥) . مع انه تماماً عكس

موقعه لان هناك دائماً خطأ عشوائي يجب ان يضاف الى العلاقة لتكون بالصيغة الآتية :

$$(٦) \quad \frac{\partial Y}{\partial X_1} = a_1 + a_2 X_1 + a_3 X_2 + a_4 X_3 + a_5 X_4 + a_6 X_5 + a_7 X_6 + a_8 X_7 + \epsilon$$

وهذه العلاقة الاقتصادية تمثل فرضاً يطلب اختياره بعد تقدير المعامل في المعادلة

(٣)

٢ - والمثال الآخر الذي يمكن ان نسوقه هنا يرتبط بنظرية سلوك المستهلك والتي تعبر

فيها عن علاقة النفع الحدية كالتالي :

$$\frac{\text{النفع الحدية للسلعة أ}}{\text{سعر السلعة أ}} = \frac{\text{النفع الحدية للسلعة ب}}{\text{سعر السلعة ب}}$$

ولما كان تقدير هذه العلاقة صعبا إلا إذا تدخل الباحث النفساني . فإذا فرضنا ان المستهلك يدخل في نطاق ميزانيته سلعا عددها (ن) كان عدد معادلات المنفعة الحدية ، وفقا للنظرية التقليدية ، (ن - ١) معادلة مع قيد هو معادلة الميزانية . والمعادلة الاخيرة تدل على ان الانفاق على السلع والخدمات بالإضافة الى المدخر يساوي الدخل .

يتلو ذلك التعبير عن دالة الطلب رياضيا بأن الطلب على اية سلعة دالسه في جميع الاسعار التي يواجهها المستهلك الى جانب دخله وهذه المعادلة يسهل تقدير معالمها الا ان رأيا له قيمته يذكرنا بأن دوال الطلب يجب ان تعتمد على الاسعار النسبية والدخل الحقيقي وتصبح معادلة الطلب على السلعة الواوية هي :

$$K = \left(\frac{1}{\epsilon_1} , \frac{2}{\epsilon_2} , \dots , \frac{N-1}{\epsilon_{N-1}} , \frac{1}{\epsilon_N} \right)$$

$$..... , \frac{\epsilon_N}{\epsilon} , \frac{\epsilon}{\epsilon} , (N)$$

حيث ك = الكمية المطلوبة من السلعة الواوية

ϵ = سعر السلعة الواوية

ي = الدخل ن = الخطأ العشوائي

وتعتمد خصائص دوال الطلب السابقه مثله في معالمها على دوال المنفعة الفردية والتي لم نتكهن من قياسها . وهذا أمكننا الآن قياس دوال الطلب بصورتها الاخيرة . وهي الدوال التي تمكن سلوكي من استنباطها من دوال المنفعة .

ومعادلة سلونكي الشهيرة والتي تعرف أحيانا بأنها المعادلة الأساسية في نظرية القيمة يمكن كتابتها كالآتي :-

$$\frac{\partial K}{\partial C} = - \frac{\partial K}{\partial Y} \cdot \frac{\partial Y}{\partial C} \quad \left| \frac{\partial K}{\partial C} = \text{المنفعة} = \text{ثابت} \right.$$

ويمكن تفسيرها بأن التغير في الكمية المطلوبة بالنسبة الى التغير في السعر يتكون من شقين هما : اولا التغير في الكمية المطلوبة بالنسبة الى التغير في الدخل بالإضافة الى التغير في الكمية المطلوبة بالنسبة الى السعر عند مستوى ثابت من المنفعة، والثاني الثاني يعرف أحيانا بالاثار الاحلالية بين السلعتين الواوية والطائفة. وهذا الاثر له خاصية التماثل التي يعبر عنها -

$$\frac{\partial K}{\partial C} = - \frac{\partial K}{\partial Y} \cdot \frac{\partial Y}{\partial C} \quad \left| \frac{\partial K}{\partial C} = \text{المنفعة} = \text{ثابت} \right. \quad \left| \frac{\partial K}{\partial C} = \text{المنفعة} = \text{ثابت} \right.$$

رابعا : اهداف الاقتصاد القياسي

يمكن تحديد ثلاثة اهداف للاقتصاد القياسي (١) التحليل بمعنى اختبار النظرية الاقتصادية (٢) وضع السياسة بمعنى الحصول على التقديرات لمعامل العلاقات الاقتصادية التي يمكن استخدامها فيما بعد في وضع السياسات الاقتصادية (٣) التنبؤ بالقيم المستقبلية وقالها ما نسمى التطبيقات الناجمة في مجال الاقتصاد القياسي الى تحقيق هذه الاهداف

(١) التحليل - اختبار النظرية الاقتصادية :

استخدم الاقتصاديين في المراحل الاولى لتطوير النظرية الاقتصادية الاسلوب الوصفي لمعاقبة القوانين الاقتصادية الاساسية مطبقين طريقة البحث الاحتباطي - فهذه النظريات الاقتصادية من مجموعة الملاحظات التي تجمع عن سلوك الافراد

كستهلكين أو منتجين ، ثم وضعت بعض الفروض الأساسية لرغبات الوحدات الاقتصادية الفردية . فافترضت نظرية الطلب ان هدف المستهلك هو تعظيم ارباحه ، اى منفعة ، ما يتفق من دخله مع علمه باسعار السلع المستهلكة ، كما افترض ان هدف المنتجين هو تعظيم ارباحهم . ومن هذه الفروض استنتج الاقتصاديين بالتحليل المنطقي القوانين الاقتصادية العامة التى جاءت مجردة دون ان نختبر من الناحية التطبيقية فلم تبذل وتنتقد محاولات لاختبار مدى مطابقة هذه النظريات للملوكة الاقتصادية الفعلية للافراد .

ولما حاد الاقتصاد القياسى فقد هدف اساسا الى التحقق من النظريات الاقتصادية ، اى الى التحليل ، بمعنى حصولنا على الدليل العلى لاختبار قدره التفسيرية للنظريات الاقتصادية ، ولتقرير مدى شرح هذه السمات للملوكة الفعلية للوحدات الاقتصادية ، فليست هناك اليتم نظرية ما يمكن قبولها الا اذا دعمها الاختبار التطبيقى حتى وان اتصفت بسلاسة العرض ومنطقية الاسلوب .

(٢) وضع السياسة - الحصول على تقديرات معالم العلاقات الاقتصادية بهدف استخدامها في وضع السياسات :

تستخدم الاساليب القياسية المختلفة في اغلب الاحيان بهدف الحصول على تقديرات يوثق فيها لمعالم العلاقات الاقتصادية ، ويستفاد من هذه التقديرات في الحصول على المرونة وغيرها كالمضاعفات ، والمعاملات الغنية للنتاج ، والتكاليف الحدية ، والايرادات الحدى . وكلها ادوات لها اهميتها في اتخاذ القرارات وفي صياغة السياسات الاقتصادية التى تتخذها المنشآت او الحكومات ، كما انها تعاون ايضا في مقارنة اثار القرارات المختلفة .

وعلى سبيل المثال فان قرار الحكومة بشأن تقييم عملتها يعتمد على درجة كبيرة على الميل الحدى للاستيراد ، وكذا على مرونة السعر للصادرات والواردات . فاذا كانت هذه المرونة اقل من الواحد الصحيح فان اعادة التقييم سوف لا يساعد على الاتلال من المعجز في ميزان المدفوعات .

هالمثل ان كانت مرونة الطلب لسلعة ما اقل من الواحد الصحيح ، وكان من غير المطلوب تخفيض سعرها الذى سيعمل على خفض الايراد من هذه السلعة .
وبالعكس ان كانت المرونة اعلا من الواحد ، كان من الواجب الا تزيد الحكومة من الضريبة على هذه السلعة اذا كانت تهدف الى زيادة دخلها من الضرائب .

ومن كل ذلك تتضح اهمية الحصول على القيم العددية لمعامل العلاقات الاقتصادية التى يمكن ان يزودنا بها التحليل القياسى وهذا يصير اداة ضرورية فى صياغة السياسات الاقتصادية .

(٣) التنبؤ بالقيم المستقبلية :

اذا رغبت الحكومة فى وضع سياسة للمعامله كان من الضرورى دراسته الموقف الحالى للمعامله ، وما يجب ان يكون عليه مستوى المعامله فى السنوات الخمس . واسلوب البحث القياسى يمكننا الحصول على تقدير لمستوى المعامله . فان كان المستوى منخفضا اتخذت الحكومة الاجراءات اللازمة لمنع وقوع ذلك . وان كانت القيمة المتنبأ بها للمعامله اعلا من القيمة المتوقعة للقوى العاملة اتخذت الحكومة الاجراءات اللازمة لتفادى التضخم .

وقد تزايدت فى السنوات الاخيرة اهمية التنبؤ للاقتصاديات المتقدمة وللتخطيط الاقتصادى فى البلاد النامية .

خامسا : فروع الاقتصاد القياسى

يمكن تقسيم الاقتصاد القياسى الى فرعين اساسيين هما الفرع النظرى والفرع التطبيقي .

وشمل الفرع النظرى تطوير الطرق الناحيه لقياس العلاقات الاقتصادية .
وكما سبق ان اشرنا ان اساليب القياس انما تعتمد اساسا على الطرق الاحصائية التى يمكن تعديلها لتلائم خصائص العلاقات الاقتصادية . ومن اهم هذه الخصائص ان البيانات المستخدمة لقياس الظواهر الاقتصادية قد جمعت من واقع الحيساسة

وليس نتيجة تجارب معملية • الامر الذى يحتم ضرورة تطوير طرق القياس لتتناسب
هذا النوع من البيانات • هذا الى جانب ان العلاقات الاقتصادية ليست نفسى
الحقيقة كما تفترضها النظرية الاقتصادية او الاقتصاد الرياضى نظرا لتأثر
السلوك الاقتصادى الى حد ما بالاحداث غير المتوقعة ، تلك الاحداث التى
يأخذها الاقتصاد القياسى فى اعتباره بادخال المتغير العشوائى فى العلاقات
المدرسة •

وهذه الاساليب يمكن تقسيمها الى مجموعتين : الاولى وهى طرق
المعادلة الواحدة Single equation أى الطرق التى تطبق فى كـ
مرة على معادلة واحدة • والثانية هى طرق المعادلات الانبثاقية
Simultaneous equation التى تطبق على معادلات النموذج
الانبثاقية •

وشمل الفرع للتطبيق استخدام الاساليب القياسية فى المجالات المختلفة
من النظرية الاقتصادية حيث أنها تختبر المشاكل المتعلقة بالابحاث التطبيقية
في ميادين الطلب والعروض والانتاج والاستثمار والاستهلاك وغير ذلك • ويتضح
من ذلك ان الفرع التطبيقى انما يتضمن استخدام الادوات النظرية لتحليل
الظواهر الاقتصادية والتنبؤ بالسلوك الاقتصادى •

الفصل الثاني :

اسلوب البحث القياسي

أولاً : تطعيم البحث القياسي

اجتدت كثير من النظريات الاقتصادية عدد وضعها على اسلوب البحث الاستنتاجي ، الذي يتلخص في جمع الباحث للبيانات المختلفة عن الظواهر الاقتصادية ، موضوع البحث ، وتطبيق التحليل المنطقي او الرياضي عليها لتصل منها الى نتائج يصفها في النهاية في شكل نظريات عامة . فتأريخ سمات توازن المستهلك وتوازن المنتج كلها نظريات قامت على أساس البحث الاستنتاجي . ولما كان الباحث الاقتصادي ياتباع الاسلوب القياسي ، فربما ينطوئ الى تعقيد المشكلة نتيجة لما وضعه من فروض اساسية وبديلة توصاه الى كثير من الاستنتاجات التي تعتمد على الاجتهاد في التفسير ، فقد كان من الأفضل اللجوء الى الاسلوب الاستقرائي الذي يعتمد على التجربة والملاحظة ، ولا شك ان اتبع مثل هذا الاسلوب يتطلب استخلاص الادوات التي تعاون في التحليل ومن اهم هذه الادوات كان الاحصاء . فقد بدأ استخدام الاحصاء واساليه منذ اوائس هذا القرن فظهرت على سبيل المثال البارومترا المعروفة التي احدثتها جامعة هارفارد - وهي مقاييس لم تستخلص على اساس نظري سليم - كما ركزت الارقام القياسية لاسعار الارواى والمالية والارقام القياسية لقياس نشاط الاعمال المكونة من رقم قياس لمستوى الاسعار والرقم القياسي لانتاج الحديد الخام باعتباره مادة اساسية وغير ذلك من الارقام التي تأثر بمستوى النشاط الاقتصادي .

واستر العمل بهذا الاسلوب قراءة الربع قرن وكانت المصه الاساسية للباحثين هي تحليل العلاقات الزمنية الى مركباتها المختلفة من تغيرات دورية

مؤسسية واتجاه عام . وكان التفكير اساسه ان الزمن هو المسئول عن تكوين هذه المركبات على ان يتولى الباحث تفسيرها . ومعنى ذلك ان الباحث كان هداه دائما هو قياس محصلة القوى الاقتصادية التى تؤثر على اوجه النشاط دون الاهتمام بقياس هذه القوى والتعرف عليها .

والى جانب ذلك ، اى الى جانب القياس دون الاعتماد على النظرية ، كانت المحاولات مستمرة لتدعيم الصلة بين النظرية والملاحظة . ومن اهم هذه المحاولات كانت محاولة الاستاذ هنرى مور ، عندما حاول التعرف على الموازنات المؤثرة على الاسعار . ثم تلتها محاولات كوب ود وجلاس لقياس دوال الانتاج . كما اهتم بعض الاقتصاديين بقياس معادلات الطلب وخرجت دراسة هنرى شولتز التى تناولت اسس نظرية الطلب في صيغتها الرياضية بالاضافة الى ما قام به من قياسات بعض العلاقات للحصول على مرونة الطلب لعدد من السلع في سنين الولايات المتحدة خلال فترة ما بين الحربين العالميتين وذلك في كتابة المعروف .

" The Theory and Measurement of Demand".

ثم ما لبث ان بدأ التطور وتشتعت الدراسات بتناول العلاقات بين الظواهر المختلفة وذلك بتحليل المنحنى بدلا من تحليل السلمة .

الى ان جاءت محاولة هامه قامت بها عصبة الامم (الامم المتحدة) ففى اواخر السنوات الثلاثينيه عندما طلب من الاستاذ تينبرجن دراسة اسباب حاله الكساد التى عشت العالم في اوائل السنوات الثلاثينيه وذلك باسلوب احصائى يمكن من التحقق من النظريات الاقتصادية القائم وقتئذ . فخرج بدراسه المعروفة .

" Statistical Testing of Business Cycle Theories".

وقد اشتملت الدراسة على ٤٠ معادله تمثل العرض والطلب وتكوين الدخل واسعار الفائده والاستثمار الى غير ذلك .

من ثم تطورت الاحصائية ودخلها جبر المصفوفات وانتهت كل هذه
المحاولات بظهور علم الاقتصاد القياسى كعلم مستقل . وكانت اول خطوه اتبعت
لتدعيم ذلك انشاء جمعية الاقتصاد القياسى *Econometric Society*
واصدار مجلة لنشر البحوث المتخصصة في هذا الميدان باسم *Econometrica*.

ثانيا : اسلوب البحث القياسى

تهتم بحوث الاقتصاد القياسى التطبيقى بقياس معالم العلاقات الاقتصادية،
والتنبؤ بالقيم المستقبله لتغيرات هذه العلاقات . والعلاقات التى يمكن قياسها
باستخدام اى من طرن البحث القياسى هى العلاقات السببيه . وتضم هذه العلاقات
بعض التغيرات التى يفترض ان تكون سببا في تغير التغيرات الاخرى . ومن هنا
يتضح ان المعادلات التعريفية *Definitional* لا تتطلب القياس وطبىسى
سبيل المثال فالمعادلة $y = k + \text{سحيثى} = \text{الدخل} + \text{ك} = \text{الاستهلاك} + \text{س}$
الاستثمار والمعادلة بشكلها السابق هى التعريف الرياضى للدخل القومى كما جاء
في النظرية الاقتصادية ، ونلاحظ انها لا تفسر تحديد مستوى الدخل او اسباب
التغير فيه . وبأتى تأكيدها لهذه النقطه من ان بعض الباحثين يحاولون قياس
علاقات هى في الحقيقة لا تعد وان تكون تعريفات بسيطة ولا تعبر عن علاقات سببيه
بين التغيرات الداخلة فيها .

ويمكننا ان نبسط هنا خطوات البحث القياسى في اربعة خطوات :

- ١ - توصيف النموذج *Specification* وفيها تتم محاولة قياس الظاهرة
موضع التحليل . وتعرف هذه الخطوه ايضا بانها خطوة صياغة الفروض .
- ٢ - تقدير المعالم *Estimation* . باستخدام انسب طرن البحث القياسى .
وتعرف بانها خطوة اختبار الفروض .

٣ - تقييم التقديرات (Evaluation) ومدى قبولها ودرجة الثقة فيها .

٤ - التنبؤ (Forecasting) واختبار قدرته التنبؤية للنموذج .

والخطوات الثلاثة الاولى هي اهم الخطوات في البحث القياسي كما تتطلب خبرة الاقتصادى ومهارته في النظم الاقتصادية . والخطوات الثلاثة الاخيرة تتطلب المعرفة بالتواحي النظرية للاقتصاد القياسى .

وفىما يلى شرح مبسط لكل خطوة من الخطوات السابقة :

١ - توصيف النموذج

يعتبر التوصيف الخطو الاولى وهى اهم الخطوات ، ويحاول فيها الباحث القياسى دراسة العلاقة بين المتغيرات وصياغة هذه العلاقة في صورتها الرياضية ، بمعنى توصيف النموذج الذى سيتم عن طريقه بحث الظاهرة الاقتصادية تطبيقيا .

ويتضمن التوصيف : (١) تحديد المتغير التابع والمتغيرات المعسره .
(٢) تعيين التوقعات النظرية والفيليه لاشارات وقيم معالم الدوال وهى المقاييس النظرية التى على اساسها سيتم تقييم التقديرات المتحصل عليها لمعالم النموذج
(٣) تحديد الصيغة الرياضية للنموذج من حيث عدد المعادلات وكونها خطية او غير خطية ... الخ .

ويعتمد توصيف النموذج القياسى على النظرية الاقتصادية وكل ما يتوافر لدينا من معلومات عن الظاهرة موضوع الدراسة . ولذا كان لزاما على الباحث القياسى الماهم بالنظرية الاقتصادية ، ومختلف الدراسات التى سبق ان اجرى است ، وكافة البيانات المتوافرة عن خصائص العلاقة التى يتناولها بالبحث .

(١) متغيرات النموذج :

يعنى للباحث القياسى ، من محاور المعلومات التى سيجب ذكرها ، ان يحدد المتغيرات التى سيكون لها اثرها على المتغير التابع . فالنظرية

الانتمادية تشير الى تلك المتغيرات في كل حالة . وعلى سبيل المثال اذا رغب الباحث القياس في دراسة الطلب على سلعة ما كان المصدر الاول هو النظرية الاستاتيكية للطلب التي تشير الى المتغيرات المحددة للطلب وهي : سعر السلعة ، وأسعار السلع الاخرى (البدله او المكمله) ، والدخل ، والتفضيلات المختلفة . وعلى هذا الاساس تكون الصيغه العامة لدالة الطلب هي :

$$Q = f(P, P_1, P_2, \dots, Y, T)$$

حيث Q = الكمية المطلوبة من السلعة

P = سعر هذه السلعة

P₁ = سعر السلع الاخرى

Y = الدخل

T = القياس المناسب لاذوا المستهلكين

كما تشير الدراسات السابقة في هذا المجال ^{الى} ان هناك متغيرات أخرى ، بخلاف المتغيرات الاربعه المذكوره ، والتي نقتربها النظرية الاقتصادية ، ذات أثر على الطلب كالدخل في الفترات السابقة (Y₁ ، Y₂ ، ...) والضرائب ، وسياسة الحكومة في التسليف (S) ، وتوزيع الدخل (Y_d) . فكون دالة الطلب الجديدة هي :

$$Q = f(P, P_1, P_2, \dots, Y, T, S, Y_1, Y_2, \dots, Y_d)$$

ولا يفوتنا ان ننو ايضا عن متغيرات اخرى يمكن اضافتها في حالات اخرى . كما هو الحال عند دراسة الطلب على الصادرات من سلعة ما . وهذه المتغيرات هي على سبيل المثال سياسات الاتزان Dumping . والتعريفات المختلفة في البلاد المستورده ، والقيود على النقد الاجنبي في هذه البلاد . الخ .

ومن الواجب ان نضع هنا ان عدد المتغيرات الدخلة في التنبؤ انما يتوقف على طبيعة الظاهرة موضع الدراسة ، والهدف من البحث . وغالباً ما يقتصر

وفي مثال آخر - دالة الاستهلاك في صورتها البسيطة حيث يتوقف الاستهلاك
(ص) على الدخل (ي) :

$$ص = ب + ب١ ي + ن$$

وفي هذه الدالة تكون المعلمة ب هي الميل الحدي للاستهلاك وهو موجب
الاشارة بقيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح ، صفر > ميل الحدي للاستهلاك <
١ ، بينما الثابت ب من المتوقع ان يكون موجبا ايضا ، ومعنى الثابت
الموجب انه حتى وان انعدم الدخل (صارته قيمته صفر) كان الاستهلاك موجب
القيمة اذ يلجأ المستهلك الى الانفاق من مدخراته السابقة ، او الى الاستدانة ،
او الى اية طريقة اخرى لمواجهة متطلباته .

ويتطلب تحديدنا لطبيعة المعلمة من حيث انها عادة أو دنيا ، ضرورة
أو كماله ، لها بدائل أوليت لها بدائل ، دراسة ظروف سون المعلمة المحدثة .
اما اضافة بعض المتغيرات أو استبعاد البعض الاخر من دالة ما فيمكن
ان ننظر اليه باعتبار ان المعلمة لا تساوى الصفر أو تساويه ، فاذا رأى الباحث
استبعاد متغير ما من الدالة فعنى ذلك انه قد افترض ان قيمة معلمة هذا المتغير
انما تساوى الصفر ، واذا افترض اضافة المتغير الى الدالة فان ذلك يعنى ان قيمة
معلمته انما تختلف عن الصفر . وطبيعة الحال ان القياس احيانا قد يشير الى عدم
معنوية بعض المتغيرات التي اضيفت الى الدالة ، الامر الذى يتطلب منا استبعاد
هذه المتغيرات .

ونخلص من ذلك ان طبيعة الظاهرة الاقتصادية التى نرغب فى دراستها
هى التى تحدد عدد متغيرات النموذج فى بادئ الامر ، بينما يتوقف هذا العدد
فى النهاية على مدى اجتياز تقديرات المعاملات للاقتصادىة والاحصائية
والقياسية المعروفه .

(٢) الصياغة الرياضية للنموذج من حيث عدد المعادلات وكونها خطية

وغير خطية الخ .

ان النظرية الاقتصادية قد لا تتعرض للصيغ الرياضية للعلاقات او عدد المعادلات التي يتضمنها النموذج الاقتصادي ، كما هو الحال في حالة نظرية المستهلك حيث لم يتحدد ما اذا كان الطلب على سلعة ما لا بد من دراسته عن طريق نموذج المعادلة الواحدة ، او عن طريق مجموعة المعادلات الآتية . كما ان خطية المعادلة او عدم خطيتها لا تحدد ها النظرية الاقتصادية . هذا وان كانت النظرية تشير الى بعض الدلائل عن صيغة دالة الطلب . فمن الناحية الاستاتيكية فان نظرية الطلب قد بنيت على ان سلوك المستهلكين رشيد ، وانهم لا يتعرضون للوهم النقدي . ومعنى هذا الغرض أنه اذا تغيرت كل الاسعار والدخول بنفس النسبة فان المستهلك الرشيد سوف لا يغير من نمط استهلاكه ، اى انه سوف لا يغير من استهلاكه للسلع المختلفة . وتعبير آخر يمكن القول بان دالة الطلب دالة متجانسة من الدرجة الصفرية .

وفي معظم الاحيان فان النظرية الاقتصادية لاتحدد بصراحة الصيغة الرياضية للعلاقات الاقتصادية . ولعله من المفيد ان تعرض البيانات باختلاف المتغير التابع مع كل من المتغيرات المفسره في اشكال انتشار لتلقى بعض الضوء على اختيار الصيغ الرياضية التي تظهر بها الدوال المختلفة . كما يمكن للباحث القياسي ايضا ان يمارس التجربة فيلجأ الى المعادلات الخطية وغير الخطية ، وطبيعه ان يختار منها ما يوصله الى نتائج مرضيه باستخدام الاحاليب الاحصائية الدقيقة .

وتظهر المعادلات غير الخطية عادة في صورة كثيرات حدود مثل

$$S = A + A_1 S + A_2 S^2 + \dots$$

$$أو \quad S = A + A_1 S + A_2 S^2 + A_3 S^3 + \dots$$

وطى الباحث القياسي وحدة ان يحددها اذا كانت الظاهرة موضع الدراسة

سيتم قياسها بنموذج المعادلة الواحدة او بنموذج المعادلات الآتية . فاذا كانت العلاقة الاقتصادية معقدة وتم قياسها بنموذج المعادلة الواحدة أدى ذلك الى حصولنا على تقديرات خاطئة لمعاملها .

هذا وان كان جزءا كبيرا من البحوث القياسية التطبيقية يعتمد اساسا على نماذج المعادلة التي تقدر معاملها بطرق قياس المعادلة الواحدة . ولا شك انه اسلوب غير سليم .

ومن الملاحظ ان عدد المعادلات ، اى حجم النموذج ، انما يتوقف على (١) درجة تعقيد الظاهرة الاقتصادية ، موضوع البحث ، (٢) الفرض الذى من اجله يتم قياس النموذج ان كان للتنبؤ او للحصول على معالم ديفيئة ، (٣) مدى توافر البيانات وامكانيات اجراء العمليات الحسابية لدى الباحث . ومن اجل ذلك فانه يمكننا تبسيط النموذج في بعض الحالات بحدوث بعض المعادلات نظرا لعدم توافر البيانات او الامكانيات المادية او الوقت اللازم .

ويتضح مما سبق ان خطوط التوصيف تعتبر من اهم واصعب خطوات البحث القياسى ، ولعل من اهم احباب عدم دقة توصيف النماذج الاقتصادية (١) ان يكون ما جاء في النظرية الاقتصادية خاصا بها غير محدد . (٢) ان تكون معلوماتنا عن المتغيرات الداخلة في النموذج محدودة (٣) صعوبة الحصول على البيانات اللازمة في حالة النماذج الاقتصادية الكبيرة .

ومن اهم الاخطاء المعروفة في التوصيف اى اعمال بعض المتفسرات ، واهمال بعض المعادلات ، والصياغة الخاطئة للدوال .

٢ - تقدير معالم النموذج

يبدأ الباحث القياسى ، عقب انتهاء من توصيف وصياغة النموذج ، فى الحصول على التقديرات الكمية لمعامل هذا النموذج . ويعتبر التقدير علانيا ، بحثا ويتطلب الالمام الكامل من الباحث القياسى بكافة اساليب القياس ، التي تنحصر في :

- (١) تجميع البيانات الاحصائية عن المتغيرات الداخلة في النموذج .
 - (٢) اختبار شروط التمييز للدوال .
 - (٣) اختبار مشكلة التجميع بالنسبة للمتغيرات .
 - (٤) تقدير معامل الارتباط بين التسميات المفسرة أى اختبار درجة الارتباط الخطى .
 - (٥) اختبار الاحاليب الفياضية المناسبة لتقدير معالم الدالة .
- وفىما يلى شرح للنقاط السابقة كل على حده :

(١) تجميع البيانات الاحصائية المستخدمة في تقدير معالم النموذج اما (أ) ففى صورة سلاسل زمنية او (ب) من قطاعات مستعرضة ، كما هو الحال عند اختيار عينات من بيانات ميزانيات الاسر التى تشير الى اوجه انفاق كل اسره على السلع المختلفة والى دخل هذه الاسر وتركيبها وغير ذلك من خصائصها الديموجرافية والاجتماعية والمالية . (ج) وقد تجمع ايضا البيانات عن الاحاليب الغنية للانتاج من منتجى السلع المختلفة لاستخدامها في دراسة دوال الانتاج وعلاقة المستهلك والمنتج . (د) ونفسى حالة الدوال التنظيمية كالدوال الخاصة بالضرائب ، فتجمع بياناتها مباشرة من اقسام القوانين المفروضة . (هـ) واخيرا فهناك العوامل ذات الاثر على التغير التابع والستى لا يمكن قياسها احصائيا لكونها متغيرات نوعية كالمهنة والدين والنوع ، ولكننا يعلم اثرها على استهلاك الخبز واللحم وادوات الزينة . وهذه العوامل يمكن ادخالها اثرها في الدوال عن طريق المتغيرات العددية *Dummy Variables* .

والمثال على ذلك دراسة الطلب على الخبر من بيانات القطاع المستعرض حيث نجد ان عامل النوع (ذكر او انثى) ذو تاثير على هذا الطلب . فيمكن تمثيل هذا العامل بالمتغير العددي فيعطى رقم واحد في حالة المستهلك الذكر ، ورقم صفر في حالة المستهلك الانثى . ويمكن ايضا ان تعتبر ملكية السيارة متغيرا يعبر عنه بتغير عددي في حالة دراسته الطلب على البنزين من بيانات قطاع مستعرض . فالمستهلك الذى يملك السيارة يعطى الرقم واحد ، والذى لا يملكها يعطى الرقم صفر .

وهناك العديد من المشاكل التي تتعرض لها نتيجة استخدامنا لنوع معين من البيانات دون النوع الآخر عند قياس النموذج . فيختلف معنى المعلومات المقيسة في حالة استخدامنا لبيانات المراحل الزمنية عنه في حالة استخدامنا لبيانات القطاعات المستعرضة . وقد تلجأ بعض الاحيان الى الجمع بين هذين النوعين من البيانات .

(٢) التميز هو مشكلة يجب اجتيازها من خلال الاجراء المناسب حتى يتسنى لنا الحصول على معالم يتم تقديرها بالاعلوب الدياسي الملائم ، فتكون هي المعالم الحقيقية للدالة موضوع البحث . وتبرز هذه المشكلة عندما نحصل على تقديرات ليس هناك ما يؤكد كونها تخص الدالة المقصوده بالدراسة ام دالة اخرى لها نفس الصياغة من الناحية الاحصائية .

والمثال على ذلك دالة الطلب التي يتم قياسها للسلعة ما خلال فترة يثبت فيها كل من الدخل والمتغيرات الاخرى ويتغير فيها المعمر . ويتربط على ذلك ان كلا من المعمر والطلب سيتوقف على سعر السلعة اى ان :

$$ك = ط = د (ع) \quad ، \quad ك = د = د (ع)$$

فاذا فرضنا اننا سنعمل على قياس دالة الطلب مستخدمين بيانات المراحل الزمنية التي تسجل الكميات المظلجة والاسعار المناظرة ، ولكن الكميات المظلجة هـسى في نفس الوقت الكميات المباه اى ان $ط = د = فريالاسعار الموقية (ع)$. فاذا ما استخدمت بيانات كل من ك و ع صار من غير المؤكد ما اذا كانت المعالم المقيسة لدالة الطلب ام لدالة العرض . ولكن هناك بعض القواعد التي يمكن عن طريقها تمييز معالم الدالة .

(٣) تنشأ مشاكل التجميع عند استخدام متغيرات مجمعة في الدالة . وقسمد يتم التجميع على مستوى الافراد كما هو الحال بالنسبة للدخل الكلى وهو مجموع دخول الامراد ، وللتنتاج الكلى وهو مجموع نواتج المنشآت . ويتم التجميع ايضا على مستوى

الملح . فاذا تم التجميع لكميات السلع او اسعارها استخدمت الارقام القياسية بالصيغ المناسبة للكمية او الصغر . مثال ذلك قياس دالة الطلب على الغذاء الذى تفسره المتغيرات : الدخل الكلى ، وسعر الغذاء ، وسعر السلع الاخرى وكلها تظهر بصورة مجمعه .

ويتربط على وجهها في مشاكل التجميع تحيزا في تقدير المعامل يسمى " تحيز التجميع " ولذا كان من الواجب اختبار مصادر الخطأ قبل قياس الدالة .

(٤) ترتبط اغلب المتغيرات الاقتصادية نظرا لتغيرها آتيا في مختلف اوجه النشاط الاقتصادى . فالدخل والمعالة والاستهلاك والامتناع والصادات والواردات والضرائب تنمو كلها في فترات الرخاء وتنخفض في فترات الكساد . ونتيجة لذلك فهناك درجة من الازدواج الخطي بين هذه المتغيرات الاقتصادية ترجع الى النمو والتقدم الفنى . فاذا كان الارتباط قويا ، فان التقديرات المتحصلة عليها تكون مضللة ، ان يكون من المتعذر فصل اثر كل من المتغيرات المفصلة تحت هذه الظروف . فالاسعار والاجور تتزايد معا ، فاذا اضيف هذين المتغيرين في دالة الطلب ضمن المتغيرات المفصلة ، صار من المحتمل جدا حصولنا على تقديرات غير دقيقة للمعامل .

(٥) يتم تقدير معالم العلاقات الاقتصادية بعدة طرق يمكن تقسيمها

في مجموعتين :

أ - طرق المعادلة الواحدة - وتطبق على المعادلات فردية وأهمها طريقة المبيعات الصغرى العادية ، وطريقة المبيعات الصغرى غير المباشرة ، وطريقة المبيعات الصغرى طمس مرحلتين ، وطريقة الامكان الاكبر للمعاملات المحدوده وتفسير ذلك من طرق التقدير المختلطة .

ب - طرق المعادلات الآتية - وتطبق على مجموعة المعادلات في نفس الوقت فتحصل منها على تقديرات لمعالم الدوال آتية،
واهمها : طريقة المربعات الصغرى على ثلاثة مراحل،
وطريقة الامكان الاكبر للمعلومات الكاملة.

ويتوقف اختيارنا لاي من هذه الطرق على عدة عوامل اهمها :

١ (طبيعة العلاقة وظروفها التمييزية

ب (خصائص تقديرات المعالم المتحصل عليها باستخدام كل من الطرق السابقة

وهذه الخصائص هي : عدم التحيز والامانة والكفاءة والكفاية .

ج (مدى اهمية كل من الخصائص والتي يحددها الغرض من البحث القياسي .

د (بساطة الطريقة من حيث سهولة الحساب وقلة البيانات المطلوبة .

هـ (الوقت والتكاليف اللازمة .

ولا شك ان قصور البيانات يعتبر من اهم الاسباب لاجرامنا عمن

استخدام انب طرق التقدير من الناحية النظرية ، والتجأتنا الى احدى الطرق

الاخري ، اخذاً في الاعتبار الآثار المترتبة عن الاخطاء المحتملة في التقديرات .

وبعد اختيار طريقة التقدير يتحتم على الباحث القياسي ذكر الفروض

الخاصة بالطريقة المختارة ، واختبار آثارها على تقديرات المعالم . وتختص هذه الفروض

بشكل توزيع المتغير العشوائي (ن) والعلاقات القائمة بين المتغيرات المفردة . وهذه

الفروض وان كانت تتعلق بمتغيرات النموذج الا انها تذكر عادة على انها تخص طريقة

التقدير المستخدمة . فاذا لم يتحقق هذه الفروض كانت التقديرات متحيزة وصار من

الصعب علينا التعميم بها .

٣ - تقييم التقديرات

ويقصد بالتقييم التأكد مما اذا كانت التقديرات تتفق والناحية النظرية

ويمكن قبولها من الناحية الاحصائية . وجواب التقييم هي :

(١) من الناحية الاقتصادية وتحدد بها النظرية الاقتصادية .

(٢) من الناحية الاحصائية وتحدد بها النظرية الاحصائية .

(٣) من الناحية القياسية وتحدد بها النظرية الاقتصادية القياسية .

(١) المعايير الاقتصادية :

وتحدد بها النظرية الاقتصادية وتهتم باشارات وقيم المعالم
التفريبية . ومعالم النماذج الاقتصادية هي : المرونات والقيم الحدية والمضاعفات
والميل الحدية .

(٢) المعايير الاحصائية :

وتحدد النظرية الاحصائية الاحتمالات المستخدمة والمهتي
تهدف الى تحديد درجة الثقة الاحصائية في معالم النموذج المقدره . واهم هذه
المقايير الاحصائية هي معامل الارتباط والانحراف المعياري (او الخطأ المعياري)
للمعالم .

يعبر مربع معامل الارتباط ، معامل التحديد ، المحسوب
من عينة البيانات المتوافره عن المتغيرات ، عن نسبة التغيرات الكلية في المتغير
التابع التي يمكن شرحها عن طريق التغيرات في المتغيرات المفسره . وبغير الانحراف
المعياري أو الخطأ المعياري للمعالم درجة تباين التقديرات حول المعالم الحقيقية
نكلما كبر الخطأ المعياري كلما قلت درجة الثقة في المعلمه .

ويأتي المعيار الاحصائي في المرتبة الثانية بعد المعيار
الاقتصادي ، فإذا جاءت التقديرات باشارات أو قيم مخالفة كان من الضروري رفضها
حتى وإن كان معامل الارتباط كبيراً وكانت الأخطاء المعيارية مقبولة احصائياً .
حيث أن المعالم وإن كانت تتفق والمعايير الاحصائية إلا أنها لا تتفق والمعايير
الاقتصادية القبلية النظرية .

(٣) المعايير القياسية :

وتحدد لها طريقة الاقتصاد القياسي • وتهتم هذه المعايير القياسية بإرشاد الباحث الى ما تتصف به التقديرات من خصائص كعدم التحيز والاتساق وغير ذلك • وتهدف المعايير القياسية الى البحث عن مدى مطابقة فروض الأساليب القياسية المستخدمة والتي تختلف باختلاف الطرن القياسية • وجميع هذه الأسطر تفترض استقلال قيم المتغير العشوائى فى النموذج • ويؤدى هذا الغرض الى عدم وجود الارتباط الذاتى للبوأى • فإذا لم يتحقق فإن الخطأ الميأى للمعالم لا يؤخذ به كمعيار للمعنوية الاحصائية • واختبار فروض الارتباط الذاتى تستخدم الاختبارات الخاصة بذلك كاختبار " ديرين واطمن "•

كما تفترض الطرن القياسية ضرورة تمييز الداله والا كانت تقديرات المعالم لا معنى لها • وتتضمن قواعد التمييز الاختبار القياسى الذى يهدف الى التعرف على مدى تحقيق فروض من أهم فروض جميع الطرن القياسية •

ويتضح مما سبق ان تقييم النتائج المتحصل عليها أمر ليس بالمهولة بما كان • اذ يتحتم على الباحث ضرورة استخدام جميع المعايير الاقتصادية والاحصائية والقياسية قبل قبول او رفض أى من التقديرات • وإذا لم يتحقق فرض قياسى • فغالبا ما يعاد توصيف النموذج بإضافة او حذف او تعديل بعض المتغيرات لنبدأ بحسب ذلك فى تقدير المعالم للصيغة الجديدة • واختبارها بالمعايير التى سبقت الاشارة اليها •

٤- تقييم القدرة التنبؤية للنموذج

ان من اغراض البحث القياسى الحصول على تقديرات لمعالم العلاقات الاقتصادية توطأه لاستخدامها فى التنبؤ بالقيم العددية للتغيرات •

وقبل استخدام النتائج المتحصل عليها فى التنبؤ يجب علينا ان نقسم القدرة التنبؤية للنموذج • علينا ان نتأكد من اننا النتائج والنظرية الاقتصادية • الى جانب صلاحها من الناحيتين الاحصائية والقياسية خلال الفترة الزمنية للتقدير •

أعفا في الإخبار أن التفرقة السريعة في المعالم الهيكلية سوف تجعل من تفسير
النسب أجرة التنبؤ المطلوب . يتم فهم القدرة التنبؤية للنموذج بأحسب
المعيار الأول . يتلخص في استخدام تقدير معالم النموذج لفترة زمنية لا تتجاوز
في فترة المينة . ثم مقارنة القيمة التحصل عليها بالقيمة الفعلية للتغير الكلي
والفرق المتوخى بين الميتين المحسوبة والقيمة يجب اختيار منه لخاصة
نإذا كان الفرق معنويا تأكد لنا أن القدرة التنبؤية للنموذج في المينة الخاصة -
ضعيفة .

والأسلوب الثاني يخصص في إعادة تقدير معالم النموذج بعد إضافة
بيانات الفترة الجديدة ، ثم مقارنة التغيرات الجديدة بالأساس الحصول عليها ،
واختبار معنوية الفرق بالطرق الاحتمالية المناسبة . وتنحصر الأسباب المختلفة
التي تؤدي إلى حصولنا على تنبؤات ضعيفة المستوى في الآتي :

(١) عدم دقة البيانات الخاصة بالتغيرات المفردة .

(٢) عدم دقة تقديرات المعالم .

(٣) تغير ظروف النموذج مما يجعل من المتعذر استخدام التقديرات
القديمة لتحقيق التفرص . ويحتمل في هذه الحالة إعادة التفسير
على أساس الأوضاع الجديدة .

ويمكن أن نعرض مالا لطريقة التنبؤ . إذا فرضنا أن دالة الطلب
للجنة في قيمت بالأسلوب المعادلة الواحدة من بيانات السلاسل الزمنية
خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٦٨ وكانت نتائجها :

$$ك = ١٠٠ + ٥٠ ي - ٣٠ ع$$

وللتنبؤ بقيمة الطلب على هذه السلعة لعام ١٩٧٠

$$\text{حيث } ي = ١٠٠٠ \text{ و } ع = ٥٠$$

$$\text{فإن } ك = ١٩٧٠ = ١٠٠ + ٥٠ (١٠٠٠) - ٣٠ (٥٠)$$

١٩٥٠ = طن

فإذا كان الطلب العملي على هذه السلعة عام ١٩٧٠ يساوي ٤٥٠٠ طن
فان الفرق بين الطلب المقدّر والطلب الفعلي يقابل ٤٥٠ طن ، وهذا الفرق
يمكن اختيار معنويته بعدد طرق، فإذا ثبتت معنويته وجب علينا البحث عن اسباب
الخطأ في القيمة المقدّرة ، علا على تحسين القدره التنبؤية للنموذج .

الفصل الثالث

Economic Models النماذج الاقتصادية

أولا - تعريف

لما كانت موارد المجتمع الانتاجية نادرة ، بينما حاجات الانسان ووجاته هديه ولا نهائية ، فان الباحث أو المحلل الاقتصادي يهيم ان يدرس الطريقة التي تتفاعل بها القوى الاقتصادية في المجتمع ، بمعنى انه يد ان يقف على افضل استخدام للموارد الانتاجية لخلق السلع والخدمات بأكبر كفاية انتاجية ، أى بأفضل نقات ممكنة ، الى جانب التعرف على كيفية توزيع النواتج على افراد المجتمع ، وتحديد ما ينفقه المجتمع في شراء السلع الاستهلاكية ، وما يضيفه الى الموارد الاصلية ، أى ما يدخره ، للمعاونة في زيادة الانتاج مستقبلا .

ويتطلب تحقيق ذلك كله الوقوف على العلاقات القائمة بين العوامل الاقتصادية المختلفة المكونة للهيكل الاقتصادي للمجتمع . وهذه العلاقات في مجموعها تكون ما يسمى بالنموذج الاقتصادي . مثال ذلك النموذج الذي وضعه كينز . Keynes . ليصف لنا الناتج (الدخل) القومي ، ويشمل : معادلة لتغيير الاستهلاك ، وأخرى للاستثمار ، بالإضافة الى ثالثة تعرف بالناتج (الدخل) القومي بأنه مجموع الاستهلاك والاستثمار . كما قد يكون النموذج لسلمة ما في سوي معينه ، ويتكبرن فسي هذه الحالة من ثلاث معادلات : واحدة لتصف لنا الطلب ، وأخرى تتناول العرض ، وثالثة تمثل شرط التوازن بين العرض والطلب .

فالنموذج الاقتصادي انن هو المحيطة المتكاملة من المعادلات الرياضية التي تشرح العلاقة بين التغيرات الاقتصادية المختلفة ، وذلك بهدف تحديد العوامل

التي تؤثر في التواحي الاقتصادية للمجتمع أو المون ، وكذلك الحصول على تقديرات
للعالم المعادلات بعد حلها آتيا . وتسمى هذه المعادلات بالمعادلات الهيكلية .

أن جودة النموذج القياسي يمكن الحكم عليها وفقا للخصائص الآتية :

١ - المطابقة النظرية :

يجب أن يكون النموذج متشبيها مع فروض النظرية الاقتصادية .

٢ - القدرة على التفسير :

لا بد وأن يكون النموذج قادرا على شرح البيانات الحفنية ومتسقا مع
الملوك المشاهد للظواهر الاقتصادية التي يحدد النموذج علاقاتها .

٣ - دقة تقديرات المعالم :

يجب أن تكون تقديرات المعالم بالدقة الكافية حتى يمكن اعتبارها أحسن
العالم الحقيقية للنموذج الهيكلي ، وأن تكون لهذه التقديرات صفات أهم التحيز
والانحياز والكفاءة .

٤ - القدرة على التنبؤ :

أن يكون النموذج قادرا على التنبؤ بغير متغيات المتغيرات الداخلية .

٥ - البساطة :

يجب أن يعرض النموذج العلاقات الاقتصادية في بساطة تامة . فكلما
قلت المعادلات وعرضت رياضيا في أبسط صوره كان النموذج أحسن من غيره بشرط
توافر الخصائص السابقة .

وماختصارا أنه كلما توافرت الخصائص السابقة كلما كان النموذج مقبولا
من الناحية التطبيقية .

ثانيا - المتغيرات الاقتصادية

أصبح من الواضح الآن أنه من الممكن أن نصف أي نظام اقتصادي بمجموعة
من المعادلات الآتية التي تعبر عن العلاقات المتداخلة بين القيم الاقتصادية

المفهوم : تلك العلاقات التي تعبر السلوك الاقتصادي عن طريق المتغيرات الاقتصادية المختلفة .

(١) انواع المتغيرات :

تقسم المتغيرات في مجموعة المعادلات الاقتصادية إلى نوعين أساسيين : داخليه Endogenons وخارجية Exogenous .
والمتغيرات الداخلية هي تلك المتغيرات التي يتحدد داخل نظام القسوى الاقتصادية ، كالمتجر والعمالة والأسعار والإنتاج والإيجار إلى غير ذلك .

والمتغيرات الخارجية يمكن تحديدها في ضوء مفهومين معروفين في مجال الدراسات الاقتصادية . المفهوم الأول : يختبر المتغيرات التي تفسر جزئيا أو كليا عن نظام علم الاقتصاد كالظروف الجوية والزلازل والتغيرات التكنولوجية والأحداث السياسية والاجتماعية والتنظيمية كلها متغيرات خارجية . والمفهوم الثاني : يعرف المتغيرات الخارجية بأنها المتغيرات التي تؤثر على المتغيرات الأخرى الداخلية ، ولكنها لا تتأثر بها . والمفهوم الأخير يمكن تطبيقه أيضا إذا كان أثر للمتغيرات الداخلية على المتغيرات الخارجية بسيطاً . وعلى سبيل المثال : عند دراسة مستوى العمالة في بلد ما يساهم بتصيب ضئيل في التجارة الدولية فند تعتبر الطلب الخارجي على صادراته ، والعرض الخارجي لوارداته ، متغيرات خارجية . وكذلك في حالة دراسة علاقة الكمية والسعر لسلمة استهلاكية تحظى بنسبة ضئيلة من الانفاق الاستهلاكي ، يعتبر دخل المستهلك فيها كتغير خارجي ، وإن كان هذا الدخل يتوقف على الطلب على جميع السلع . وفي حقيقة الأمر فانه من الممكن أن نجعل من الحالات الأخيرة التي يكون فيها أثر المتغيرات الداخلية على المتغيرات الخارجية ضئيلاً ، مفهومنا ثالثاً هو الفرع من بناء النموذج . إذ أننا في مرحلة معينة من التحليل يمكن أن نعتبر بعض المتغيرات متغيرات خارجية تسهلاً لفهم النموذج وتبسيطاً لإمكانات حله ، مع الاحتفاظ باعتبار هذه المتغيرات متغيرات داخلية لمرحلة تالية تتوافر فيها الإمكانيات .

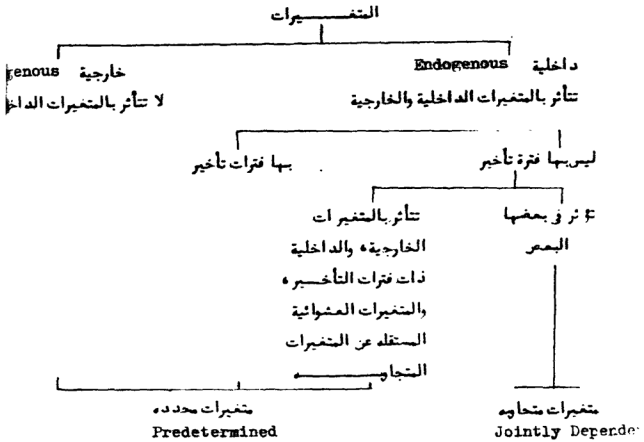
وإذا كان السؤال الآن ما هي طبيعة المتغيرات الخارجية؟ فما هي أيضا العوامل التي تتواجد في البيئة الطبيعية أو التاريخية للإنسان ولا تتأثر بنشاطه الاقتصادي . ان الإجابة على السؤال الأخير تجعل أمامنا متغيرات قليلة بخلاف المتغيرات في الجو والجيولوجيا والجغرافيا يمكن ان تتحكم فيها الطبيعة . فالمتغيرات الاجتماعية والسياسية والنفسية تتداخل كلها باستمرار مع الأنشطة الاقتصادية . ومعنى ذلك انه من غير المقبول ان نفصل بين علوم الاجتماع والسياسة والاقتصاد . الامر الذي يجعلنا لا نفي تحت المتغيرات الخارجية الا على الظروف الجوية ، كدرجة الحرارة والأمطار ، والزلازل وغير ذلك من الاحداث التي من صنع الله . هذا علما بأن النظرية الوحيدة المعروفة والتي تجمع بين علوم السياسة والاجتماع والاقتصاد هي النظرية الماركسية . وان كانت هذه النظرية لم يعرف حتى الآن شيء عن صيانتها كليا أو عن عرضها في شكل نموذج اقتصادي .

نخلص من هذا ان المتغيرات الخارجية هي المتغيرات التي تؤثر على المتغيرات الداخلية ولكنها لا تتأثر بها . ونظرا للتداخل الكبير بين المتغيرات الاقتصادية يصعب عامه . فان المتغيرات الخارجية غالبا ما نجد لها من الفواهر غير الاقتصادية يشبه .

والى جانب تقسيم المتغيرات الى داخلية وخارجية ، فإنه يمكن اتساع تقسيم آخر ، يدخل في اعتباره الاساس السابق في التقسيم الى جانب فترات التأخير التي تظهر في معادلات النموذج . وتحقيقا لهذا الغرض يكون من الضروري اعتبار كل من المتغيرات ص _١ ، ص _٢ ، ص _٣ ، ... الخ متغير قائم بذاته . ان المتغيرات الداخلية التي ليس لها فترات ابطاء يمكن ان تسمى متغيرات متداخلة Jointly Dependent . وهي المتغيرات التي تؤثر في بعضها البعض باختصار هي المتغيرات التابعة ، كما تظهر في الطرف الايمن من المعادلات التالية :

$$ص_١ = ص_٢ + ص_٣ + ص_٤ + ...$$

وفي الطرف الايسر من المعادلة الى جانب البواقي • توجد متغيرات
يمكن ان نسميها المتغيرات المحددة Predetermined Var. والمتغيرات
الداخلية التي ليس لها فترة تأخير • وتؤثر على عملية التفاعل بين المتغيرات • وتتأثر
بمتغيرات داخلية ذات فترة تأخير • والمتغيرات العشوائية المستقلة عن المتغيرات
المتداوية • لا داعي لشرحها في معادلات اضافية كمتغيرات داخلية • ببطل يمكن
اعتبارها متغيرات محددة • والمتغيرات البطيئة في البنية التي تؤثر على تفضيلات
المستهلك والمتغيرات التكنولوجية وغيرها من العوامل التي توصف غالبا بكونها
اتجاهات عامة يمكن اعتبارها متغيرات محددة • والمتغير الداخلي الذي به فسترة
تأخير يكون محددا • حيث ان قيم y_{t-1} لاى قيمه من قيم y_t انما تحدد هـا
متغيرات وبواقي لفترات زمنية تسبق الفترة (t) • كما انها لا تتأثر ببواقي المعادلة
(ن) للفترة الزمنية (t) • والمتغيرات الخارجية (س) تعتبر متغيرات محددة •
مهي تتأثر بعوامل خارج نطاق النموذج الاقتصادي موضع الدراسة • كما انها
مستقلة عن كل المتغيرات والاطاء • الداخلة في معادلات النموذج • المقيمة
في الفترة الزمنية (t) أو التي تسبقها • وتعتبر المتغيرات الخارجية التي بهـا
فترات تأخير $(s > 1)$ متغيرات محددة ايضا •
والجدول التالي يلخص الانواع المختلفة للمتغيرات وفقا للتصنيفات السابقة •



ولعلم من القيد الآن ان نعطي مثالا توضيحيا لما سبق شرحه حول تحديد نوع التغيرات ، لما لهذا الموضوع من أهمية في تحديد عدد المعادلات المكونة للنموذج ، وفي تحديد طريقة تقدير معالم المعادلات التي تؤثر بالتأثير على قيم هذه المعالم . ولما كانت كل معادلة تتناول شرح متغير داخلي واحد ، بدلالة التغيرات الأخرى ، فان النموذج يكون كاملا اذا تساوى عدد المعادلات فيه مع عدد التغيرات الداخلية المطلوب شرحها للتعرف على القوى المؤثرة عليها . ان تحديد نوعية المتغير انما تتوقف أولا على الفرع الذي من اجله يتركب النموذج لشرح الظاهرة الاقتصادية سواء في النظرية الاقتصادية أو الاستاتيكية أو الديناميكية

وثانياً على طبيعة المتغيرات . فقد يعتبر التغير الواحد كالدخل القوي كتغير خارجي في عمر النماذج ، كتغير داخلي في العمر الآخر . في النموذج الذي يصف ظروف الطلب والانتاج لسلعة ما تتجهبأ احدى المنشآت يظهر الدخل القوي كتغير خارجي لا تدخل فيه المنشأة ، بينما يظهر كتغير داخلي كما جاء في نموذج كينز البسيط ومعادلاته هي :

$$ص = ا + ا_1 ي$$

$$ث = ث_1$$

$$ي = ص + ث + ج$$

حيث يعتبر الاستهلاك (ص) والدخل (ي) متغيرين داخليين (متجاوبين) في المعادلة الاولى يحدد الدخل الاستهلاك ، بينما في المعادلة الثالثة يحدد الاستهلاك الدخل . اما المتغيرين الآخرين الاستثمار (ث) والنفقات الحكومية (ج) فهما متغيرين خارجيين تتحدد قيمها خارج هذا النموذج .

هذا وان كان من الخطأ ان يعتقد الباحث أن المتغيرات الخارجية مستقلة تماماً عن المتغيرات الاخرى . ففي اغلب الحالات يمكن من ناحية المبدأ ان تشرح المتغيرات الخارجية بمتغيرات اخرى كما هو الحال في عمر النماذج . فعلى سبيل المثال في نموذج كينز السابق ترى ان الاستثمار يعتبر متغيراً خارجياً مادام الاستثمار يتحدد بقوى خارجية ، وهو يحدد المتغيرات الاخرى في النموذج ولكنه لا يتحدد عن طرفها . ولوانه من الممكن ان يكون الاستثمار دالة في عمر الظاهرة وفي الدخل لفترة سابقة وهذا يصير للنموذج في صوره الجديدة كالتالي :

$$ص = ا + ا_1 ي$$

$$ث = ب + ب_1 ص + ب_2 ي + ب_3$$

$$ي = ص + ث + ج$$

والتنوع الآخر يختلف عن سابقة من حيث ظهور الاستثمار كمتغير داخلي في الدالة الجديدة ، يحدده سعر الفائدة ، وفيه الدخل في الفترة السابقة . ويعتبر المتغير الآخر به فترة إبطاء متغيراً محدداً معلوم القيمة ، أما المتغير الأول وهو سعر الفائدة فيمكن اعتباره متغيراً خارجياً قد تحدده الحكومة . وإذا لم يكن الأمر كذلك استلزم الأمر ظهوره في معادلة مستقلة لتعيين المتغيرات التي تحددها سعر الفائدة في الفترة السابقة والمعروض من النقود . والمتغير الآخر - المعروف من النقود - يمكن اعتباره أنه خارجي ولا كان من الضروري إضافة متغيرات أخرى تتولى شرحه وهكذا .

مطبيعة الحال ان استمرارنا بهذه الصيغة امر يستحيل تحقيقه ، بل يستوجب الوقوف عند مرحلة معينة ولا صار من الصعب حل مثل هذا النموذج . من ناحية أخرى اذا اضيفت معادلات جديدة ومتغيرات جديدة لتشرح التسميات المفسرة في بعض المعادلات الأولى لانتهى بنا الوضع الى ادخال متغير غير اقتصادية ، معنى هذا ان المتغيرات الخارجية ستحددها العوامل التكنولوجية والصناعية والطبيعية والتنظيمية ، ومن اجل ذلك فاننا في اغلب البحوث التطبيقية القياسية نلجأ الى اعتبار عدد من المتغيرات الاقتصادية انها متغيرات خارجية مادام من الصعب وغير الضروري حصولنا على معادلات لكل متغير في النموذج .

ويأتى بعد ذلك سؤال هام : ما هو انصب عدد للمتغيرات يكفى ان يحتويها النموذج . ان عدد المتغيرات الداخلية هو نفس عدد معادلات النموذج ، اما المتغيرات الخارجية فعددنا لير له حدود بعكس الحال بالنسبة للمتغيرات الداخلية . هذا وان كان على الباحث القياس ان يكون حذراً عند استخدام المتغيرات الخارجية ، كلما زاد عدد المتغيرات المستخدمة ، كلما ازدادت الأمور تعقيداً نتيجة زيادة البيانات المطلوبة ، وصعوبة الحسابات اللازمة . فاما ان الهدف من بناء النموذج هو الاستفادة من نتائجه في وضع السياسة الاقتصادية ، كان ولا بد من استخدام أكبر عدد ممكن من المتغيرات اللازمة والتي تتحكم فيها الحكومة كالفوائد والاعانات بأشكالها المختلفة الى غير ذلك ، وهذا يسهل تفسير آثارها على السياسات الاقتصادية الهدف من

حيث $\text{ح} = \text{التأجيل}$ ، $\text{ح} = \text{الادخار}$
 $\text{ر} = \text{رأس المال}$ ، $\text{ر} = \text{سعر الفائدة}$.

٤ - دالة الطلب على السلع غير المعمرة

ان من أهم خصائص السلوك الانساني تكديدهاته . فالمستهلك
 من الغذاء او الدخان وغير ذلك من السلع غير المعمرة انما يتوقف على المستهلك
 من هذه السلع في الماضي .

$$\text{اى ان : } \text{ك} = \text{د} (\text{ك} - 1 , \text{ي} , \text{و})$$

٥ - دالة العرض للمحصولات الزراعية

يعبر غالباً عن دالة العرض للمحصولات الزراعية بالماترسة
 بين المساحة المزروعة من المحصول (ص) وبمرد (ع) في فترة سابقة يختلف بابلها
 من محصول الى آخر .

$$\text{ص} = \text{د} (\text{ع} - 1)$$

ان فترات التأخير لها اهميتها البالغة عند اتخاذ القرارات ، سواء
 على مستوى الاقتصاديات الاجالية او الفردية . ولذا يهتم الباحثون بمعرفة القسرات
 الزمنية اللازم مرورها قبل ان تستجيب الوحدات الاقتصادية لاية تغيرات يمكن ان تطرأ
 على التغيرات الخاصة بالسياسة الاقتصادية . وعلى سبيل المثال متى وكيف يستجيب
 المستهلك لفرض ضريبة الشراء او للحد من التسليف ، ومتى يظهر رد فعل قرارات خفض
 الضريبة وتجميع الاستثمار على المنشآت ، ومتى تظهر آثار اعادة تقييم العملة النقدية .
 ومتى تظهر آثار التغيرات في سعر الفائدة على المستثمرين .

والسؤال الآن كيف تحدد فترات التأخير؟

يتبنى الباحث تحديد فترة التأخير بالاسلوب البياني باحتاج الخطوات التالية :

١ - يرمز الخططين البيانيين للسلسلتين موضع الدراسة على ورقتين منفصلتين احدهما شغافة مع مراعاة انطاف المحورين الاقيين في القياس وتعديل المحورين الرأسين ما امكن بحيث يسهل مقارنة امواج السلسلتين .

٢ - توضع الورقة الشغافة فوق الاخرى بشرط انطباق المحورين الاقيين حتى يمكن الوقوف على مدى توافق امواج السلسلتين فاذا ظهر التوافق دل ذلك على مدى اقتران الحركة في كل من السلسلتين . واذا لم يظهر التوافق حركتا الورقة العليا انزياحا الى اليسار او الى اليمين حتى نصل الى اقرب ما يكون التوافق بين الامواج ، وتكون المسافة بين المحورين الرأسين هي طول فترة التأخير بين السلسلتين .

كما يمكن ايضا تحديد هذه الفترة باستخدام معامل الارتباط البسيط بين السلسلتين الزمنيتين ، بعد استبعاد أثر الاتجاه العام منها ، للوصف الى انسب فترة للتأخير . فاذا اتضح وجود علاقة سببية مع انقضاء فترة من الوقت بين ظهور الأثر ، افترضنا طولاً مناسباً لهذه الفترة يجب على اساسه معايرة الارتباط بين ازواج القيم للسلسلتين . فاذا كانت فترة التأخير ١٢ شهراً فمعنى ذلك ان تأخذ قيمة السلسلة الاولى ولتكن لعام ١٩٥٠ مثلاً مع قيمة السلسلة الثانية لعام ١٩٥١ ، ثم القيمة التالية للسلسلة الاولى وهي لعام ١٩٥١ مع القيمة التالية وهي لعام ١٩٥٢ وهكذا . ثم نكرر حساب معامل الارتباط مرة أخرى بين ازواج القيم مع تعديل طول فترة التأخير بجعلها عشرة شهور مثلاً فتأخذ قيمة السلسلة الاولى عند شهر يناير عام ١٩٥٠ مع قيمة السلسلة الثانية عند شهر نوفمبر من نفس العام . والقيمة التالية من السلسلة الاولى عند شهر فبراير عام ١٩٥٠ مع القيمة التالية من السلسلة الثانية عند شهر ديسمبر من نفس العام . وهكذا حتى القيمة الاخيرة من قيم السلسلتين ، ثم نكرر حساب المعامل مرة ثالثة مع افستراس طول الفترة تسعة شهور وهكذا ، لنحصل في النهاية على عدد من معاملات الارتباط ومن توزيع هذه المعاملات يمكن الحصول على معاملاً

فيها ولكن الفترة التي تالموه هي انب فترة للتأخير .

(٢) عامل الزمن كتغير و المعادلات

هناك متغير آخر بخلاف التغيرات الاقتصادية هو متغير الزمن

نبدأ اليه احيانا عند صياغة المعادلات الاقتصادية .

من المعلوم ان نظرية الاعتماد القياسي تجعل التحليل الزمني

جزءاً من تفاعل التغيرات الاقتصادية مع بعضها البعض ان يجعل منها اجراءً مستقلاً كما هو الحال عندما يلجأ الاحصائي الى تقدير الاتجاه العام . والهدف من ذلك هو التأمل من الحركات الزمنية المتتالية و العلاقات الاقتصادية لضمان الحصول على تقديرات سليمة للعالم الهيكلية .

ويظهر عامل الزمن في العلاقات الاقتصادية نتيحة عن العوامل

التي تتغير بصفة مستمرة وتتبدل لا تهاز اثره على التغير التبع بطرائق متعددة ، اما (أ) باضافة المتغير (ت) في الدالة مع قياسه بالوحدات الزمنية من بدا ايسنة السنة الاولى للسلسلة الزمنية فصاعداً أو (ب) باضافة متغير عددي او (جـ) بالتخلص من الاتجاه العام و التغيرات قبل بدء القياس او (د) باستخدام الفرق الاول لمتغيرات او (هـ) باضافة متغيرات ذات فترات ابطاء في الدالة واخيراً (و) باستخدام تفاضلات الدالة بالنسبة للزمن .

ونالها ما يعيل الباحثون الى استخدام الطريقة الاولى وهي

اغاعة الزمن كتغير و المعادلة . والمثال على ذلك حالة الطلب التي يتأثر فيها الاستهلاك بعوامل اخرى بخلاف الاسعار والدخل كحجم المكان او الهجرة من الريف الى الحضر او تغير المعادلات والادوات ، وممر هذه العوامل يتعذر قياسها ولا يتوافر عنها بيانات احصائية وان كان لها اثرها في الأجل الطويل على الاستهلاك الى جانب انها تتغير بصفة مستمرة وصورة منتظمة على مر السنين ولذا يمكن مسن الضروري ادخال عامل الزمن ضمن التغيرات في المعادلة التي تعبر عنها :

$$\text{ص} = \text{ب} + ١ \text{ م} + ٢ \text{ ب} + ٢ \text{ م} + ٣ \text{ ب} + \text{ت}$$

حيث ص = الاستهلاك ، م = سعر السلعة ،

م = الدخل (الانفاق) ت = الزمن

ويقام الزمن بالوحدات الزمنية التي قيس بها كل من الاسعار والاستهلاك .
كما ان المتغيرات قد تظهر في المعادلة اما بقيتها الاعليه او بعد استبدال هذه
القيم بلوغاريتماتها . فان ظهرت بقيتها الاعليه ظهر الزمن ايضا بقيتها
التسطيع المعروفة . اما اذا ظهرت المتغيرات بصورتها اللوغاريتمية فان الزمن
قد يظهر في هذه المعادلة اما بارقامه الفعلية او بعد تحويلها الى الصيغة
اللوغاريتمية .

ويغسر معامل الزمن المقيس في الدالة بأنه مقياس للنمو ومعنى ذلك
ان الباحث قد افترض ضمنا ان الثابت في المعادلة يزيد (او ينقص) تدريجيا
علما بأن معالم المتغيرات المعسرة تبقى ثابتة .

واضافة عامل الزمن كمتغير صريح في المعادلة تناظر انحسار
كل من المتغيرات المعسرة على الزمن وحصولنا على الجواني وهى :

$$\text{م}^* - \text{م} - \text{م}^*$$

$$\text{حيث م}^* = \text{ب}^* + ١ \text{ م}^* + \text{ت}$$

ثم نلجأ الى انحسار م على م اى المعادلة :

$$\text{م}^* = \text{ب} + ١ \text{ م} + ١ \text{ م}^* + ٢ \text{ م} + ٢ \text{ م}^* + ٠٠٠ + ٢ \text{ م} + ٢ \text{ م}^* + \text{ت}$$

كما يظهر عامل الزمن ضمنا في المعادلة اذا استخدمت الفروق

الاولى للمتغيرات فاذا كانت المعادلة الاعليه هى : م = ب + ١ م + ٢ م + ٢ م + ٣ م + ت و
فانه يكون صحيحا ان م = ب + ١ م + ١ م + ٢ م + ٢ م + ٣ م + ت و

والطرح تحصل على

$$(ص - ح) = ب - (ص - ح) + (ع - ك) + (ن - و - ق - ل)$$

$$= ب + ح - (ص - ح) + (ن - و - ق - ل)$$

وبعد حذف كل الزين من المعادلة وحلرت المعادلة بـ هي التليق في المعادلة الجديدة ، معادلة القرون الاولى للتحريك ، لها معلمة التغير (ص) فلم تتغير في كلا الحالتين وان اخفقت البراهن - على المسم فان تحديرات المعامل في حالة القرون الاولى تختلف اذا ما قورنت بتحديرات المعادلة الاعليه .

ويجدر ان نذكر هنا ان عامل الزمن - واه ظهر بصورة صريحة كتغير فـ في المعادلة أو ضما من خلال الثابت في حالة القرون الاولى فان معنى وجود التو فـ في التغير التابع . ومعامل الزمن قد يغير بانه عامل التو في بعض الحالات كما لا يؤخذ بهذا التفسير في حالات أخرى . فـ كثير من التطبيقات لا يمثل معامل الزمن في الحقيقة اي تو في (ص) بل يمثل الاثر المشترك للمعامل التي لم تظهر في المعادلة . والاتجاهات العام هي التعبير عن التغيرات الحقيقية المجهولة ذات التأثير الحقيقي على التغير التابع .

اما المهار أثر الزمن على التغير التابع بإضافة التغيرات المفسره أو الداخلية ذات قرات الإبقاء فان هذه التغيرات لها مشاكلها المديدة التي يمكن مناقشتها فيها بعد .

وأخيرا يمكن ان نأخذ في الاعتبار أثر الزمن في المدى القصير باستخدام التغيرات المديدة وسنفرحها فيما يلي باختصار .

(١) التغيرات المديدة Dummy Variables.

التغير المددي هو التغير الذي نقرضه لصفحتنا التار او التفسير في أحد التغيرات . فـ قيم له اعدادا افتراضية لتميز كيا عن التغيرات في هذا التغير .

وقد لجأ الباحثون الاقتصاديون الى المتغيرات العددية لاستخدامها كدائل لمتغيرات أخرى لا يمكن قياسها بأى حال من الأحوال لاسباب متعددة وستتمرر هنا مجموعة من استخدامات المتغيرات العددية في بعض المجالات التطبيقية للاقتصاد القياسي .

أ - المتغيرات العددية مثلها للمتغيرات النوعية والمتغيرات النوعية هي

على سبيل المثال المهنة أو الديانة أو الجنس إلى غير ذلك . إذا افترضنا حصولنا على عينه من ميزانيات بعض الاسر من كافة المناطق الحضرية والريفية ، ورغبنا في قياس الطلب على الدخان مثلا الذي يمكن اعتباره داله في الدخل . ولما كان من المفروض ان سكان الحضر اكثر استهلاكاً للدخان من اهالي الريف فان التوزيع الجغرافي اذن يعتبر مؤثراً هاماً في هذه الداله . ولاخذه في الاعتبار يمكننا ان نمثل هذا العامل بتغير عددى بافتراض الواحد الصحيح لسكان الحضر والصفر لسكان الريف وهذا تكون داله الطلب في الصورة :

ص ۱۰۰ ب. + ص ۱۰۱ ا. + ص ۱۰۲ ر. + ص ۱۰۳ ف.

حيث $m_1 =$ الدخيل

م ۲ = المتغير العددى الذى يمثل

التوزيع الجغرافي

ب- التغير العددي ممثلاً للعوامل الكمية

يستخدم المتغير العددي ليعتدل المعامل الكمية اذا لم تتوافر بياناتها او اذا كان من المناسب تشغيلها عدديا . وعلى سبيل المثال اذا رغبنا في قياس دالة الادخار $x = d$ (ي) من بيانات قطاع مستعمر من المستهلكين ، والرغم من ان المعبر متغير كمي ، الا انه يمكن تشغيله بمتغير عددي ، بعد تقسيم المستهلكين الى ثلاث اوارق مجموعات يشمل كل منها عدد من الافراد الذين تشابه انماط استهلاكهم

$$\text{م} = \text{ب} + \text{ب}_1 + \text{ب}_2$$

(١)

$$= (\text{ب} + \text{ب}_1) + \text{ب}_2$$

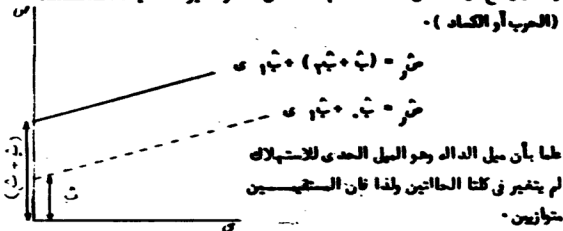
والمعادلة غير المعادلة تكون الدالة بالصورة

(٢)

$$\text{م} = \text{ب} + \text{ب}_1 + \text{ب}_2$$

يمكن عرض هاتين المعادلتين (١) و (٢) بيانيا كما في الشكل المقابل

والذي يتضح فيه انتقال دالة الاستهلاك خلال السنوات غير المعادلة (الحرب أو الكساد).



طما بأن ميل الدالة وهو الميل الحدي للاستهلاك لم يتغير في كلتا الحالتين ولذا فإن المستقيمين متوازيين.

وجد ربنا ان تنو هنا من الطريقة البديلة وتطعن في تحديد خطي انحدار احدهما للسنوات المعادلة والاخر للسنوات غير المعادلة ومير التوزيع المعير هما كالتالي :

للسنوات المعادلة

$$\text{م} = \text{ب} + \text{ب}_1 + \text{ب}_2$$

للسنوات غير المعادلة

$$\text{م} = \text{ب} + \text{ب}_1 + \text{ب}_2$$

وهلنا الآن الحصول على تحديدات اربعة معالم بدلا من ثلاثة في حالة المعادلة الواحدة التي بها متغير عددي . وهذا تتميز هذه المعادلة الاغلبية بالاحتفاظ بدرجة حرية زيادة . ومن الواضح اختلاف الميل الحدي للاستهلاك نفس حالة المعادلتين . ولذا يجب الا نقرع نتائج هذا الميل كما هو الحال في حالة

معادلة المتغير العددي ، حيث يفترض قيد قبلي اضافي وهو تساوى المليون . وان كان هذا الفرص يعتبر عيبا في بعض الاحيان وليس في كلها ، لانه ربما يكون من الافضل فرض تساوى المليون بدلا من توقيى معادلة مستقلة لفترة الحرب التى لا تزيد عدد مشاهداتها عن خمسة . ومثل هذه العينة الصغيرة من البيانات سوف توصلنا الى نتائج ليست على مستوى الثقة المطلوب ، ولذا يكون من الافضل استخدام بيانات السلسلة كاملة للحصول على تقدير لميل واحد .

مثال :

دراسة العلاقة بين مشتريات الجمهور من سندات الحكومة (ص) والدخيل القوي (س) .

نلاحظ من شكل الانتشار أن بيانات المتغيرين كما جاءت في الجدول التالى يمكن تقسيمها الى مجموعتين واحدة لسنوات الحرب (١٩٤٠-١٩٤٥) وثانية للسنوات الأخرى . فالعلاقة الطبيعية قد تعرضت للاضطراب الى أعلي امتداد الحرب ، فالاقبال الشديد على شراء السندات في سنوات الحرب لا يفسره الدخل وحده بل تساعد الحملة الوطنية لتشجيع الجمهور على شراء السندات . ولذا كان (ص) يجب أن يفسرها الدخل والحرب . والمتغير الاخير لا تمثل سلسلة مستمرة القيم انما يمكن تشيله بمتغير عددي (٢) نفترضه الصفر لسنوات السلم والواحد الصحيح لسنوات الحرب مثلا . وتكون المعادلة هي :

$$ص = ب + ب١ س + ب٢ ع + ب٣$$

حيث $ع = ١$ سنوات الحرب

صفر لسنوات السلم

والجدول التالى يبين طريقة حساب المعادلة السابقة :

البيانات	م	ن	ع	م-ع	ع-ع	ع	م	ن
١١٣٣	٧٣١	٧٣١	م	٤٣٤-	٠٣٥-	م	٧٣١	١١٣٣
١١٣٤	٧٣٠	١٣١٢-	م	٤٣٤-	٠٣٥-	م	٧٣١	١١٣٤
١١٣٥	٧٣١	١٣٣١-	م	٣٣٤-	٠٣٥-	م	٧٣١	١١٣٥
١١٣٦	٧٣٢	١٣١-	م	٣٣٤-	٠٣٥-	م	٧٣٢	١١٣٦
١١٣٧	٧٣٤	١٣٣٢-	م	٣٣٤-	٠٣٥-	م	٧٣٤	١١٣٧
١١٣٨	٧٣١	١٣٣٢-	م	٣٣٤-	٠٣٥-	م	٧٣١	١١٣٨
١١٣٩	٧٣١	١٣٣٢-	م	٣٣٤-	٠٣٥-	م	٧٣١	١١٣٩
١١٤٠	٧٣١	١٣٣٢-	م	٣٣٤-	٠٣٥-	م	٧٣١	١١٤٠
١١٤١	٧٣١	١٣٣٢-	م	٣٣٤-	٠٣٥-	م	٧٣١	١١٤١
١١٤٢	٧٣١	١٣٣٢-	م	٣٣٤-	٠٣٥-	م	٧٣١	١١٤٢
١١٤٣	٧٣١	١٣٣٢-	م	٣٣٤-	٠٣٥-	م	٧٣١	١١٤٣
١١٤٤	٧٣١	١٣٣٢-	م	٣٣٤-	٠٣٥-	م	٧٣١	١١٤٤
١١٤٥	٧٣١	١٣٣٢-	م	٣٣٤-	٠٣٥-	م	٧٣١	١١٤٥
١١٤٦	٧٣١	١٣٣٢-	م	٣٣٤-	٠٣٥-	م	٧٣١	١١٤٦
١١٤٧	٧٣١	١٣٣٢-	م	٣٣٤-	٠٣٥-	م	٧٣١	١١٤٧
١١٤٨	٧٣١	١٣٣٢-	م	٣٣٤-	٠٣٥-	م	٧٣١	١١٤٨
١١٤٩	٧٣١	١٣٣٢-	م	٣٣٤-	٠٣٥-	م	٧٣١	١١٤٩

$$\begin{array}{lll}
 \text{مجدس} = ١١٥ & \text{مجدس} = ١١٦٣ & \text{مجدع} = ٦ \\
 \text{ص} = ٦٧٦ & \text{س} = ٦٨٤ & \text{ع} = ٠٣٥ \\
 \text{مجد سيع} = ٦٥٢ & \text{مجدس سم} = ١٤٧٢٥ & \text{مجدص ع} = ١٣٧٤ \\
 \text{مجد سم} = ١١٣٧٢ & \text{مجدع} = ٣٨٤ &
 \end{array}$$

المعادلات الأساسية هي :

$$\text{مجد ص سم} = \hat{\text{ب}}_١ \text{مجد سم} + \hat{\text{ب}}_٢ \text{مجد سمع}$$

$$\text{وبالتعويض} \quad ١٤٧٢٥ = \hat{\text{ب}}_١ ١١٣٧٢ + \hat{\text{ب}}_٢ ٦٥٢$$

$$١٣٧٤ = \hat{\text{ب}}_١ ٣٨٤ + \hat{\text{ب}}_٢ ٦٧٦$$

$$\text{وبالحل نجد ان} \quad \hat{\text{ب}}_١ = ٠٦٨ \quad \hat{\text{ب}}_٢ = ٢٤٣$$

وتكون معادلة الانحدار المفيدة هي $\text{ص} = ٦٧٦ + ٠٦٨ \text{سم} + ٢٤٣ \text{ع}$
 وإذا عبرنا عنها بالقيم الأصلية للمتغيرات تكون :

$$\hat{\text{ص}} = ٦٧٦ + ٠٦٨ (\text{س} - \bar{\text{س}}) + ٢٤٣ (\text{ع} - \bar{\text{ع}})$$

$$= ٦٧٦ + ٠٦٨ (\text{س} - ٦٨٤) + ٢٤٣ (\text{ع} - ٠٣٥)$$

$$= ١٢٦ + ٠٦٨ \text{س} + ٢٤٣ \text{ع}$$

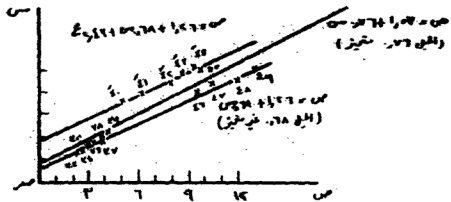
ولسنوات الحرب (١٩٤٠-١٩٤٥) تكون المعادلة هي

$$\text{ص} = ١٢٦ + ٠٦٨ \text{س} + ٢٤٣ \text{ع}$$

$$= ٣٦٩ + ٠٦٨ \text{س}$$

وللسنوات الأخرى تكون المعادلة هي :

$$\text{ص} = ١٢٦ + ٠٦٨ \text{س}$$



ومن ذلك يتضح أن الخطين المستلين المعادلتين الأخيرتين متوازيين . أن عدم ظهور التغير العددى في معادلة الانحدار سوف يؤدى الى تغيرات متغيرة وشايسن مرتفع . ويتضح ذلك من نتيجة حساب معادلة الانحدار الكميض / م : م = $١٠٧٦ + ٠٠٠٠٠ س$. ويمكن تقدير الميل فيها (٠.٧٦) . وسبب هذا التمييز الى أن الدخل في سنوات الحرب كان مرتفعاً . ولذا فإن المشتريات العالية من السندات التى يجب أن ينسب سببها جزئياً الى الحرب قد نسبت خطأ الى الدخل وحده . ويمكن أن تقع في خطأ مشابه إذا تجاهلنا تغير الدخل (م) وحسبنا انحدار م على ع . وتكون الطريقة الوحيدة لتقدير أثر الحرب على (م) بحساب الفرق بين متوسطى العينة . متوسط (م) خلال فترة الحرب بأكملها و متوسط (م) خلال السنوات الاخرى تساوى ٥٧٥ . فيكون تقدير أثر الحرب يساوى ٣١٥ . وهو تقدير تحيز بينهما التقدير غير المتحيز يساوى ٢١٣ . والفرق بينهما كـبيره . ويوجه هذا التحيز الى نفس السبب السابق وهو أن المشتريات المرتفعة من السندات التى يجب أن ينسب سببها جزئياً الى الدخل المرتفع قد نسبت خطأ الى سبب الحرب وحده .

د - استخدام التغير العددى لقياس التغير فى العالم على مر الزمن

من المعلوم أنه على مر السنوات الطويلة أو في السنوات غير المعروفة لا تتغير والقطرانا تتغير معلوماتها أيضاً الى السنين المتتالية المرتبات . ويمكن

قياس هذا التغير بإدخال المتغير العددي المناسب في الدالة .

في المثال السابق إذا تغير الميل الحدي للاستهلاك (معدل الاستهلاك) إلى جانب تغير (ب) فإنه من الممكن إدخال متغير عددي آخر س٢ وهو عبارة عن حاصل ضرب ي × س٢ أي أن س٢ = ي س٢ . وإذا افترضنا أن س١ = صفر للسنوات غير العادية وتساوي الواحد الصحيح للسنوات العادية فإن من الواضح أن س٢ = صفر لسنوات الحرب والكساد ، س٢ = ي للسنوات العادية . وتصير دالة الاستهلاك في صورتها العامة :

$$\text{ص} = \text{ب} + \text{ب} \cdot \text{ي} + \text{س}١ + \text{ب} \cdot \text{س}٢ + \text{س}٢ + \text{ي} \cdot \text{س}٢$$

ونتيجة لذلك فإن معادلة الاستهلاك للسنوات العادية هي

$$\text{ص} = (\text{ب} + \text{ب} \cdot \text{ي}) + (\text{س}١ + \text{ب} \cdot \text{س}٢) + \text{ي} \cdot \text{س}٢$$

بينما تكون دالة السنوات غير العادية هي :

$$\text{ص} = \text{ب} + \text{ب} \cdot \text{ي}$$

هـ - استخدام المتغير العددي كممثل للمتغير التابع

قد يكون المتغير التابع في دالة ما متغيراً عددياً . فعلى سبيل المثال إذا أردنا في قياس العوامل المؤثرة على ملكية السيارات وذلك من واقع بيانات قطع قطع متفرقة

حيث ϵ - ١ للوح الاول
- للاواح الثلاثة الاخرى

ϵ - ٢ للوح الثاني
- للاواح الثلاثة الاخرى

ϵ - ٣ للوح الثالث
- للاواح الثلاثة الاخرى

ولعلنا نلاحظ أن المعادلة لم تتضمن متغيراً عددياً ولذا فبقيت الواحد الصحيح للوح الرابع والعقر لباقي الاواح حيث أن المحدد لجميع المسميات ومجموع حواصل ضرب المتغيرات المقسره بين بينها المتغيرات العددية سيكون مساوياً للصفر . وهذا يرجع الى المتغير العددي من الذي يظهر بفهمه الواحد الصحيح لجميع الفترات ولحق بالثابت ب . وإذا استخذنا طريقة المبيعات الصغرى المعاديه (O L S) في تقدير معالم المعادلة السابقه الهم سنجد أن المعالم المقدرة للمتغيرات (ع) تظهر الاثر الموسمي لكل موسم الاواح الثلاثة . اما بالنسبة للوح الرابع فان المتغيرات ع تساوى الصفر ومعتبره ثابت ب هو الاثر الموسمي للوح الرابع .

مثال :

نوضح فيما يلي مثالا لاستخدام المتغير العددي في اعتماد الانتموس في بيانات احدى الماسل الزمنية هي لمبيعات احدى المحلات الكبرى من المجوهرات . والسلسله ربع سنوية بيانات الالف من الدولارات كما تظهر في الجدول التالي . ويعرض هذه البيانات بيانات تخضع الارتطاع الواضح في مبيعات المبيع الرابع بنسبة الامداد . واستخدام المتغير العددي ع للوح الرابع

تكون المعادلة هي :

$$ص = ب + ب١ + س + ب٤ + ع + ن$$

ولكن هذا النموذج لا يعتبر مناسباً ، إذ من الواجب أن نأخذ الأرباع الأخرى في الاعتبار ، وذلك بإضافة المتغيرين العددين ع٢ ، ع٣ للمعادلة ، أما ع١ فلا لزوم له ليمثل الربع الأول حيث أن ع٢ ، ع٣ ، ع٤ تغير الانتقال بالنسبة للربع الأول كالحاس ، ويكون شكل المعادلة الجديد هو :

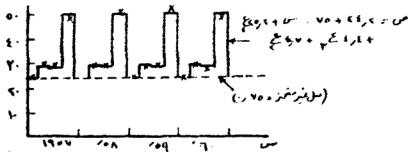
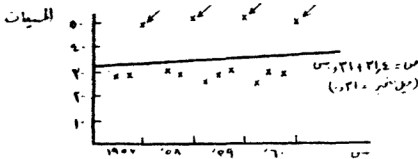
$$ص = ب + ب١ + س + ب٤ + ع١ + ع٢ + ع٣ + ع٤ + ن$$

س	ص	ع١	ع٢	ع٣	السنوات وأرباعها
١	٢٤	صفر	صفر	صفر	١٩٥٧
٢	٢٩	صفر	صفر	١	
٣	٢٩	صفر	١	صفر	
٤	٥٠	١	صفر	صفر	
٥	٢٤	صفر	صفر	صفر	١٩٥٨
٦	٣٠	صفر	صفر	١	
٧	٢٩	صفر	١	صفر	
٨	٥١	١	صفر	صفر	
٩	٢٦	صفر	صفر	صفر	١٩٥٩
١٠	٢٩	صفر	صفر	١	
١١	٣٠	صفر	١	صفر	
١٢	٥٢	١	صفر	صفر	
١٣	٢٥	صفر	صفر	صفر	١٩٦٠
١٤	٣٠	صفر	صفر	١	

١٩٦٠	١٥	٢٩	صفر	١	صفر
	١٦	٥٠	١	صفر	صفر

واستخدام طريقة المبيعات الصغرى لتوفيق المعادلة من البيانات السابقة
نحصل على النتائج الآتية :

$$ص = ٢٤ر٢ + ٠.٧٥ر٠ + ٢٥ر٢ + ٤٤ر٤ + ٤٤ر٤$$



ويوضح الشكل لاهلاء التغيرات الموسمية التي تتكرر كل عام بمعنى أن الزيادة
الى أطلا تتكرر كل عام بقدر ما بين الربح الاول والربح الثاني . طما بأن معالسم
ع ر لا تكون بالضرورة موجبه الاشارة دائما كما في هذا المثال .

وبدل الانحدار البسيط للمتغير ص على المتغير س على تباين كبير نفسى
البواقي وتحيز في ميل خط الانحدار الذى يظهر في الشكل ومعادلتها :

$$ص = ٣١ر٢ + ٠.٣١ر٠$$

واسباب التحيز هى نفس الاسباب الواردة في المثال السابق الخاص بمشتريات
معدات الحفلة :

ثالثا - المعادلات الاقتصادية

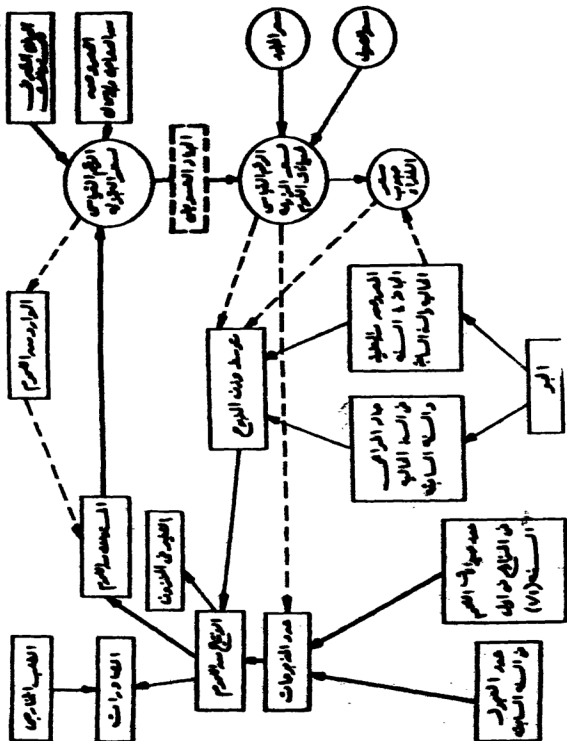
(١) صياغة المعادلات الاقتصادية

١ - الرسم التوضيحية

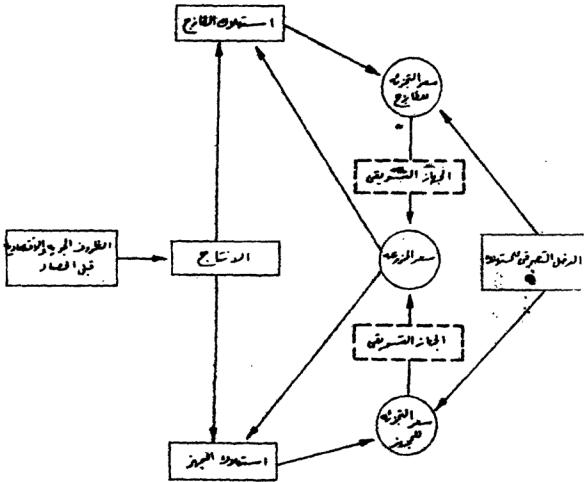
يسمى الباحث القياسى الى تبين العلاقات القائمة بين المتغيرات الاقتصادية ، فان كان اهتمامه مثلا هو دراسة الطلب على احدى السلع كان لزاما عليه أن يتعرف ايضا على العلاقات الأخرى التى تستكمل له الصورة ، فتوضع كافة العوامل المؤثرة على الهيكل بأكمله ، أى على دالة العرض لنفس السلعة الى جانب دالة الطلب عليها ، والى جانب ذلك تتضح ايضا المتغيرات الداخلية والخارجية .

وخير سبيل لتصوير ذلك هو الرسم التوضيحي الذى يحدد العلاقات المختلفة والمتغيرات الداخلية بها والعوامل المؤثرة عليها فى نطاق موضوع الدراسة .

وفىما يلى بعض الأمثلة لخرائط توضيحية لدراسة هيكل العرض والطلب للحوم ، وللسلع الزراعية سريعة العطب ، وللسلع الزراعية التصديرية . وتظهر فيها الاسعار و الدوائر والكميات فى المستطيلات ، ويوضح اتجاه السهم اتجاه التأثير وتزداد درجة التأثير وأهمية المتغير اذا كان الخط متصلا ، وتقلل أن كان متقطعا .



سؤال ٢ : هيكل العرض والطلب الحاصل للزراعة سبعة الملب
(سوفين مستطين ١)



يتضح من الرسم الأخير مثال (٣) أن المعروض من هذه المحاصيل هو
حصيلة المنتج منها الى جانب المخزون والوارد . ويتوزع هذا المعروض على
جوانبه الثلاثة : الاستهلاك المحلي والصادرات والمخزون في نهاية المدة .

ويتوقف المستهلك على الدخل التصرفي ، ومنه على هذه العلاقة
يتحدد سعر التجزئة الذي يؤثر بدوره على السعر المزري خلال جهاز التحويل .

ويظهر السعر المزري في الرسم مؤثراً على كميات ثلاثة هي المستهلك محلياً
والصادر والمخزون في نهاية المدة . كما يتضح أيضاً أن هذا المخزون يتأثر
ولا شك بالأسعار المتوقعة في السنوات التالية .

وتتأثر أسعار السلعة في البلاد المستوردة بكمية الصادر والطلب الخارجي
والمعروض الأجنبي كما يشير السهم الى ذلك . كما يؤثر هذا السعر على السعر
المزري .

ويتضمن النموذج - الذي أوضحه الرسم - دالة الطلب الداخلي ودالة
الطلب الخارجي ، ودالة الطلب على الوارد بالنسبة لكل بلد مستورد ، ودالة
المرور في كل بلد مصدر لهذه السلعة .

٢ - الصياغة الرياضية للمعادلات

تبدأ الصياغة الرياضية باختيار المتغيرات الاقتصادية
الداخلية في تركيب المعادلة ، ثم يلي ذلك افتراض شكل المعادلة . ولما كان هذا
الشكل يؤثر على التدفقات المتحصل عليها للمعالم كان ولا بد من محاولة تعيين
الشكل المناسب للعلاقة الاقتصادية .

ويمكن الاستفادة من شكل الانتشار ، أن كانت العلاقة
بين متغيرين ، سواء استخدمت في الشكل القاييسي الحسابي أو المعايير اللوغاريتمية ،
في تحديد شكل العلاقة . ومن ناحية أخرى قد نلجأ الى تجربة الصيغ المختلفة
على البيانات لاختيار أفضلها من واقع قيمة معامل الارتباط الى جانب المعبررات الدلالية .

والافتراض الاول هو أن تكون العلاقة بين المتغيرين ، بغرض أنهما مثلا الاستهلاك (ك) والسعر (س) ، علاقة خطية في الصورة :

$$ك = أ + ب س$$

وتدل هذه المعادلة على أن (أ) هي قيمة ك إذا كانت (س) تساوي الصفر ، أما (ب) فهي عبارة عن معدل تغير (ك) إذا تغيرت (س) بالوحدة . ويلاحظ أنه إذا كانت (أ) سالبة فمعنى ذلك قطع الخط الممثل للمعادلة للمحور الأفقي قبل المحور الرأسى . ويدل ذلك على أن قيمة ك = صفر ولذا تكون س = $-\frac{أ}{ب}$. وفي حالة دالة الانتاج مثلا ، وتشمل العلاقة بين حجم الانتاج (ص) والعمالة (ع) ، صورتها .

$$ص = أ + ب ع$$

إذا كانت أ سالبة ، فمعنى ذلك أنه لا يمكن الحصول على حجم من الناتج بأقل من $\frac{أ}{ب}$ من العمال . ثم يبدأ الناتج في الزيادة بمقدار ب وحدة كلما زادت العمالة عاملا واحدا وهذا ما يسمى بالناتج الحدى .

ونلاحظ في العلاقة الخطية ثبات المعدل المطلق للتغير وهو (ب) في معادلة الاستهلاك مثلا ، بمعنى أنه إذا زادت س بالوحدة زادت (ك) بمقدار (ب) من الوحدات . إلا أنه قد يكون من المحتمل ثبات معدل التغير النسبى ففى (ك) لوحدة التغير المطلق في س ، وتأخذ المعادلة في هذه الحال الصورة :

$$ك = أ . ب س$$

والتي يمكن تحويلها الى الصورة :

$$لو ك = لو أ + س لو ب$$

وقد تختلف الصورة وتسمى :

$$ك = أ . س . ب . ح$$

وهذه المعادلة الاسيه يمكن تحويلها الى الشكل :

$$لو ك = لو أ + ب لو س + ح لو ي$$

ومن المعادلة الاخيره يتضح ثبات معدل التغير النسبي في ك لكل وحدة من وحدات التغير النسبي في س ، ي ، أ أي أن $\frac{د ك}{ك} = \frac{د س}{س} + \frac{د ي}{ي} + \frac{د أ}{أ}$ معدل التفسير النسبي في ك عندما تتغير س بوحدة نسبيه . وكذلك الحال بالنسبه الى ح .

كما يمكن ايضا افتراض أن العلاقة تكون من الدرجة الثانية أو أى درجة أعلا . ومعادلة الدرجة الثانية بين متغيرين صورتها هى :

$$س = أ + ب س + ح س^٢$$

ويجدر بنا في هذا المجال أن نتناول الدوال المتجانسه كصوره خاصه من الدوال .

الدوال المتجانسه Homogeneous Functions

الدالة المتجانسه هى صوره خاصه من الدوال التى لها اهميتها في جميع الميادين الاقتصاديه . اذا كانت لدينا الداله $س = د (س١ ، س٢)$ وفرسنا تغير قيم المتغيرين $س١ ، س٢$ زياده أو نقصا بنسب ثابتة عن قيمها المعلومه ، فإن التغير في الداله $س = د (س١ ، س٢)$ يمكن أن يكون بنسب أكبر أو أقل أو مساوية لنسب التغير في المتغيرين .

وفي الحالة الخاصه التى تزيد فيها الداله $س = د (س١ ، س٢)$ أو تنقص دائما بنفس زياده أو بنفس $س١ ، س٢$ نفس الدالة في هذه الحالة دالنسبة متجانسه من الدرجة الأولى .

تعريف

تكون الداله $س = د (س١ ، س٢)$ داله متجانسه من الدرجة الرائيه اذا كانت $د (ك س١ ، ك س٢) = ك د (س١ ، س٢)$ لاي

• قيمة من قسيم λ

مثال (١) : اذا كانت $ص = د (س١، س٢)$

$$= س١^٢ + س٢ س١ + س٢^٢$$

اذا ضرب كل من $س١، س٢$ في λ نحصل على

$$د (س١، س٢) = (س١، س٢) = س١^٢ + س٢ س١ + س٢^٢$$

$$= س١^٢ + س٢ س١ + س٢^٢$$

$$= (س١^٢ + س٢ س١ + س٢^٢)$$

$$= د (س١، س٢)$$

ومعنى ذلك أن $د (س١، س٢) = س١^٢ + س٢ س١ + س٢^٢$ دالة متجانسة من الدرجة الثانية حيث $٢ = ٢$

واذا صاعفنا مثلاً المتغيرين المستقلين $س١، س٢$ حصلنا على

$$د (٢ س١، ٢ س٢) = ٢٢ د (س١، س٢)$$

مثال (٢) : اذا فرضنا الدالة $ص = د (س١، س٢)$

$$= س١^٢ - (٢ س١ س٢) + س٢^٢$$

وضرب كل من المتغيرات المستقلة $س١، س٢$ في ثابت λ كانت :

$$د (\lambda س١، \lambda س٢) = \lambda^٢ د (س١، س٢) = \lambda^٢ (س١^٢ - ٢ س١ س٢ + س٢^٢)$$

$$\frac{٢ \text{ ص}}{\text{ص}} - \frac{٣ \text{ ص}}{\text{ص}} =$$

$$\overset{\text{مر}}{\lambda} \text{ د (س، ي، ع، ص)} =$$

ولما كانت $\overset{\text{مر}}{\lambda} = ١$ فيقال أن الدالة د (س، ي، ع، ص) دالة متجانسة من الدرجة الصفرية . فإذا عرفت جميع المتغيرات المستقلة س، ع، ي، ع في ثابت فإن قيمة الدالة لا تتغير . والمثال على ذلك أنه إذا ضرب كل من س، ع، ي، ع في ٥ مثلاً فإننا نحصل على

$$\text{د (٥ س، ٥ ي، ٥ ع، ٥ ص)} = \text{د (س، ي، ع، ص)}$$

ومن أهم خصائص الدوال المتجانسة ما كان منها متضمنة تفاضلاتها الجزئية . فإذا كانت د (س، ع، ص) دالة متجانسة من الدرجة الرائية فإن

$$\text{س د س (س، ع، ص)} + \text{ع د ع (س، ع، ص)} + \text{ص د ص (س، ع، ص)} = \text{ر د (س، ع، ص)} \cdot \text{وتسمى}$$

هذه المتطابقة بقاعدة أيلر

ولاستنتاج هذه القاعدة تفاضل :

$$\overset{\vee}{\lambda} \text{ د (س، ع، ص)} = \lambda \text{ د (س، ع، ص)}$$

بالنسبة الى المعلمة λ فنحصل على :

$$\overset{١-٧}{\text{س د س (س، ع، ص)}} + \text{ع د ع (س، ع، ص)} + \text{ص د ص (س، ع، ص)} = \text{ر د (س، ع، ص)} \cdot \lambda$$

وبفرض أن قيمة $\lambda = ١$ يمكن الوصول الى قاعدة أيلر . فيكون التفاضل هو :

$$\text{س د س (س، ع، ص)} + \text{ع د ع (س، ع، ص)} + \text{ص د ص (س، ع، ص)} = \text{ر د (س، ع، ص)}$$

ومعنى ذلك أن مجموع التفاضلات الجزئية للدالة مضروب كل منها في المتغير المستقل المناظر له يساوى الدالة مضروبة في r (درجة التجانس) .

مثال (٣) : سبق أن أوضحنا أن الدالة

$$d = (x_1 + x_2) = x_1^2 + x_2^2 + 4x_1x_2 + 3x_1^3 + 2x_2^3$$

دالة متجانسة من الدرجة الثانية .

وبحساب التفاضلات الجزئية يكون

$$d_{x_1} = (x_1 + x_2) = x_1^2 + x_2^2 + 4x_1x_2 + 3x_1^3 + 2x_2^3$$

$$d_{x_2} = (x_1 + x_2) = x_1^2 + x_2^2 + 4x_1x_2 + 3x_1^3 + 2x_2^3$$

فيكون

$$x_1 d_{x_1} + x_2 d_{x_2} = (x_1 + x_2) d_{x_1} + (x_1 + x_2) d_{x_2} = 2d$$

$$x_1 d_{x_1} + x_2 d_{x_2} = (x_1 + x_2) d_{x_1} + (x_1 + x_2) d_{x_2} = 2d$$

$$= 2d = 2(x_1^2 + x_2^2 + 4x_1x_2 + 3x_1^3 + 2x_2^3)$$

$$= 2d = 2(x_1 + x_2) d$$

ومعنى ذلك أنه لما كانت $d = (x_1 + x_2)$ دالة متجانسة من الدرجة الثانية فإن مجموع التفاضلات الجزئية مضروب كل منها في المتغير المستقل المناظر له يساوى ضعف الدالة الأصلية $d = (x_1 + x_2)$

مثال (٤) : إذا كانت الدالة (س، ع، ن) = ٣س - ٢ص + ٤ع - ن

دالة متجانسة من الدرجة الأولى .

وحساب التفاضلات الجزئية نجد أنها هي :

$$دس (س، ع، ن) = ٣$$

$$دص (س، ع، ن) = -٢$$

$$دع (س، ع، ن) = ٤$$

$$دن (س، ع، ن) = -١$$

$$\text{فان } دس (س، ع، ن) + دص (س، ع، ن) + دع (س، ع، ن) + دن (س، ع، ن) =$$

$$٣ - ٢ + ٤ - ١ =$$

$$٣ - ٢ + ٤ - ١$$

ومن ذلك يتضح أنه في حالة الدالة المتجانسة من الدرجة الأولى يكون

مجموع التفاضلات الجزئية مضروب كل منها في المتغير المستقل المناظر لها

سأولها الدالة الأصلية د (س، ع، ن) .

بعض الأمثلة الاقتصادية

أ - دالة الانتاج

تشرح دالة الانتاج لسلعة ما العلاقة بين حجم هذا الناتج

ص وكميات معينة من العناصر الانتاجية س١، س٢ . وتتخذ الصورة الرياضية

للدالة على الشروط النظرية للناتج الحديثة . فان كانت هذه النواتج متناقصة

كما تفترض النظرية الاقتصادية ، مع زيادة المستخدم من العنصر الانتاجي

وقاء العناصر الاخرى ثابتة ، فانه من الافضل ان تكون الدالة خطية وانما

تكون خطية في لحظاته المتغيرات .

ونستنتج من هذه الصورة اللوغاريتمية لدالة الانتاج ثبات العلاقة بين
الناتج الحدى والناتج المتوسط .

فإذا كانت المعادلة هي :

$$ص = أ \cdot ب$$

نجد أن صورتها الخطية هي :

$$لو ص = لو أ + ب لو ب$$

$$\text{ويكون } \frac{ك ص}{ك م} = \frac{ك (أ \cdot ب)}{ك م} = \frac{أ}{م} \times \frac{ب}{م} = ١$$

$$\frac{أ}{م} \times \frac{ب}{م} =$$

$$\frac{ص}{م} \times \frac{ب}{م} =$$

الناتج الحدى = ب × الناتج المتوسط

ومعنى ذلك أن النسبة بين الناتج الحدى والناتج المتوسط ثابتة وتساوى
ب وهي ما يعبر عنها بالمرونة حيث أن المرونة = $\frac{\text{الناتج الحدى}}{\text{الناتج المتوسط}}$

وتصف غلة الحجم Returns to Scale استجابة الناتج للزيادة
النسبية في جميع العناصر الانتاجية . فإذا زاد الناتج بنفس النسبة كانت غلصة
الحجم ثابتة ، وتكون غلة الحجم متزايدة إذا زاد الناتج بنسبة أكبر ، وتكون
متناقصة إذا زاد الناتج بنسبة أصغر .

وقد وجد الاقتصاديون أن دالة الانتاج يمكن أن تمر بهذه الاشكال
الثلاثة لغلة الحجم ، فنصل الى الغلة المتزايدة للكميات البسيطة من العناصر

الانتاجية θ ثم تمر بمرحلة الغلة الثابتة وفي النهاية تمر بالغلة المتناقصة مع زيادة كمية العناصر الانتاجية.

ويسهل تعريف غلة الحجم بالنسبة لدوال الانتاج المتجانسة. وكما سبق أن أوضحنا تكون دالة الانتاج متجانسة من الدرجة r الرائية اذا كانت:

$$D(\lambda_1, \lambda_2, \dots, \lambda_n) = \lambda^r D(1, 1, \dots, 1) \quad (1)$$

فإذا زاد كل من العنصرين بمقدار λ زاد الناتج بمقدار λ^r .
وتكون غلة الحجم متزايدة اذا كانت $r > 1$ وثابتة اذا كانت $r = 1$ ومتناقصة اذا كانت $r < 1$ ويندر أن تكون دوال الانتاج متجانسة من درجة بخلاف الدرجة الاولى.

والدالة المتجانسة من الدرجة r الرائية تكون تفاضلاتها الجزئية دوال متجانسة من الدرجة $r-1$ فإذا فاضلنا الحواف الايسر للمعادلة السابقة جزئيا بالنسبة الى λ_1 كانت النتيجة :

$$D_{\lambda_1}(\lambda_1, \lambda_2, \dots, \lambda_n) = (r-1) D(\lambda_1, \lambda_2, \dots, \lambda_n) \quad (2)$$

وهذا هو تعريف التجانس من الدرجة $r-1$

ومعنى ذلك أنه اذا كانت دالة الانتاج متجانسة من الدرجة الاولى كانت الانتاجية الحدية لكل من $\lambda_1, \lambda_2, \dots, \lambda_n$ متجانسة من الدرجة الصفرية.

$$D_{\lambda_1}(\lambda_1, \lambda_2, \dots, \lambda_n) = 0 \quad (3)$$

$$D_{\lambda_2}(\lambda_1, \lambda_2, \dots, \lambda_n) = 0 \quad (4)$$

مثال : ومن بين دوال الانتاج المتجانسة المعروفة دالة كوب ودوجلاس للانتاج على المستوى القوسى :

$$ص = ١ ص١ - ١ ص٢$$

حيث صفر > ب > ١

فإذا زاد العمل ص١ وأسر المال ص٢ بقدر ٨ كانت

$$د = (٨ ص١ + ١ ص٢) = ١ (٨ ص١ + ١ ص٢) = ١ (٨ ص١ + ١ ص٢) = ١ (٨ ص١ + ١ ص٢)$$

$$١ = ١ (٨ ص١ + ١ ص٢) = ١ (٨ ص١ + ١ ص٢)$$

يعنى بذلك أن دالة كوبي ودوجلان دالة متجانسة من الدرجة الأولى .
وتكون دوال الانتاجية الحديثة لكل من العمل وأسر المال دوال متجانسة من الدرجة
الصفرية .

$$د١ (٨ ص١ + ١ ص٢) = ب (٨ ص١ + ١ ص٢) = ب (٨ ص١ + ١ ص٢)$$

$$د٢ (٨ ص١ + ١ ص٢) = ب (٨ ص١ + ١ ص٢) = ب (٨ ص١ + ١ ص٢)$$

$$د١ (٨ ص١ + ١ ص٢) = ب (٨ ص١ + ١ ص٢) = ب (٨ ص١ + ١ ص٢)$$

$$ب = ب (٨ ص١ + ١ ص٢) = ب (٨ ص١ + ١ ص٢)$$

$$د٢ (٨ ص١ + ١ ص٢) = ب (٨ ص١ + ١ ص٢) = ب (٨ ص١ + ١ ص٢)$$

$$ب = ب (٨ ص١ + ١ ص٢) = ب (٨ ص١ + ١ ص٢)$$

أى أنهما دالتان متجانستان من الدرجة الصفرية .

ب - دالة الطلب

دالة الطلب دالة متجانسة من الدرجة الصفرية في السعر والدخل ، حيث

أنه يمكن استنتاج منحني الطلب من الاسعار P ع E ، P ع M والدخل Y من نفس المعادلات التي يستنتج منها للاسعار ع E ، ع M ، والدخل ع Y . ومعنى ذلك أنه اذا زادت الاسعار وكذا دخل المستهلك بنفس النسبة فان الكميات المطلوبة تبقى ثابتة دون تغيير . أى أن المستهلك سوف لا يتغير سلوكه .

ولكن المستهلك قد يتعرض للوهم النقدي في حالة مضاعفة الاسعار ومضاعفة الدخل ، باعتقاده خطأ أن موقفه قد تحسن ، وهذا يتصرف كما لو كان دخله قد زاد .

ومن ناحية أخرى قد يتعرض المستهلك ايضاً للوهم المعرى ، ويدل على حساسيته من ناحية الاسعار اعتقاداً منه بأن ارتفاع الاسعار قد أصره رغم ارتفاع دخله النقدي بنفس النسبة فيتصرف كما لو كان دخله قد نقص .

(٢) انواع المعادلات

المعادلات الهيكلية

توصف المعادلات التي تشرح الحالة الاقتصادية بكونها هيكلية دلوا لما تعرضه من هيكل اساسي لاقتصاديات المنشأ أو الصناعة موضوع الدراسة أو للاقتصاد بصفة عامة .

وتنقسم هذه المعادلات الى أربعة أنواع اساسية هي :

- ١ - المعادلات السلوكية
- ٢ - المعادلات التقنية
- ٣ - المعادلات التنظيمية
- ٤ - المعادلات التعريفية

والمعادلات هي عادة الصوره القياسية (الجبرية المحددة) للدوال التي تربط المتغيرات الاقتصادية ببعضها البعض . فاذا قيل مثلاً أن الاستهلاك دالة في الدخل كان معنى ذلك أن الكمية المستهلكة أنها تتوقف على الدخل ع Y ، Y ع X أي أن لكل كمية (مستوى) من الدخل كمية تناظرها من الاستهلاك .

وفيما يلي تعريف بالانواع الاربعه للمعادلات الهيكلية :

١ - المعادلات السلوكية

وهي المعادلات التي تصف لنا السلوك الاقتصادي للمنتجس أو المستهلكين أو المستثمرين فهي التي تفسر لنا القرارات الاقتصادية التي يتخذونها ، ومن أمثلتها معادلات العرض والطلب ، والدورية الاقتصادية هي المسئلة ايضا عن اختيار المتغيرات الداخلة في تركب سبب هذه المعادلات .

فقد نصح المعادله السلوكية دالة ذات متغير مستقل واحد أو أكثر . فالمعادلة التي تصف على أن الكمية المستهلكة من سلعة ما أنها تتغير بتغير سعر هذه السلعة هي معادلة سلوكية تشرح مسددي استجابة الامر (في صورة الكميات المستهلكة) لسعر السلعة المستهلكة . والمعادلة التي توضح أن الكمية المستهلكة (المطلوبة) أنها تتغير بتغير سعر السلعة ، ودخل المستهلك ، وأسعار السلع البديلة ، هي ايضا معادلة سلوكية تبين أثر المتغيرات الاخرى التي تؤثر على قرارات الاسرة بالنسبة للكمية المستهلكة .

٢ - المعادلات الفنية

ومن أمثلتها دالة الانتاج ، وهي العلاقة القائمة بين حجم الانتاج والعوامل الداخلة في انتاجه . ولا شك أن الظروف الفنية للانتاج هي التي تحدد هذه العوامل ، ولا دخل للمحلل الاقتصادي في تعيينها ، وإنما ينحصر دوره في صياغة المعادلة واختيار الصيغه التي تحسن الظروف الفنية والاقتصادية معا . أما العلاقات التي تحدد حجم كل عامل من العوامل المستخدمة وقتا لاسعارها ونواتجها الحديثة فتصم المعادلات السلوكية السابق الاشارة اليها .

٣ - المعادلات التنظيمية

وتصنف لنا نمط معين من السلوك يحدده القانون مما لا يدفع الاقتصادى الى قورم القورم لتفسيره . ومن خير الامثلة على ذلك قوانين الضرائب ، حيث نجد أن إيراد الدولة من ضريبة الدخل مشـــــــــــــــــلا يساوى مجموع معدل الضريبة \times دخل الفرد .

٤ - المعادلات التعريفية

وتمثلها المتطابقات ، وهى علاقات تعرف لنا أحد المتغيرات تعريفا غير مشروط . فاذا عرفنا الدخل بأنه مجموع الاستهلاك والادخار أمكن أن نستنتج أن

$$(١) \quad \text{الادخار} = \text{الدخل} - \text{الاستهلاك}$$

وتتحقق هذه المعادلة التعريفية (المتطابقة) مهما كانت قيم الاستهلاك والدخل ، حيث أن الادخار لابد وأن يحقق المعادلة بحكم التعريف . (علما بأن القرن بين المعادله والمتطابقه هو أن المعادله علاقة مشروطه بينما المتطابقــــــــــــــــة عازقة غير مشروطه .)

واذا عرضا أن الناتج الكلى = الدخل الكلى واعتبرنا أن كل مالم يستهلك من الناتج الكلى استثمار فعنى ذلك أن الادخار = الاستثمار .

ومن أمثلة هذه المعادلات التعريفية معادلات شرط التوازن ففى نماذج اسوان السلم المختلفة . وتتكون هذه النماذج من معادلتى العرم والطلب لهذه السلم الى جانب معادلة شرط التوازن .

$$\text{ط} = \text{د} \quad (\text{ع})$$

$$\text{ضر} = \text{ح} \quad (\text{ع})$$

$$\text{ط} = \text{ض}$$

وباستخدام المعادلات التمريفية والتعريفية في إحدى المعادلتين
المبايتين نحصل على معادلتين في متغيرين من أوط ع .
وبوضع أن المعادلة (١) لا عدلتا عن التغير الذي يطرا على
الاستهلاك والادخار اذا ما تغير الدخل ، بمعنى حل يزيد الاستهلاك
أو ينقص أو يثبت اذا زاد الدخل .

ومن الامثلة الاخرى على المعادلات التمريفية المثال الرياضي وهو :
سعر السلعة x الكمية المشتراة = جلة النقى على هذه السلعة .
وذهبى أن مثل هذه المعادلة تشرح سلوك معين لاى مجموعة في المجتمع
وأن كانت ضرورية للمحلل القياسى لاستخدامها بحراحة في تحليله النقضى .

وقد نلجأ احيانا عند حل التوازن الى تحويل المعادلات الهيكلية
الى الصورة التى تظهر فيها المتغيرات الداخلية دالة في المتغيرات المحددة .
وهذه المعادلات الجديدة هى المعادلات المشتقة .
ومن امثلة ذلك الصورة البسيطة لتوازن كينز :

اذا فرضنا أن الاستهلاك دالة في الدخل ونظمتها الدالة الهيكلية
المستقيمة الآتية :

$$(١) \quad C = a + bY + c$$

الى جانب المعادلات الهيكلية التمريفية

$$(٢) \quad Y = S + I + G$$

فالمعادلتان (١) و (٢) معادلتان هيكليتان فيها العلاقة

مباشرة وتشرح الاولى السلوك الاقتصادى للأفراد حيث

س = الاستهلاك ، ي = الدخل

ع = الاستثمار ، ن = الخطأ العشوائى

ويمكن الوصول الى المعادلات المشتقة من الصورة المختصرة

Reduced Form.

للتوازن ، وذلك بالحصول على قيم المتغيرين الداخلىين س ، ي بمعلومية المتغير

الخارجي ع .

والتعويض في المعادلة (١) بما تساويه من المعادلة (٢) :

$$ي - غ = ١ + ب + ي + ن$$

$$ي - ب ي = ١ + ع + ن$$

$$(١ - ب) ي = ١ + ع + ن$$

$$(٣) \quad ي = \frac{١}{١ - ب} + \frac{١}{١ - ب} + \frac{١}{١ - ب} + ن$$

والتعويض في المعادلة (١) بما تساويه من المعادلة (٢)

$$س = ١ + ب + ب(س + ع) + ن$$

$$١ = ب + س + ب + ع + ن$$

$$س - ب س = ١ + ب + ع + ن$$

$$(١ - ب) س = ١ + ب + ع + ن$$

$$(٤) \quad س = \frac{١}{١ - ب} + \frac{١}{١ - ب} + \frac{١}{١ - ب} + ن$$

والمعادلتان (٣) و (٤) معادلتين مشتقتين ويلاحظ فيها أن

الاستثمار هو العامل المحدد لكل من الدخل والاستهلاك وذلك نتيجة

افتراضنا للعلاقتين (١) و (٢) وتصور الأولى علاقة الاستهلاك بالدخل

وتعرف الثانية الاستهلاك بأنه الفرق بين الدخل والاستثمار .

ويبدو واضحاً أن معالم المعادلتين (٣) و (٤) هي دوال في

المعالم الهيكلية في المعادلة (١) وهي الميل الحدي للاستهلاك (ب)

والثابت (١) .

مثال : إذا فرضنا أن معادلتى المركز والطالب لسلعة ما هما :

$$(١) \quad ط = ١ + ب + ج + د + ن١$$

$$(٢) \quad م = د + هـ + و + ن٢$$

حيث ط = الاستهلاك ، خر = الانتاج ، ع = المصير
 ى = الدخل ، س = المايل الجويه (كميات المطر ودرجة الحرارة)
 ن١ ، ن٢ = الخطأ العشوائى .

وهما معادلتان هيكليتان .

وإذا عبرنا عن الكميات والاعمار بانحرافاتها كدوال في المتغيرات المحدده
 ى ، س والاخطاء العشوائية حملنا على الصوره المبسطه للنموذج وهى :

$$\text{مع} = - \left(\frac{\partial}{\partial \text{ط}} \right) \text{ى} + \left(\frac{\partial}{\partial \text{س}} \right) \text{س} + \frac{\text{ن}١ - \text{ن}٢}{\text{ط} - \text{س}} \quad (٣)$$

$$\text{س} = - \left(\frac{\partial}{\partial \text{ط}} \right) \text{ى} + \left(\frac{\partial}{\partial \text{س}} \right) \text{س} + \frac{\text{ن}١ - \text{ن}٢}{\text{ط} - \text{س}} \quad (٤)$$

وتقدر المعلمه ح كسبه لمعاملى ح م في المعادلتين (٣ ، ٤) والمعلمه
 ب كسبه لمعاملى س ، وإذا علمت كل من (ب ، ح) أمكن تقدير كل من (ح ، ب) و
 معاملات المعادله (٣) .

باعتبار أنه لن يكون هناك ثوابت لان قيم المتغيرات ظهرت لانحرافاتها
 عن المتوسط الحمايى لها .

أ = د = ٠ = ٠ . ونستطيع اشتقاق المعادلتين (٣ ، ٤) من
 المعادلتين الاعلىتين كما يلى :

المعادلتان الاصليتان :

$$\begin{aligned} \text{ط} &= \text{أ} + \text{ب ع} + \text{ح ى} + \text{ن}١ \\ \text{خر} &= \text{د} + \text{ه ح} + \text{و س} + \text{ن}٢ \end{aligned}$$

المعادلتان المشتقتان :

$$\begin{aligned} \text{ب ع} &= \text{ط} - \text{أ} - \text{ح ى} - \text{ن}١ \\ \text{ب ح} &= \text{ط ه} - \text{و س} - \text{ن}٢ \end{aligned} \quad (١) \quad (\text{أ} = \text{معر})$$

هـ = ص - و - ن (٢) ويطرح (٢) من (١)

$$ب - هـ = (ط - ح - و - ن) - (ص - و - ن)$$

ويأخذ مع مشترك

$$مع (ب - هـ) = - ح - و + و + ن - (ط - ص)$$

إذا تساوى الاستهلاك والانتاج

$$فان ط - ص = ص - و$$

$$مع = - \frac{ح}{ب - هـ} + و \frac{و}{ب - هـ} + \frac{ن - ط}{ب - هـ}$$

وبالمثل يمكن استنتاج

$$ص = هـ + \left[\frac{ن - ط}{ب - هـ} + و \frac{و}{ب - هـ} + ح \frac{ح}{ب - هـ} \right] - و - ن$$

$$= - \frac{ح - و - ن}{ب - هـ} + و \left(\frac{و}{ب - هـ} \right) + ح \left(\frac{ح}{ب - هـ} \right)$$

(٣) عدد المعادلات

يأتى بعد ذلك سؤال هام : ما هو انب عدد للمعادلات الستى

يحتويها النموذج . في الحقيقة ليست هناك قاعدة محددة تشير الى عدد المعادلات

التي يجب أن يتضمنها النموذج . وأن كان هذا العدد يتوقف على عدة اعتبارات

تتلخص في (١) الهدف من النموذج (ب) توافر البيانات (ح) أهمية القطاعات

المختلفة والمتغيرات المتعددة (د) درجة الاهتمام بالبيانات التفصيلية .

رابعاً - أنواع النماذج

(١) نماذج الطبيعة الخطية فيها

تقسم النماذج تبعاً لطبيعة الأخطاء فيها إلى ثلاثة أنواع هي :

(أ) نماذج تحتوي معادلاتها على أخطاء - وتسمى في الأخطاء -

أو البواقي غير المشروحة يسمى النموذج في هذه الحالة Shock Model.

ويمكن تصور هذا النوع من الخطأ بمثل بسيط يمثل في نموذج من معادلات واحد مع معادلة العرمر - تفترض نظرية العرض في أبسط صورها وجود علاقة موجبة بين الكمية المعروضة للسلعة ما وسعرها مع ثبات باقي العوامل - فإذا ارتفع السعر زادت الكمية المعروضة من السلعة والعكس صحيح - واتجاه أسلوب البحث القياسي نجد أن المهمة الأولى هي توصيف النموذج بمعنى تحديد التغير التام والتغيرات المعرمة ، وعدد المعادلات ، والصيغة الرياضية للنموذج ، واختصار الفروض القليلة لتوقعاتنا لآثار تغير المعالم ، وتلخيص معلوماتنا النظرية في هذا العدد في الآتي :

(أ) أن التغير التابع هو الكمية المعروضة (م) والتغير المعرمر هو السعر (س)

م = د (س)

(ب) لم تحدد النظرية الاقتصادية ما إذا كان نموذج العرض يمكن دراسته كنموذج المعادلة الواحدة ، أو كنموذج المعادلات الآتية . وفي هذه المرحلة يمكن الاكتفاء باختيار النموذج موضع الدراسة - هو نموذج المعادلة الواحدة .

(ج) أما الصيغة الرياضية للمعادلة فلم تنص النظرية الاقتصادية على كونها خطية أو غير خطية . ولذا كان من واجب الباحث القياسي تعيين ذلك . ولنبداً بافتراض كونها خطية بسيطة في الصورة م = ب + ب^١ س

وتعنى هذه الصيغة أن هناك اتجاه واحد للسبب بين التغيرات مرعاً لـ
 وهو أن السعر هو السبب في تغيرات الكمية المعروضة وليس العكس.
 وأن المعالم في دالة العرض هي ب، ب، ب - وأن الهدف هو الحصول
 على تقديرات لقيمتها العددية . والمتوقع أن تكون إشارة ب، ب موجبـه .
 أما من ناحية قيمة المعلم ب، ب فنحن نعلم أنه في حالة الدالة الخطية
 تدخل هذه المعلمة في حساب المرونة السعرية للعرض التي تمسـرف
 بأنها $m = b_1 \times \frac{P}{Q}$

حيث س، س - مرعى القيم المتوسطة لكل من س، س
 خلال فترة العينة .

ومعلومية متوسطات قيم س، س، فان كان عرض السلم غير مرى، كما
 هو الحال بالنسبة للمنتجات الزراعية، فمعنى ذلك أن قيمة ب، ب يجب
 أن تكون مناعية لتجعل في النهاية المرونة السعرية أقل من الواحد
 الصحيح . أما أن كان العرض مرنا، كما هو الحال بالنسبة لبعض
 المنتجات الصناعية، فان ب، ب يجب أن تكون ذات قيمة توصلنا
 الى مرونة تزيد عن الواحد الصحيح .

أما المعلم (ب) فيجب أن تكون قيمتها مساوية للصفر أو موجبـه
 وليست سالبة . ففي الحالة الأولى تعنى أن تكون الكمية المعروضة
 مساوية للصفر أن كان السعر مساوياً للصفر . والقيمة الموجبة
 معناها أن كمية ما سوف تعرض في الاسواق حتى وأن وصل السعر
 الى الصفر . ولا شك أن القيمة السالبة لهذه المعلمة يعنى عـدم
 عقلية النتيجة اقتصادياً وهي حصلنا على كمية سالبة .

(د) أن الصيغة المقترحة لمعادلة العرض تعنى أن التغيرات في الكمية
 المعروضة (س) انما ترجع فقط الى التغيرات في السعر (س) دون غـيـره
 من التغيرات الأخرى . وأن كان هذا صحيحاً فاننا نتوقع أن جميع النقط
 المسئلة لازوايم قيم الكمية والسعر يجب أن تقع على خط مستقيم . ولكننا في حقيقة

الامر اذا جمعنا مثل هذه البيانات من أحد الاسوان ، وحاولنا عرضها بيانيا ، فانتنا نجد انها لا تقع على خط مستقيم أو أى منحني معين ، ولكنها تأخذ بالتقريب شكل الخط أو المنحني . وترجم انحرافات النقط عن الخط الى عدة عوامل يمكن أن نلخصها في الآتى :

١ - اغفال بعض المتغيرات

لا شك أن كل متغير اقتصادى يتأثر بالعديد من العوامل . وعلى سبيل المثال أن نمط استهلاك الأسرة يعتمد دخلها ، والاسعار ، وتركيب الأسرة من حيث السن والنوع ، والمستويات السابقة للدخل ، والادواق ، والديسن والمستوى التعليمى والاجتماعى للأسرة ، وممتلكاتها الى غير ذلك من العوامل المتعددة . ومن الواضح أن هذه العوامل المؤثرة على المتغير التابع قد يتعذر اضافتها للدراسة لعدة اسباب منها : (أ) جهل الباحث ببعض العوامل (ب) عدم امكانية قياس بعض العوامل احصائيا كالعوامل النفسية أو الادواق أو التوقعات . كما يتعذر احيانا تفريغها بالمتغيرات العددية تفريغاً مقبولا . (ج) عشوائية بعض العوامل التى يصعب توقعها من ناحية الشكل الذى يمكن أن تقسم به والتوقيت الذى يمكن أن تحدث فيه كالأشعة والزلازل والحروب (د) صغر أثر كل عامل على حده مما يؤدى الى صغر معالم مثل هذه المتغيرات وتعذر قياسها ، وأن كانت في مجموعها تؤثر بوضوح على المتغير التابع . (هـ) عدم توافر البيانات الاحصائية ولاءمتها للقياس ، وخاصة في حالات السلاسل الزمنية وكنتا يعلم أن نقص البيانات يؤدى الى مشكلة درجات الحرية . ولذا كان من الأفضل في أغلب الحالات الاكتفاء بإضافة ثلاث أو أربع متغيرات هامه اضافة صريحة في المعادلة .

٢ - عشوائية السلوك البشرى

ان صعوبة توقع السلوك البشرى الى حد ما قد يتسبب في الانحراف عن نمط السلوك الطبيعى أو المعتاد ، الذى يحدده

خط العلاقة ، كما يحدث أحيانا عندما يغير المستهلك نمط انفاقه دون ان يطرأ
أي تغير على دخله أو على اسعار السلع المستهلكة .

(٣) التوصيف غير السليم من ناحية الصيغة الرياضية لهذه المعادلات

قد تستخدم الصيغة الخطية لسهولة بدلا من الصيغة
غير الخطية الواجب استخدامها ، وربما أغفلت بعض معادلات النموذج . فالدواهر
الاقتصادية بالغة التعقيد ، يتعذر عرضها في معادلة واحدة مهما تعددت متغيراتها
المفسرة . وفي اغلب الاحيان تتحدد كثير من المتغيرات أنيا من خلال نموذج متعدد
المعادلات . فالسعر مثلا يحدد الكمية المعروضة كما يتحدد أيضا من خلالها .
ومعنى ذلك أن دراسة العرض من خلال نموذج المعادلة الواحدة انما يجرىنا
الى خطأ راجع الى توصيف غير سليم لصيغة النموذج من ناحية عدد المعادلات .

(٤) اخطاء التجميع

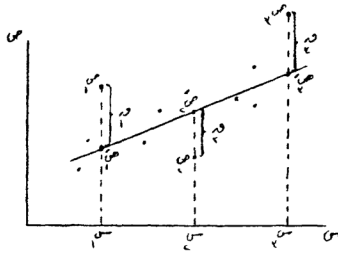
غالبا ما تستخدم بيانات مجمعة كاجالى الاستهلاك
واجالى الدخل حيث تجمع القيم الخاصة بأفراد غير متشابهة الملوك . ففى
حالة دالة الانتاج لصناعة ما مثلا ، قد تجمع المنتجات و عناصر الانتاج لمستثمرين
غير متشابهين . كما أن التغير في توزيع الناتج الكلى بين المنشآت من أهم
العوامل في تحديد هذا الناتج . ومع ذلك فان المتغيرات الخاصة بالتوزيع
لا تظهر في الدالة . هذا الى جانب أنواع أخرى من التجميع تكمن فيها في الخطأ
بالمعادلة .

ويمكن تصوير الاخطاء المشار اليها باضافة المتغير العشوائى فى الدالة

القياسية ، الذى يرمز له عادة بالرمز ϵ ، فيصير النموذج عشوائيا بالصورة :

$$Y = (b_0 + b_1 X_1 + \dots + b_n X_n) + \epsilon$$

وتتجزأ العلاقة الحقيقية التى تربط المتغيرات الى جزئين : الاول ويمثله خط الانحدار ،
والثانى يمثله الخطا العشوائى . ويوضح الشكل معنى هذين الجزئين بيانيا .
ومعنى هذا أن كل نقطة من قيم Y ($Y = ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، \dots ، ٥٠٠٠$) يمكن شرحها
بدلالة X والخطا العشوائى ϵ .



وتكون $P = b + aS + e$

التغيرات في $P =$ التغيرات المنتظمة + التغيرات العشوائية
 $=$ التغيرات المشروحة + التغيرات غير المشروحة

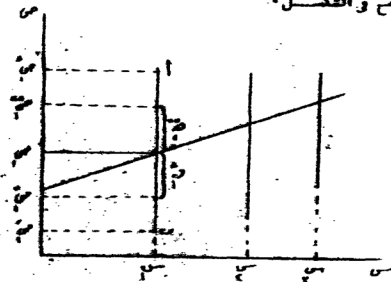
وفي ضوء ما سبق يتضح أن الخطأ العشوائي يرتبط بمعناه باصطلاح المألوف في الداربية الاقتصادية "بفرضيات العوامل الأخرى" *ceteris paribus*. وعلى سبيل المثال إن دالة الطلب $P = b + aS$ والتي تفترضها النظرية الاقتصادية تدل على أن الكمية من سلعة ما دالة في سعرها بفرضيات العوامل الأخرى. وهذا يعني أن علاقة السعر والكمية تتحقق إذا ما ثبتت كل العوامل التي لم تظهر صراحة في الدالة كالدخل والأسعار الأخرى.

ولما كانت الداربيات تعرض دائما الصورة المبسطة للواقع المعقد في حياتنا، فإن الاصطلاح السابق نادرا ما يتحقق. فمن الملاحظ عن جمع بيانات عن الكميات المشتراة من سلعة ما والأسعار المناظرة أنها لم تجمع في وقت كانت فيه باقي العوامل الأخرى كاسعار السلع والدخل والأذوان ثابتة. بسبب كانت في حقيقة الأمر مستمره في التغير وتشتد. ومن هنا كان ولا بد في الانتصاف القياسي من إضافة التغير العشوائي في الدالة القياسية نظرا لعدم تحقق شرط بقا العوامل الأخرى على حالها.

ومن ناحية أخرى ، يمكن تغيير المعادلة السابقة من $a + b + c = 1$ ، بمعنى أن لكل قيمة من قيم a ، قيمة مختلفة للتغير c ، تتوقف على قيمة b ، كانت أم سالبة . فكل قيمة من قيم c ، تتوزع لمعدي من قيم b ، وبالتالي قيم a .

فإذا فرضنا مثلا أن سعر السلعة a ، فإن الكمية المعروضة المتاحة a يمكن أن تكون أي قيمة فيما بين a_1 و a_2 ، تبعا لقيمة (c) ، ونكتة . فإن وقسم اضراب بين حاجتي اللواتي مثلا أدى ذلك إلى تأخير توزيع السلعة ، بمعنى أن الكمية المعروضة سوف لا تكون a ، الشاهدة على خط الانحدار ، بل ستكون كمية أقل منها وهي a_1 ، نتيجة للأسباب السابقة ، وهن الخطأ العشوائي هو a_1 .

والعكس إذا سرت اشاعة انخفاض سعر السلعة البديلة ، أو احتمال ظهور سلعة جديدة في السوق ، أدى ذلك إلى عور كميّات كبيرة من السلعة . أي أن الكمية المعروضة الخاضعة للسعر a ، ستكون هي a_2 ، يصبح الخطأ الناتج a_2 . كما هو موضح في الشكل .



Error Models

(ب) نماذج تحتوي بياناتها على أخطاء عشوائية

تحتل أخطاء البيانات من الخطأ في القياس العشوائي وتغير معين . ويمكن تقدير ذلك في كل نفس المحرور لارتفاع مستوى البيانات وتغييرها من الأخطاء ، لا يمكن . الأمر الذي يخرج من نطاق عمل الباحث عن المجال القياسي . كما يتغير طوله نتيجة وخلفه أن كانت البيانات لتقرأ عليه .

وإذا كان لدينا نموذجاً من معادلة واحدة هي :

$$(1) \quad ص = ب + ١ ص + ن$$

هذا يفرض أن الخطأ العشوائى (ق) يرتبط بالمتغير التابع ص فقط. ويشمل هذا الخطأ خطأ قياس المتغير ص والعنصر العشوائى في ص. مع افتراض عدم وجود أخطاء في المتغير المستقل س. ولو أن الفرض الأخير يجب مناقشته حيث أن كلا المتغيرين س، ص بها أخطاء. نياس وأخطاء عشوائية أيضاً. فإذا فرضنا وجود هذه الأخطاء في كل من س، ص، كانت العلاقة بين هذين المتغيرين كالآتى :-

$$(2) \quad ص = ب + ١ ص + س.$$

حيث أن ب، ١ هي المعالم المطلوب تقديرها ومن فروض وجود الأخطاء في المتغيرات

$$(3) \quad \text{فان } ص = س + ق$$

$$(4) \quad س = س + ق'$$

وبإحلال كل من المعادلتين في المعادلة السابقة فان

$$ص - ن = ب + ١ ص + (س - ق')$$

$$(5) \quad ص = ب + ١ ص + (ق - ب + ق')$$

وتتلور المشكلة الآن في الحصول على تقدير متساكل من ب، ١ بدلاً من المتغيرين س، س. وقبل الوصول الى طريقة التقدير المطلوبة عندما يكون بكل من المتغيرين أخطاء علينا معادلة الموقف عندما تكون الأخطاء في متغير واحد فقط. ان المعادلة البالوض هي افتراض وجود الأخطاء في ص واعتبار أن الخطأ (ق) في س = صفر. ومعنى ذلك أن المعادلة الأخيرة تكون :

$$ص = ب + ١ ص + ن$$

وتكون طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير كل من ب، ١ في هذه المعادلة هي انطب الطرق.

لا يهم كثيرا اذا اتخذ المنتجون أو المستهلكون أو الوحدات الحكومية قراراتهم على اساس البيانات المنشورة بدلا من استخدام البيانات الحقيقية المتغيرات الخالية من الاخطاء غير المعلومه - فغالبا ما تبني الحكومات سياساتها على اساس النتائج المتحصل عليها من استخدام البيانات المنشورة وتتخذ القرارات بعد استكمال القيم الشاذة للمتغيرات.

وما يترتب على وجود اخطاء القياس في المتغيرات حصولنا على تقديرات متحيزة وغير متفيدة للمعالم ، فانما تغلبت اخطاء القياس في المتغيرات المضمرة على شيلاتها في التغير الطبع أو التغيرات الفائية ، في المعادلة الخطية ، أدى ذلك الى تحيز قيمة معامل الانحدار (ب) الى اسفل وتحيز قيمة الثابت (ب) الى اعلا . كما أن تحيز تقديرات المعالم لا يتجه نحو الانخفاض كلما زاد حجم العينة ومعنى ذلك أن هذه التقديرات غير متفيدة ايضا .

هناك عدة حلول يمكن اقتراحها لحل مشكلة الاخطاء في المتغيرات من اعمها :

- | | |
|---------------------------|--------------------------|
| 1 - Inverse Least Squares | ١ - مطلب السمات العكسي |
| Two - group methods | ٢ - طريقة المجموعتين |
| Three - group method | ٣ - طريقة الثلاث مجموعات |
| Weighted Regression | ٤ - الانحدار المرجح |
| Durbin's ranking method | ٥ - طريقة رتبين للتربيع |
| Instrumental Variables | ٦ - المتغيرات المساعدة |
| Maximum Likelihood | ٧ - الاحتمال الاكبر |

ونتعمقها هنا على شرح احدى هذه الطرق وهي الاكبر استخداما في البحوث القياسية الخطية وهي :

طريقة الانحدار المرجح Weighted Regression
وتتضمن الخطوات الآتية :

- ١ - نحصل على تقدير للمعلمة ب من المعادلة (٥) و (٦) في الصفحة ٨٥

٢ - نحصل على تقدير للمعلمة β من الانحدار العكسى اى من الدالة $S = d$ (ص) في الصورة

$$S = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 \text{ ص} \quad \text{وهي يمكن استنتاج ان } \hat{\beta}_1 = 1 / \hat{\beta}_1$$

٣ - نحصل على التقدير النهائي للمعلمة β بحساب الوسط الهندسى للتقديرين السابقين ، اى ان

$$\hat{\beta}_1 = \sqrt{\pm \hat{\beta}_1 \times \hat{\beta}_1 / 1} \quad \text{واذا كانت } \hat{\beta}_1 = \frac{\text{محصنة ص}^2}{\text{محصنة ص}^2} \quad \text{و} \quad \hat{\beta}_1 = \frac{\text{محصنة ص}^2}{\text{محصنة ص}^2}$$

$$\text{فان } \hat{\beta}_1 / 1 = \frac{\text{محصنة ص}^2}{\text{محصنة ص}^2}$$

$$\text{وتكون } \hat{\beta}_1 = \sqrt{\frac{\text{محصنة ص}^2}{\text{محصنة ص}^2} \times \frac{\text{محصنة ص}^2}{\text{محصنة ص}^2}}$$

$$\sqrt{\pm \frac{\text{محصنة ص}^2 / \text{ن}}{\text{محصنة ص}^2 / \text{ن}}} = \sqrt{\pm \frac{\text{محصنة ص}^2}{\text{محصنة ص}^2}} = \sqrt{\pm \frac{\sigma^2}{\sigma^2}}$$

ونتم اختيار اشارة هذه المعلمة على اساس اشارة التباين بين S ، S ، اى على اساس اشارة محصنة ص^2

$$\text{وتقدير قيمة الثابت } \hat{\beta}_0 \text{ من المعادلة } \hat{\beta}_0 = \bar{S} - \hat{\beta}_1 \bar{\text{ص}}$$

وتعتمد طريقة الانحدار المرحج على العررض الضمنى الذى يقضى بتساوى النسبة بين تباينات الاخطاء ، والنسبة بين تباينات التغيرات المشاهدة اى ان :

$$\frac{\text{محصنة ص}^2}{\text{محصنة ص}^2} = \frac{\sigma^2}{\sigma^2} = \frac{\sigma^2}{\sigma^2}$$

وهذا الغرض ضروري حتى يكون تقدير \hat{y}_t تقدير متيسر .
- نماذج تحتوي على أخطاء في المعادلات وأخطاء في المتغيرات
Shock-error Models : وهي أقدم أنواع النماذج ويتكون
الباقى فيها من شقين : الشئ المرتبط بالمعادلات ، والآخر المرتبط
بالتغيرات .

(٢) تبعا للحركية

تنقسم النماذج الاقتصادية تبعا لخاصية الحركة الى قسمين
اساسين هما النماذج الاستاتيكية والنماذج الديناميكية .

(١) النماذج الاستاتيكية Static Models

تعرف النماذج الاستاتيكية بأنها النماذج التي
تكون جميع المتغيرات الداخلة في تركيب معادلاتها بقيمها الجارية .
فهي اذن متغيرات متجاورة (داخلية ليس لها فترة ابطاء) أو خارجية
للفترة الجارية . ففي حالة نموذج سون سلعة ما ، تمثل المعادلات
الهيكلية الثلاثة ، اذا فرضنا مثلا انتقال منحنى الطلب فان المنتجين
يعدلون انتاجهم لحظيا بمعنى انهم يتحركون على منحنى العرض مع
تجاهل الوقت لانهم لهذه الحركة . واذا فرضنا ايضا حصول المستهلكين
على دخل أكبر فانهم نتيجة لذلك يزيدون استهلاكهم في نفس اللحظة
التي يحصلون فيها على دخلهم الاضافي .

ومعنى ذلك ان الحياة الاقتصادية من خلال نموذج استاتيكي
حصلنا على القيم التوازنية للمتغيرات الاقتصادية . ففي حالة العرض والطلب
مثلا نجد أن نقطة التوازن ، وهي نقطة تقاطع المنحنيين المتطلبين للعرض
والطلب ، تقع عند النقطة الزمنية التي يتحدد فيها المنحنيين واذا انتقل
احد هذين المنحنيين ، نتيجة تغير المعلمة الخاصة به ، تغيرت نقطة
التوازن . من هنا اهمت البحث القياسي بالوضع الاستاتيكي المقسومان
Comparative Static الذي يهتم بطريقة تغير نقط التوازن .

ونورد فيما يلي بعض الامثلة الموضحة للوضع الاستاتيكي المعال.

١ - التوازن السوي لاجدى السلم

إذا فرضنا نموذجاً بسيطاً لسون أحدى السلع

ويتكون من ثلاث دوال الاولى للطلب والثانية للمعرض والثالثة للتوازن وهى :

$$(1) \quad \text{ط} = د (ع)$$

$$(2) \quad \text{ع} = د (ع)$$

$$(3) \quad \text{ط} = \text{ض}$$

وفى هذه الحالة يمكن حل المعادلات الثلاث التى تمثل هذه

الدوال حيث $\text{ط} = \text{الكمية المطلوبة من السلعة} + \text{ع} = \text{الكمية المعروضة}$

من هذه السلع = سعر هذه السلعة.

والمعادلتان الاولتان معادلتان سلوكيتان توضح سلوك كلا من

المستهلكين والمنتجين على الترتيب . أما المعادلة الثالثة فهى معادلة

تعمريه تمثل شرط التوازن .

وبغرض ان المعادلات الثلاثة ينتائجها على :

$$(1) \quad \text{ط} = 100 - 10 \text{ع}$$

$$(2) \quad \text{ع} = 25 + 15 \text{ع}$$

$$(3) \quad \text{ط} = \text{ع}$$

والتغيرات الثلاثة $\text{ط} + \text{ع} + \text{ع}$ متغيرات داخلية حيث يتعين المتغير

ط بواسطة ع فى (١) ، ع بواسطة ع ايضا فى (٢) ، ع بواسطة $\text{ط} + \text{ع}$ معاً

فى (٣) .

ولحل هذا النموذج : نبدأ بالتعويض المعادلة (٣) بما تساويه اى :

$$100 - 10 \text{ع} = 25 + 15 \text{ع}$$

$$75 = 25 \text{ع}$$

$$3 = \text{ع}$$

وهذا هو سعر التوازن الذى تساوى عنده الكمية المطلوبة والكمية المعروضة،

وللحصول على كمية التوازن نعوض سعر التوازن فى احدى المعادلتين (١) أو

(٢) أى إن :

$$٧٠ = (٣) ١٠ - ١٠٠ = ط$$

$$٧٠ = (٣) ١٥ + ٢٥ = خر$$

ويكون سعر التوازن = ٣ ، كمية التوازن = ٧٠

وإذا فرضنا وجود متغيرات خارجية في النموذج ليصبح كالاتى :

$$(١) ط = د١ (ع ، ع ، ي)$$

$$(٢) خر = د٢ (ع)$$

$$(٣) ع = ع٠$$

$$(٤) ي = ي٠$$

$$(٥) ط = خر$$

حيث ع = سعر السلعة البديلة

ي = دخل المستهلك

ع٠ = سعر معلوم للسلعة البديلة

ي٠ = دخل معلوم للمستهلك

وهذا النموذج يمكن حله حيث يتكون من خمسة معادلات وبه خمس

متغيرات هي ط ، خر ، ع ، ع٠ ، ي٠ والمعادلات الاربعة الاولى

معادلات سلوكية اما الخامسة فهي تعريفية والمتغيرات الخمسة هي

ثلاثة داخلية هي ط ، خر ، ع واثنين خارجية وهي ع٠ ، ي٠

وإذا فرضنا النتائج الاتية للمعادلات الخمسة :

$$(١) ط = ١٠٩ - ع٠ + ع٢ + ١٠ ي٠$$

$$(٢) خر = ١٠ + ٢٥ ع$$

$$(٣) ع = ٣$$

$$(٤) ي٠ = ٢٠٠$$

$$(٥) ط = خر$$

أمكن حل هذا النموذج بالتموير يعني ع ه ي في المعادلة الأولى أن

$$(١) \quad ط = ١٠٩ - مع + ٢ + (٣) ٠١ + (٢٠٠)$$

$$= ٢٣٥ - مع$$

$$(٢) \quad مع = ٢٥ + ١٠ ع$$

$$ط = مع$$

وبذلك نحصل على نموذج به ثلاثة معادلات وثلاث متغيرات داخلية والتموير

في (٥) بما تنافيه من (١) و (٢) نجد أن

$$٢٣٥ - مع = مع + ٢٥ + ١٠ ع$$

$$٢١٠ = مع$$

$$ع = ١٤ \quad \text{أي أن سعر التوازن} = ١٤$$

والتموير بسعر التوازن في المعادلتين ١ و ٢

$$ط = مع = ٢٣٥ - ٥ = (١٤) ١٠ + ٢٥ = (١٤)$$

$$١٦٥ = ط \quad \text{أي أن كمية التوازن} = ١٦٥$$

ب- من نظرية المنشأ

في ظروف المنافسة التامة يسمى المنشأ الى تحديد كمية

الناتج التي تحقق أعام حجم ويكون النموذج مكونا من خمسة معادلات هيكلية هي :

$$(١) \quad ت = ٨٠ + ٢ مع + ٠٤ ر٢$$

$$(٢) \quad ي = مع$$

$$(٣) \quad ع = ١٠$$

$$(٤) \quad ح = ي - ع$$

$$(٥) \quad ح = نهاية على (ح)$$

وتدل المعادلة الأولى على التكاليف الكلية حيث = التكاليف الكلية

مع = حجم الناتج و تدل المعادلة الثانية على الايراد الكلى (ي) وأنفسه

جاءه عن حاصل ضرب الناتج في سعره (م) وتدل المعادلة (٣) على أن السعر

في حالة تناقص بمعنى قبول المنشأ للمع ك ما هو مساوى ١٠ في هذه الحالة

واذا يعتبر السعر متغيراً خارجياً في هذا النموذج . وتسمى المعادلة (٤)
الرجح (ح) لتحديد المعادلة (٥) شرط التوازن المنشأ وهو تدلسم
الرجح .

ويتطلب حل هذا النموذج الوصول الى قيمة صالتي تعادل قيمة
ح وهذا يتطلب ايضا تعيين قيم ت ه و ح بمعلومية ع المعلومة .
وبهذا الحال بالتعويض : المعادلة (٣) في (٢) ثم بالمعادلة
(١) ه (٢) في (٤) للحصول على معادلة الرجح كدالة في الناتج وهي :
ح = ١٠ - ٨٠ - ٢ - ص - ٠.٤ ص^٢ (٤')
وللوصول بغية ح الى النهاية العلى يكون الشرط الاول أن

$$\frac{ك}{ح} = \frac{ك}{ص}$$

$$\frac{ك}{ح} = \frac{ك}{ص} = \frac{١٠ - ٨٠ - ٢ - ص - ٠.٤ ص}{٠.٨ ص}$$

$$١٠٠ = \frac{٨}{٠.٨}$$

وللتأكد من صحة هذه النتيجة نطبق الشرط الثانى لتدليم الرجح وهو أن

$$\frac{ك}{ح} > \frac{ك}{ص} \quad \text{ونجد أن :}$$

$$\frac{ك}{ح} = \frac{ك}{ص} = ٠.٨$$

وهى قيمة سالبة أقل من الصفر مما يؤكد أن الرجح يبلغ نهايته العلى
عندما يصل حجم الناتج الى ١٠٠ وحدة وهو حجم التوازن .

ومن هذا الحجم يمكن الحصول على قيم ت ه و ح وهى :

$$ت = ٨٠ + ٢ + (١٠٠) + ٠.٤ (١٠٠)$$

$$٦٨٠ =$$

$$١٠٠٠ = (١٠٠) ١٠ = \text{د}$$

$$٣٢٠ = ٦٨٠ - ١٠٠٠ = \text{ح}$$

وحيث أن السعر كان في هذا المثال متغيراً خارجياً فإن المعادلات الهيكلية الخمسة قد حددت قيم المتغيرات الداخلية الخمسة في النموذج .

ح - نموذج الدخل القومي

إذا فرضنا أن النموذج التالي هو نموذج الدخل القومي :

$$(١) \quad \text{د} = \text{د} \quad (١)$$

$$(٢) \quad \text{س} = \text{س} \quad (٢)$$

$$(٣) \quad \text{د} = \text{د} + \text{س} \quad (٣)$$

حيث أن $\text{د} = \text{الاستهلاك}$ ، $\text{د} = \text{الدخل}$ ، $\text{س} = \text{الاستثمار}$ والمفترض أن د ، س متغيران داخليان ، $\text{س} = \text{متغير خارجي محدد في الخطأ مثلاً}$.
وإذا فرضنا النتائج الآتية للنموذج :

$$(١) \quad \text{د} = ١٠ + ٠.٧٥ \text{ د}$$

$$(٢) \quad \text{س} = ٣٠$$

$$(٣) \quad \text{د} = \text{د} + \text{س}$$

والمعادلات (١) ، (٢) معادلتان سلوكيتان بينما المعادلة (٣) معادلة تعريفية، ولحل هذا النموذج نعوض (١) ، (٢) في (٣) لنحصل على قيمة د أن :

$$\text{د} = ١٠ + ٠.٧٥ \text{ د} + ٣٠$$

$$(١ - ٠.٧٥) \text{ د} = ٤٠$$

$$\text{د} = ١٦٠$$

وبالتعويض في (١) ينتج أن :

$$\text{د} = ١٠ + ٠.٧٥ (١٦٠)$$

$$١٣٠ =$$

وفرض أن الاستثمار أمكن تعريفه بمعادلة واعتباره متغيراً داخلية بدلاً
من تحديده بقيمة معينة فيصير النموذج كالآتي:

$$\begin{aligned} (١) \quad & \text{ك} = ١٠ + ٠.٧٥ \text{ ي} \\ (٢) \quad & \text{م} = ٩٠ - ١٢٠٠ \text{ ار} \\ (٤) \quad & \text{ي} = \text{ك} + \text{س} \end{aligned}$$

حيث $\text{ر} = \text{سعر الفائدة}$

ولحل هذا النموذج لابد من استكمال وفرض قيمة لسعر الفائدة وإضافتها
لنموذج ولكن $\text{ر} = ٠.٠٥$

والحصول على قيمة م نمونياً بما يماويه سعر الفائدة في المعادلات
(٢) أن

$$\begin{aligned} \text{م} &= ٩٠ - ١٢٠٠ (٠.٠٥) \\ &= ٣٠ \end{aligned}$$

والتعويض في المعادلة التعريفية (٤) نجد أن:

$$\begin{aligned} \text{ي} &= ١٠ + ٠.٧٥ \text{ ي} + ٣٠ \\ \text{ي} &= ١٦٠ \end{aligned}$$

والفرق بين صفتي نموذج الدخل القومي أنه في النموذج الأول قد
افترضنا قيمة معينة للاستثمار وهي ١٣٠ أما في الثاني فقد تم شرح الاستثمار
بمعادلة وصلنا إلى أن قيمته هي ٣٠.

ويمكن الاستمرار في فرض ثالث واعتبار سعر الفائدة متغيراً داخلية
مما يدعونا إلى إضافة معادلة جديدة تشرح سلوك العوامل المؤثرة
على سعر الفائدة الأمر الذي يتطلب ضرورة الاستعانة بدلمية صون النفود،
وهذه المعادلة الجديدة هي معادلة التفضيل النقدي أو معادلة الطلب
على النفود. حيث اعتبر أن الطلب على النفود يتوقف على كل من الدخل
وسعر الفائدة.

وبالتالي فعنى ذلك ظهور متغير جديد هو الكمية المطلوبة

من النقود ، وهذا يتطلب اضافة معادلة جديدة هي متعادلة عرض النقود مع شرط التوازن أى تساوى الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة .
وتتوقف الكمية المعروضة على السياسة المالية والقرارات النقدية التى لا يلزم أن تتحدد وفقا لعوامل اقتصادية مباشرة كالدخل أو سعر الفائدة . وتعتبر كمية النقود عندئذ متغيرا خارجيا .
ومن ذلك يتضح أن حجم النموذج أننا يتوقف على عدد التفسيرات التى يعتبر النموذج مسئولا عن شرحها وهى المتغيرات الداخلية .

الوضع الاستاتيكي المفارن Comparative Static
يستخدم هذا الاصطلاح لشرح التغير فى النموذج الاستاتيكي نتيجة تغير معالم المعادلات الهيكلية أى تغير نقط التوازن للنموذج .
فالوضع الاستاتيكي المفارن أننا يهتم بكيفية تغير نقط التوازن ومعنى ذلك أن ما تسعى اليه الآن هو الحصول على نقطة التوازن الجديدة ، وليرى الموقف على المدى اللازم للحصول على النقطة الجديدة أو التعرف على طريق الوصول الى التوازن الجديد .
إذا فرضنا أن لدينا نموذجا سون احدى السلم الوارد فى (١) والذى كانت نتائجه :

$$(١) \quad ط = ١٠٠ - ١٠ع$$

$$(٢) \quad ض = ٢٥ + ١٥ع$$

$$(٣) \quad ط = ض$$

$$\text{وسعر التوازن} = ٣ \text{ وكمية التوازن} = ٧٠$$

وفرضنا أن احدى معالم المعادلة (١) قد تغيرت فصار الحد المطلوب مساويا ١٢٥ بدلا من ١٠٠ ومعنى ذلك انتقال منحنى الطلب الى اليمين مما يؤدي الى وجود نقطة توازن جديدة نتيجة تقاطع منحنى الطلب الجديد مع منحنى العرض الاصلى .

يحل النموذج الجديد يكون سعر التوازن = ٤ وكية التوازن = ٠.٨٥
أن هناك زيادة في السعر مقدارها الوحدة في حين أن الزيادة في الكية تساوي
١٥ وحدة.

والرودم الى النموذج الثاني لسو السلعة والذي شرح لنا الطالب بمواصل
أخرى الى جانب سعر السلعة كومي سعر السلعة البديلة والدخل فوهما متغيران
خارجيان . وإذا فرضنا ارتفاع سعر السلعة البديلة نتيجة تخير في المحرور منها
حتى يصير = ٦ فإن سعر التوازن يصبح ١٤.٤ وكية التوازن ١.٦٦ ، في حين
كان سعر وكية التوازن في الحالة الأولى عندما كانت = ٣ هما ١٤ ، ١.٦٥ على
التوالي .

والنسبة لنموذج المنشأ فيمكن الوصول الى الوضع الاستاتيكي المقارن إذا
تغيرت أحد ن معالم معادلة التكاليف أو معادلة الأيراد . ونذكر على سبيل المثال
أن ارتفاع أسعار عناصر الانتاج سوف تزيد من التكاليف الكلية للانتماء لكل حجم
من أحده . وأن انتقال منحنى الطلب الى اليمين سوف يزيد من سعر الانتاج .
بالتالي من الأيراد الكلي لكل مستوى من مستويات الانتاج .

والسؤال الآن ما هي نقطة التوازن الجديدة في المثال السابق لنموذج
المنشأ عندما يصبح سعر الانتاج = ١٥ بدلا من ١٠ . وإذا ثبت السعر وتغيرت
دالة التكاليف الكلية وصارت :

$$C = 80 + 3r + 0.8r^2$$

وأخيرا ما هو الوضع الاستاتيكي المقارن لنموذج الدخل السابق الاشارة

اليه بفرض زيادة الاستثمار حتى يصل الى ٤٠ .

وفي هذه الحالة نجد أن = ٢٠٠ = r ، = ١٦٠ = r ، = ٤٠ في حين
كانت = ١٦٠ . ومعنى ذلك أن زيادة في الاستثمار قدرها (١٠) تولد عنها زيادة
قيمة الدخل بما يقارب ٤٠ ، وهذا ما يسمى بمناصف الاستثمار . وإذا رمزنا له بالرمز

$$M = \frac{40}{10} = \frac{4}{1}$$

Dynamic Models

٢- النماذج الديناميكية

النماذج الديناميكية هي النماذج التي يظهر فيها الزمن صريحا ، والمتغيرات الداخلية تظهر في هذه النماذج بفترات ابطاء .
ففي حالة نموذج الدخل مثلا ، أن كان ديناميكيا فان الفترات الزمنية والتغير الزمني لابد أن يظهر بالنسبة للمتغيرين : الاستهلاك والدخل .
فيظهر الاستهلاك في الفترة الزمنية (و) كدالة في الدخل أما في نفس الفترة الزمنية (و) أو في الفترة السابقة (و-١) - والدالة الاخيرة تعبر عن العلاقة التي بها فترة ابطاء . حيث يظهر المتغير المستقل سابقا المتغير التابع زمنيا .

فالديناميكية هي النظرية التي تحدد سلوك جميع المتغيرات الاقتصادية خلال الزمن . فاذا تغيرت احدى معالم المعادلات مكتسبات الديناميكية من معرفة المعدل الذي تصل به المتغيرات الى التوازن الجديد .

وهناك نوعان من النماذج الديناميكية :

الاول : وفيه تتغير المتغيرات من فترة زمنية الى أخرى في شكل محدود وتنهسر فيه وحدات الزمن منعصه (مقطعه) فتكون معادلات هذا النموذج معادلات فورية .

الثاني : وفيه تتغير المتغيرات باستمرار مع الزمن . وتأخذ المعادلات في هذه الحالة شكل معادلات تفاضلية .

كما قد تظهر بعض النماذج الديناميكية كمزيج من النوعين السابقين . ولا شك أن ذكر بعض الامثلة لكلا النوعين يزيد الشرح وضوحا .

١ - النماذج الديناميكية المنعصه (المنقطعة)

Cobweb Model

١ - النموذج العنكبوتي

يعتبر النموذج العنكبوتي من خير الامثلة على النماذج الديناميكية ذات الفترات الزمنية المنعصه (الوثابه) والمستخدم في تحليل اسواق الملبس الزراعي سريعة العطب .

فإذا فرضنا أن دالة الطلب على إحدى السلع هي :

$$(1) \quad P = 200 - 5E$$

يعنى أن الكمية المطلوبة في فترة زمنية ما تتوقف على سعر السلعة في نفس الفترة .

وإن الكمية المعروضة في الفترة الزمنية (و) دالة في سعر السلعة في الفترة الزمنية و - ١، ولا شك أن هذا الفرض له أساسه المنطقي حيث أن المحصول لا يسد من زراعته والعناية به خلال الفترة السابقة للخصاد والبيع . ومعنى ذلك أن الفسارار الذي يتخذه المزارع نحو إنتاج سلعة ما إنما يتوقف على سعر السلعة المائد وفست الزراعة . ويكون معادلة العرض هي :

$$(2) \quad ص = 10 + 2E$$

ونادرا لتداخل الزمن فإن حال النموذج يتدالب منا أن نملك طريقا يختلف عن ذلك الذي سى أن أنهم في حالة النموذج الاستاتيكي . ولما كان سعر السلعة في معادلة العرض يعتبر متغيرا محددا فإنه من الممكن افتراض قيمة محددة لهـ هذا المتغير في الفترة الزمنية الأولى :

فإذا كانت $و = ١$ فإن $ع = ١٠$ هي العرض أن قيمتها $= ١٠$ وبالتعمير سعر في معادلة العرض (٢) بما تساويه $ع$ كانت الكمية المعروضة في السنة الأولى $= ٣٠$ وواضح أن هذا لا يحقق التوازن حيث أن المستهلكين وانهم في دفع سعر قدره ٣٤ للوحدة من هذه الكمية .

وفد حصلنا على هذا السعر بالتعمير في معادلة الطلب

$$٣٠ = 200 - 5ع$$

$$ع = ٣٤$$

ولا شك أن وصول السعر إلى ٣٤ في السنة الأولى سيدفع المنتجين إلى انتاج ٧٨ وحدة في السنة الثانية وذلك نتيجة التعمير في معادلة العرض :

$$ص = 10 + 2(34)$$

$$= ٧٨$$

ويؤثر هذا الانتماء بالتالى على السعر ليجمعه ٢٤ر٤ حيث أن

$$٧٨ = ٢٠٠ - ع$$

$$ع = ٢٤ر٤$$

مرة أخرى يعدل المنتحون انتاجهم في السنة الثالثة ٠٠ وهكذا نجد أن الكميات يمكن الحصول عليها من معادلة العرض أما الاسعار فنحصل عليها من معادلة الطلب.

والجدول التالى يبين الكميات المنتجة والاسعار في النقطة الزمنية المتتالية بعرض أر السعر المبدئى ع = ١٠

د	ص	ع	يعرض أر ع = ١٠
١	٣٠	٣٤	
٢	٧٨	٢٤ر٤	
٣	٥٨ر٨	٢٨ر٢٤	
٤	٦٦ر٤٨	٢٦ر٧٠	
٥	٦٣ر٤٠	٢٢ر٣٢	
٦	٦٤ر٦٤	٢٧ر٠٧	
٧	٦٤ر١٤	٢٧ر١٧	
.	.	.	
.	.	.	
.	.	.	
.	.	.	
∞	٦٤ر٢٨	٢٧ر١٤	

ومن الجدول السابق يتضح أن الكميات المعروضة في السوق تقترب من ٦٤ر٣ وحدة وأن السعر يقترب ايضا من ٢٧ر١٤ للوحدة من السلعة.

ويمكن الوصول الى نفس النتائج بحل المعادلتين بفرص أن متغيراتها
ترجع الى نفس النقطة الزمنية (أى باعتبار النموذج استاتيكيًا) مع اضافته
معادلة التوازن .

$$ط = ٢٠٠ - ٥ع$$

$$مر = ١٠ + ٢ع$$

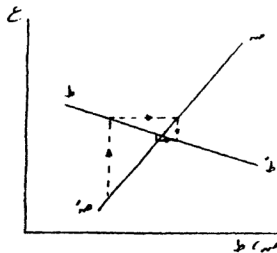
$$ط = مر$$

$$ع = ٢٧,١٤$$

$$ط = مر = ٦٤,٢٨$$

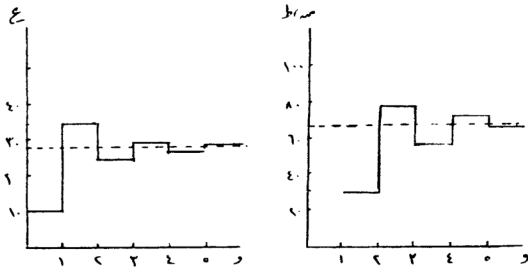
وليس معنى ذلك أن النموذج الديناميكي لم يصف جديدًا بل على العكس
فقد أوضح لنا حركة المتغيرات مع مرور الزمن ، الى جانب تحديدنا للمعادل
الذى تقرب به نحو التوازن . وهذه ولا شك معلومات لا يحددها لنا النموذج
الاستاتيكي .

ويوضح الشكل التالي منحني العرض والطلب اخذاً في الاعتبار أن عامل
الزمن لا يظهر في المتغيرات وحتى يمكن اظهار العلاقة بين الكميات المعروضة
والمطلوبة لمتغير واحد وهو السعر . أما الخد المتكسر فيدل على الطريق



نحو نقطة التوازن (٢٤٣ ، ٢٧١٤) ويدل الشكلان التاليان على الطريق الذي تملكه كل من سعر السوق والكمية المتبادلة مع مرور الزمن ، وهذا ما يسمى بال مسار الزمني Time Path للمتغيرات .

وفد وقعت المشاهدات في مراكز الفترات الزمنية مع افتراض عدم تغيرها خلال الفترة الزمنية ، ولذا نجد أن تحرك المتغيرات يكون على شكل " درج " من سنة الى أخرى ومن أجل ذلك كان تعريفهم بأسلوب منفصل أو منقطع .



ومن الواضح أن نقطة التوازن هي $ع = ٢٧١٤$ ، $م = ٦٤٣$ ، وان هذه القيم لا تتغير الا اذا انتقل أحد متغيري العرض أو الطلب أو كليهما .

ولما كانت متغيرات النموذج قد تذبذبت حول قيمها التوازنية بطريقة غريبة Damped بمعنى صغر الذبذبات حتى تصل الى نقطة التوازن ، فكان النموذج يكون توازنه مستقرًا ويسمى التوازن مستقرًا Stable equilibrium اذا تلاشت الذبذبات مع الزمن حتى تصل المتغيرات الى نقطة التوازن .

ويصير النموذج الديناميكي كاملاً اذا أضفنا الى المعادلتين (١) ، (٢) معادلة القيمة المبدئية للسعر في فترة التأخير .

(٣)

ع. = ١٠

(٤)

وكذا معادلة التوازن المستقر = ط و = مرو

وتطبيقاً للدالة باختلاف قيم ع نحمل على مسارات مختلفة للوصول الى نفس القيم التوازنية . وهذه المسارات هي التي تميز النموذج الديناميكي المستقر من النموذج الاستاتيكي .

ولكن كلما اقترب النموذج من التوازن تنبر واحد أو أكثر من معالم المنحنيات مما يؤدي الى مسار جديد ونقطة توازن جديدة . ويمكن تصور ذلك بافتراض انتقال منحني الداب للسلعة الذي يتناقص بدوره مع منحني العرض في نقطة جديدة مما تالي تحصل على مسار زمني جديد السعر مثلاً .

ولا يشتر أن حالة استقرار النموذج السابق بشكلة التقارب كانت بسبب زيادة ميل منحني العرض (بالنسبة لمحور الكمية) عن ميل منحني الداب (مع إحمال الإشارة السالبة) إذ بلغ الميل بالنسبة للعرض $\frac{1}{4}$ في حين بلغ بالنسبة للداب $\frac{1}{3}$.

ويختار الوضع إذا انعكس النموذج أي إذا زادت القيمة العددية لميل منحني الداب عن منحني العرض (بالنسبة لمحور الكمية) . $\frac{1}{3} > \frac{1}{4}$ يؤدي الى الشكل التباعد Explosive الذي يستحيل فهم وصول النموذج الى حالة التوازن . ويمكن ملاحظة ذلك في النموذج التالي :

$$ط و = ٢٠٠ - ٣ ع و$$

$$مرو = ١٠ + ٤ ع و ١$$

وتكون نقطة تقاطع المنحنيين (٣٠ ، ١١٠) ويمكن الحصول عليها بافتراض استاتيكية النموذج حيث ع = ٣٠ ، م = ط = ١١٠ .
والآن اذا افترضنا سعراً مبدئياً أقل أو أكثر من سعر التوازن ، وليكن مساوياً ٢٨ للوحدة فإن المسار الزمني لكل من السعر والكمية تصوره التاليمية

الواردة في الجدول :

و	صو	ع = ٢٨
١	١٠٢,٠	٣٢,٦٧
٢	١٢٠,٦٨	٢٦,٤٤
٣	٩٥,٧٦	٣٤,٧٥
٤	١٢٩,٠٠	٢٣,٦٧
٥	٨٤,٦٨	٣٨,٤٤
٦	١٤٣,٧٦	١٨,٧٥
٧	٦٥,٠٠	٤٥,٠٠
٨	١٧٠,٠٠	١٠,٠٠
٩	٣٠,٠٠	٥٦,٦٧

ويزداد التباعد اذا ما انتقل أحد المنحنين، هذا بخلاف الحال في حالة النموذج الديناميكي المستقر .
وهناك الحالة الثالثة التي نحد فيها أن المسار الزمني للسعر والكمية يبلل مستمرا الى ما لا نهاية حول قيمتين ثابتتين .
وفي هذه الحالة يتماوى ميل كل من المنحنين .

٢ - نماذج الدخل القوي

اننا نعرض نموذجا كاملا للدخل القوي كالذي افترضه هارود .
وفيه يتضح أن معادلات العروق تلعب دورا هاما في حل النموذج الديناميكي ، وكانت نتائجه كالآتي :

- (١) $غ = ا - و$
- (٢) $صو = مر - (و - و - و - و)$

$$(٣) \quad \text{ى} = ٢٠٠$$

$$(٤) \quad \text{خ} = \text{و} = \text{س} = \text{و}$$

حيث $\text{خ} = \text{س} = \text{و}$ ، ى هى الادخار والاستثمار
والدخل على التوالى .
 $\text{ى} = \text{قيمة الدخل فى السنة المبدئية حيث } \text{و} = ٠$

والمعادلة (٢) هى معادلة فرقى وهى المعادلة التى نحتوى على
فروى محدوده لمتغير أو أكثر . وإذا عوضنا بالمعادلات (١) ، (٢) و المعادلة
(٤) نحصل على

$$(٥) \quad \text{ار} = \text{و} = \text{س} = \text{و} - \text{و} = \text{و} - \text{ى} - \text{ى} - \text{ى}$$

$$\text{و} = \text{ار} = \text{ى} - \text{ى}$$

ومن المعادلة (٥) يمكن كتابة

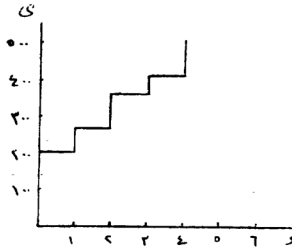
$$\text{ى} - \text{ى} = \text{ار} = \text{ى} - \text{ى}$$

$$\text{و} = \text{ى} - \text{ى} = \text{ار} = \text{ى} - \text{ى} \quad \text{وهكذا}$$

ولحل التوضيح لابد من إيجاد حل لمعادلة الفروى (٥) والسدى
يعبر فيه عن ى بدلالة المعلمة ى فى المعادلة (٣) ، والنتيجة هى :
على :

$$(٦) \quad \text{ى} = (١ - \text{ار}) \text{ى}$$

وتدل المعادلة (٦) على المسار الزمني للدخل الفيزي كما في الشكل التالي :



مخاطبة الحال قد تكون المعامه موجبہ أو سالبہ .

فان كانت موجبہ وأكبر من الواحد الصحيح كان الدخل في زيادة دون
تذبذب، أما اذا كانت موجبہ وأقل من الواحد الصحيح تناقص الدخل دون تذبذب
ايضا . وإذا تساوت والواحد الصحيح بقي الدخل ثابتا عند ٢٠٠ وأصبح
المسار خطافيا .

أما اذا كانت المعامه سالبه الاشارة فان المسار الزمني للدخل
يكون متذبذبا، فعندما تكون أقل من - ١ (أي - ٢ مثلا) فان التذبذب
تكون متباعد، والمقيم ما بين - ١ و ٠ صفر فان التذبذب تكون متقاربة لـ ٠
اذا كانت المعامه = صفر صار الدخل مساويا للصفر الا في السنة البدئية
(و = صفر) .

وإذا كانت المعامه = ١ أنعدم التقارب وثبت التذبذب بين قيمتين
ثابتتين ٢٠٠ و - ٢٠٠ .

ونلاحظ أنه في جميع الحالات الأخيرة فان النموذج يدل على أن
قيمة الدخل ستكون سالبه ٠ أو مساوية للصفر ٠ في بعض السنوات وهذا امر
غير معقول أو جائز .

ولذا فهناك شروط يجب أن توضع على معالم المعادلتين (١) ، (٢) لضمان الحصول على دخول فيشها موجب . وأهم هذه الشروط هو أن تكون قيم معالم كل من المعادلتين (١) ، (٢) أكبر من الصفر . ونتيجة لذلك يزداد الادخار كلما زاد الدخل (المعادلة (١)) ويزداد الاستهلاك كلما يزداد معدل الزيادة في الدخل .

ب - النماذج الديناميكية المستمرة

يعبر عن التغير في أحد المتغيرات كالدخل مثلا ، في حالة النموذج المنفصل (المنقطع) بأنه الفرق بين قيمتي المتغير في فترتين زمنيتين متتاليتين أي أنه :

$$Y_t - Y_{t-1}$$

أما إذا عاملنا الدخل كتغير مستمر بالنسبة للزمن فإن التفسير فيه يعبر عنه بأنه التفاضل الأول للدخل بالنسبة للزمن أي $\frac{dY}{dt}$. ونتيجة لذلك فإن النماذج المستمرة تحتوي على المعادلات التفاضلية ويمكن اعتبار المعادلة التفاضلية أنها معادلة فروق تكون الفروق فيها لا نهائية في الصفر ويعبر عنها بالمعادلات التفاضلية بدلا من الفروق المحددة . ويحل النموذج المستمر عن طريق التكامل كما يتضح ذلك في المثالين الآتيين :

١ - من إحدى النماذج

إذا فرضنا أن نموذج سيق أحد النماذج الديناميكية

الآتية :

$$\begin{aligned} (١) \quad & \text{ط} (و) = ١٠٠ - ١٠ \text{ع} (و) \\ (٢) \quad & \text{خر} (و) = ٢٥ + ١٥ \text{ع} (و) \\ (٣) \quad & \frac{d\text{ع}}{d\text{و}} = ٠.١ \text{ (ط - خر)} \end{aligned}$$

حيث τ ، ϵ هي الكميات المطلوبة والكميات المعروضة

وسعر السلعة على الترتيب .

نفرض أن جميع المتغيرات دالة مستمرة في الزمن مع ملاحظة أن المعادلة الثالثة في هذا النموذج تحل محل شرط التوازن في النموذج الاستاتيكي ، كما تدل هذه المعادلة على معدل تغير السعر في الزمن الذي يتوقف على الفرق بين الكميتين المطلوبة والمعرضة .

وتحت هذه الفروض نلاحظ ارتفاع السعر إذا زادت الكمية المطلوبة عن الكمية المعروضة ، بالعكس ينخفض السعر إذا زادت الكمية المعروضة عن الكمية المطلوبة .

ومعنى ذلك أن المعادلة (٣) تدلنا على اتجاه حركة السعر إذا تغيرت إحدى معادلات المعادلة العرض أو الطلب أو كليهما . وتدلنا أيضا على المعدل الذي يقترب به السعر من القيمة التوازنية الجديدة .

وإستخدام المعادلتين (١) ، (٢) في التعويض في المعادلة

$$(٣) \quad \text{نجد أن : } \frac{d\epsilon}{d\tau} = \frac{\epsilon}{\tau} \cdot (٢٥ - \epsilon) \quad (٤)$$

ولحل النموذج نفترض أنه نموذج استاتيكي وحله تكون قيمة

$$\epsilon^* = ٣ ، \quad \tau^* = \text{سعر التوازن} . \text{ وذلك يعكس كتابة المعادلة (٤) كالآتي :}$$

$$\frac{d\epsilon}{d\tau} = \frac{\epsilon}{\tau} \cdot (٢٥ - \epsilon)$$

$$(٤) \quad = -٢٥ \left(\frac{\epsilon}{\tau} - ١ \right)$$

وحيث أن المعامل في المعادلة التفاضلية سالب فإن السعر سينترب

من القيمة التوازنية بمرور الزمن .

فإذا كانت ϵ أقل من ϵ^* فإن المعامل التفاضلي $\frac{d\epsilon}{d\tau}$ سيكون موجبا

وهذا يزيد قيمة ϵ لتصل إلى ϵ^* .

والحكر اذا كانت ع أكبر من ع فان $\frac{ك}{و} ع$ سيكون سالبا وهذا تنخفض نحو ع.
 واذا كانت ع = ع فان $\frac{ك}{و} ع = ٠$ صفر ولا يمارا على ع أى تغير نتيجة لذلك.
 ويحل المعادلة التفاضليه (١) يمكن الحصول على المسار الزمنى للسعر ومعدل
 انحرابه من النجيه التوازنيه ع .

الحل : لدينا المعاداه التفاضليه $\frac{ك}{و} ع = - ٢ مر (ع - ع)$

حيث ع = قيمة ثابتة معلومه

واذا اضفنا متغيرا جديدا يكون ايضا داله في الزمن

(١) $١ (و) = ع (و) - ع$

وايجاد التفاضل للمعادلة (١) يكون :

(٢) $\frac{ك}{و} ١ = \frac{ك}{و} ع - ٢ مر (ع (و) - ع) = - ٢ مر (و) - ع$

والقسمه على ١ نحصل على

(٣) $\frac{١ (و)}{١ (و)} = \frac{- ٢ مر (ع (و) - ع) - ع}{ع (و) - ع}$

وهذه يمكن كتابتها كمعادلة تفاضليه :

(٤) $\frac{ك}{و} ١ = \frac{١}{١} - ٢ مر$

وايجاد التكامل للمعادلة (٤) يكون

(٥) $\left[\frac{١}{١} = \frac{ك}{و} ١ = ١ - ٢ مر \right]$

ومن المعادلة (١) يكون

$ع (و) = ١ (و) + ع$

$$(٦) \quad ١ = هـ - مر٢ د + ع$$

إذا كانت و = صفر فإن ١ = ع - ع حيث ع = السعر في الزمن صفر

$$(٧) \quad ع \cdot هـ = (د + ع - ع) + هـ - مر٢ د$$

ومعلومية ع فإن المعادلة (٧) تدل على المظهر الزمني لسعر السلعة .

٢ - نموذج الدخل القوي

إذا فرضنا نموذجاً متغيراته مستمرة ونتائج كالاتي

$$(١) \quad غ (و) = ار \cdot ي (و)$$

$$(٢) \quad س (و) = مر \cdot \frac{ك ي}{ك د}$$

$$(٣) \quad غ (و) = س (و)$$

حيث غ ، س ، ار ، مر ، ي هي الادخار والاستثمار والدخل وكلها متغيرات يعبر عنها كدوال مستمرة في الزمن ومن الواضح أن المعادلة (٢) معادلة تفاضلية

الحل : نفرض بالمعادلتين (١) ، (٢) في المعادلة (٣) حيث نجد أن

$$ار \cdot ي (و) = مر \cdot \frac{ك ي}{ك د} \text{ أي أن } \frac{ك ي}{ك د} - ار \cdot ي (و) = صفر \quad (٤)$$

وهذا تصبح المشكلة هي إيجاد حل للمعادلة التفاضلية (٤) وتدل طس

سلوك الدخل في الزمن .

مضرب طرفي المعادلة في $\frac{١}{ي}$ تصبح المعادلة :

$$\frac{١}{ي} \cdot \frac{ك ي}{ك د} - ار = ٠$$

مايجاد التكامل يكون

$$\left[\frac{١}{ي} \cdot \frac{ك ي}{ك د} - ار \right] = ٠$$

$$\text{لوهى} = ٠.٢ + ح$$

$$\text{اى ان} = (و) = هـ (٠.٢ + ح)$$

$$= هـ ٠.٢ + ح \times هـ$$

$$= ٠.١ + هـ ٠.٢ + ح$$

$$\text{حيث} = ١$$

يتكون اى قيمة ي عندما تكون و = صفر

$$\text{ي} = ١ + هـ ٠.٢ = (صفر) = ١ + هـ ٠.٢$$

اى ان

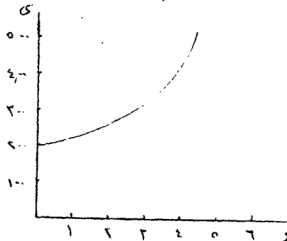
$$\text{ي} = (و) = ١ + هـ ٠.٢$$

مفروضان ي = ٢٠٠ فان المسار الزمنى للمتغير ي = الدخل القومى يكون كما

هو واضح في الشكل التالى

كما انه يمكن الحصول على المسار الزمنى لكل من ح و س وذلك من

المعادلتين (١) و (٢) اذا علمت قيم ي عند كل نقطة زمنية



خامسا -

أمثلة على التناجز الاقتصادية

نورد فيما يلي مثالين للتناجز الاقتصادية أحدهما إحصائى والثانى ديناميكى من دراسات قام بها اثنين من اساتذة الاقتصاد القياس .

(١) النموذج الإحصائى

وهو النموذج الذى ركز الاساتذ متناظرو لقياس الميكل للاستهلاك فى الولايات المتحدة الأمريكية للفترة من ١٩٣٠ الى ١٩٤١ - واستخدم بيانات سنوية للتغيرات الاقتصادية وهى :

س = الانفاق الاستهلاكى

ى = الدخل تحت تصرف الافراد

خ = المدخرات الاجمالية فى قطاع الاعمال

ع = الاستثمارات الكلية

وهذه التغيرات لنصيب الفرد الحقيقى أى المعدل بالرقم القياس لنقبات المعيشة . والمتغير الاخير ع الاستثمارات الكلية متغير خارجى .

وقد افترض أن العلاقات خطية وأن هناك اخطاء فى المعادلات وليست فى المتغيرات . ومعنى الفرض الاخير أنه قد أخذ فى الاعتبار أثر التغيرات التى لسم تدخل فى المعادلة كما افترض خلو المشاهدات من الاخطاء وأن كان هذا الفرض غير واقعى .

وباستخدام طريقة المرححات الصغرى أمكن الحصول على المعالم البهيكلمة للمعادلات وكانت نتائجها كالآتى :

$$(١) \quad س = ٠.٧١٢ ي + ١٥.٠٥٠$$

$$(٢) \quad خ = ٠.١٥٨ (س + ع) - ٣٤.٣٠$$

$$(٣) \quad ي = س + ع - خ$$

والمعادلة الاولى هي دالة للاستهلاك ومنها يمكن استنتاج الميل الحدى

$$\text{للاستهلاك وقيمتها } ٧١٢ \text{ ر. م. منه يمكن حساب المضاعف ويساوى } \frac{1}{٧١٢ - ١} = ٠.٣٤٧$$

ومعنى ذلك أنه كلما زاد الدخل التصرفى بدولار زاد الانفاق الاستهلاكى بحوالى ٣٤.٧ دولار فى الأجل الطويل.

والمعادلة الثانية هي معادلة الادخار وتدل على العلاقة بين المدخرات من قطاع الاعمال ومجموع الانفاق الاستهلاكى والاستثمارات الكلية.

والمعادلة الثالثة هي معادلة تعريفية للدخل التصرفى حيث أنه عبارة عن الانفاق الاستهلاكى مضافا اليه الاستثمارات مطروحا منه المدخرات.

ومن هذه المعادلات الثلاثة يمكن استنتاج معادلات جديدة تكون فيها المتغيرات الداخلية دالة فى التعبير الخارجى - الاستثمارات - وكانت نتائجها كالآتى :

$$\begin{aligned} \text{س} &= ١٤١٧ \text{ ر. م.} + ٢٩٨٣.٠٩ \text{ (٤)} \\ \text{خ} &= ٣٩٥ \text{ ر. م.} + ١٢٧٣٣ \text{ (٥)} \\ \text{ى} &= ٢٠٢ \text{ ر. م.} + ٢٨٥٧٦ \text{ (٦)} \end{aligned}$$

وعلى أساس هذه المعادلات الثلاثة الأخيرة يمكن التنبؤ بقيم س، خ، ى بعملية

قيم ع - قيم ع من المفروض أن تحددتها الحكومة فى خططها، والجدول الآتى يعطى قيم س، خ، ى المناظرة لقيم ع المحددة :

ع (الاستثمارات الكلية)	س (الانفاق الاستهلاكى)	خ (المدخرات من قطاع الاعمال)	ى (الدخل التمهيدى)
١٠٠	٤٤٨٣.٠٩	٥٢٧٣٣	٤٩٥٧٧٦
١٥٠	٥٢٢٨.٥٩	٧١٩٨٣	١٠٠٧٨٧٦
٢٠٠	٥٩٧٢.٠٩	٩١٧٣٣	٢٠٥٩٧٦

ومعنى ذلك أنه اذا كان نصيب الفرد من جملة الاستثمارات = ٢٠٠ دولار، بعد

تعد عليها بالرقم القياسى لنفقات المعيشة، فان التغيرات الأخرى ستأخذ القيم الموضحة

في السطر الأخير من الجدول هي أن نصيب الفرد من الانفاق يقدر بحوالي ٦٠٠ دولار ومن المصروفات أكثر من ١٠ دولار ومن الدخل أكثر من ٧٠٠ دولار.

ومثل هذه النتائج لها قيمتها الكبيرة عند التخطيط للدي الطويل .
ويجب الى جانب ذلك أن نلاحظ في الاحبار ما افترضناه من امال ديناميكية
النموذج ، واخطاء الملاحظات الى جانب خطية هذه العلاقات وكلها افتراضات
تجعل النموذج أبسط من أن يعبر حقيقة الاقتصاد بصفه عامه .

(٢) النموذج الديناميكي

وهناك العديد من النماذج الديناميكية التي ركزت
في مجال الاقتصاد القياسي التطبيقي . ونذكر منها مثالين : الاول يمثل الاقتصاد
الهولندي وقد تم تركيبه عام ١٩٥٥ بمعونة الجهاز المركزي للتخطيط ، والثاني
يمثل اقتصاد ما بعد الحرب للمملكة المتحدة ، وقد بناءه الأستاذ الدكتور
كلين L.R. Klein . عام ١٩٥٧ . والنموذج الهولندي وأن بدأ فسي
٢٧ معادلة (٥٥ متغير) الا انه كان من الممكن اختصار عدد معادلاته الفسي
أحد عشرة معادلة ، منها معادلتين ثابتين ، وثمانه مملوكة ، هي المعادلات التي
لمبت دورا هاما في التحليل الاحصائي والقياس . أما باقي المعادلات ونهها
اثنى عشرة معادلة تعريفية طرأت في كتابة باقي معادلات النموذج ، والاحصائية
الاخيرة كانت تنظيمية حددت قوانين الضرائب وتحولات الدفع .

أما نموذج اقتصاد ما بعد الحرب لانيجلترا فقد احتوى على (٢١)

متغيرا ظهرت في أحد عشرة معادلة هي :

- | | | |
|--------------------------|------------------------------|-----------------------------|
| ١ - دالة الانتاج | ٢ - معادلة تحديد الانتاج | ٣ - دالة الاحتهلاك |
| ٤ - دالة الاستثمار | ٥ - دالة الواردات | ٦ - معادلة تحديد الاجور |
| ٧ - معادلة تحديد الامصار | ٨ - معادلة تحديد سعر الفائدة | ٩ - العلاقة بين المعاملة |
| | | الصناعية والمعاملة الكلية . |

١١ - معادلة القوى العاملة .

١٠ - معادلة توزيع الدخل

وفيما يلي شرح مختصر لكل من هذه المعادلات :

تشير دالة الانتاج كيف يتحول عنصر العمل في الصناعة الى انتاج صناعي . وقد حذف متغير رأس المال من الدالة نظرا لعدم توافر بيانات الربح سنوية لضما للنموذج الربح سنوي . كما اعتبرت الواردات متغيرا منفصلا عن الانتاج ، وهو فرض مقبول بالنسبة للاقتصاد المفتوح . ولعل من الافضل في النماذج التفصيلية أن يميز بين الواردات للاستخدام في الصناعة والواردات للاستهلاك المنزلي .

وتحل المعادلة الثانية - معادلة تحديد الانتاج - محل معادلة تراكم المخزون التي لم تتوفر لها بيانات وح سنوية . وترتبط المعادلة القيمة بين الانتاج والطلب النهائي (محلّي وخارجي) . ويدل الفارق بين هذين المتغيرين - بخلاف الواردات - على صافي التغير في المخزون . وفي المعادلة الثالثة يعتمد الاستهلاك على الدخل من الاجور والدخل من مصادر أخرى بخلاف الاجور ، فيظهر أثر توزيع الدخل ومستواه على قرارات الاسر في الانفاق والادخار . ويدل كل من متغيري الدخل بالارقام القياسية للاسعار ومعدلات الضريبة . كما ظهر أثر الطلوك في الماضي على نظيره في الحاضر باضافة متغير الاستهلاك بفترة ابطاء الى المعادلة . والمعادلة التالية هي الميل للاستثمار ، حيث يظهر رأس المال دالة خطية في الدخل من المصادر الاخرى غير الاجور معدلا بمستوى الاسعار ومعدلات الضرائب ، وفي سعر الفائدة .

وفي معادلة الطلب على الواردات يظهر أثر كل من الدخل أو النشاط معبرا عنه بالرقم القياسي للانتاج الصناعي ، والسعر النسبي معبرا عنه بالنسبة بين الرقم القياسي لاسعار الواردات والرقم القياسي لسعر الناتج النهائي . هذا الى جانب أن أثر موقف الاحتياط على الواردات قد تحدد باضافة متغير يمثل نسبة احتياط الذهب والدولار في بداية السنة الى تدفقات الواردات الحالية . أما المصادر فلم تظهر في النموذج السنوي كتغير داخلي

حيث افترض أنها تتحدد بالأحداث الخارجية ، ولو أن النموذج الهج منوى قد
أحتوى مجموعة من المعادلات التفصيلية عن المادرات .

ثم افترض أن مستوى مدله الاجور النقدية ، في المعادلية
المادسة ، يتذبذب تبعاً للمعروض من فائض المعاملة الذي يملكه المالك .
كما افترض في نفس المعادلة وجود فترة تأخير بين تقلبات الاجور النقدية والاصهار .

وفي المعادلة السابعة يتحدد سعر الناتج النهائي من خلال
الاجور واسعار الواردات . أما المعادلة التالية فقد افترضت أن سعر الفائدة
في السوق يتبع العائدة في البنوك ، الذي تحدده الجهات النقدية المسئولة ،
بالإضافة الى طلب سرعة التداول .

ولاستكمال النموذج فقد افترضت المعادلات الثلاثة الاخيرة . وحيث
أننا ميزنا في المعادلة الاولى بين العمالة الصناعية والعمالة الكلية فقد أصبح
لزاماً علينا اضافة المعادلة التاسعة التي تصف العلاقة بين العمالة الصناعية
والعمالة الكلية . والمعادلة العاشرة ضرورية حيث أن هذا النموذج لم يشرح
وفقاً لآثار الحساب القوي . تعلم من الحسابات القوية أن مجموع العائد
النهائي الداخلى والميزان الاجنبي يساوى الناتج القوي ناقص التغير في المخزون .
كما أن الدخل من الاجور وغير الاجور يساوى الدخل القوي الذى يختلف من
الناتج القوي بالضرائب غير المباشرة ناقصاً الاعانات . وهنا يمكن أن نظهر
متطابقة حسابات الدخل القوي ، ولكن تغير المخزون لم يستخدم في النموذج
كتفسير صريح . ومن أجل ذلك فقد جاءت المعادلة العاشرة وتشرح العلاقة
بين نسبة الدخل من غير الاجور الى الدخل القوي من جهة ، والارقام
القياسية لكل من الاجور واسعار الواردات من جهة أخرى . وهذه المعادلة
توضح كيفية تحديد الربح الكلى ، ولذا فهي تغالف المعادلة السابعة ، التى
تهتم بوحدة الربح الهامى .

وأخيراً افترضت معادلة للقيمة العالمية التى تساوى في مجموعها

العمالة والبطالة • وقد سجلت بياناتها في أواخر الخمسينات تفديذا كبيرا في شكل دورات • إذ تحت ضغط الطلب الشديد يدخل سوق العمالة السيدات والأطفال والمسنين • وعندما يخف الضغط ينسحب هؤلاء من السوق • وفي المعادلة ارتبطت التغيرات في البطالة بالتغيرات في العمالة •

وقد استخدمت البيانات السنوية والربع سنوية وأن كانت الأولى أكثر نوافرا من الثانية مما جعل النموذج الربع سنوي محدودا • وفيما يلي المعادلات الأحد عشرة بعد قياسها :

$$1 - ص 1 = ص 6م + ص 2 + ص 40ر + ص 3 + ص 37ر (ت - 1946) .$$

$$2 - ص 1 = ص 3 + ص 37ر + ص 102ر + ص 4 + ص 33ر .$$

$$3 - ص 5 = ص 17ر + ص 16ر + \left(\frac{1}{2} \times \frac{ص 6م}{ص 8} \right) + ص 50ر + \left(\frac{1}{3} \times \frac{ص 1}{ص 8} \right) + ص 11ر + ص 5 (1 - و) .$$

$$4 - (ص 4 - ص 5 - ص 1) = ص 12ر + ص 17ر + \left(\frac{1}{8} \times \frac{ص 9م}{ص 8} \right) + ص 40ر - ص 10ر + ص 3 = ص 12ر + ص 17ر + ص 1 - ص 50ر + \left(\frac{ص 6م}{8} \right) + ص 40ر + ص 3 .$$

$$5 - ص 6 (و) - ص 6 (1 - و) = ص 21ر - ص 22ر + ص 11ر (و) + ص 6ر [ص 8 (1 - و)] - ص 8 (1 - و) .$$

$$6 - ص 8 = ص 18ر + ص 18ر + ص 48ر + ص 34ر (ص 6) .$$

$$7 - ص 10 = ص 202ر + ص 9ر - ص 8ر + ص 10ر + \left(\frac{ص 9م}{ص 6 + ص 7} \right) .$$

$$١ - ص٢ = ٦٠٠ر٩ + ١٦١ر١ ص٧ .$$

$$١٠ - \left(\frac{٩ ص٩}{ص٦ ص٧ + ص٩} \right) = ٢٨٤ر٢ - ١٦ر١ \left(\frac{٦ ص٦}{ص٨} \right) - ٦٧ر٠ \left(\frac{٦ ص٦}{ص٨} \right) .$$

$$١١ - ١١ ص (و) - ١١ ص (و) = ١١ ص (و) - ١١ ص (و) - ١١ ص (و) - ١١ ص (و) .$$

حيث : ص١ = الرقم القياسى للانتاج الصناعى

ص٢ = عدد العاملين فى الانتاج الصناعى

ص٣ = الرقم القياسى لكمية الواردات

ص٤ = الطلب النهائى الداخلى بالاسعار الثابتة (الاستهلاك +

الاستثمار الاجمالى الداخلى + الانفاق الحكومى على

السلع والخدمات) .

ص٥ = الرقم القياسى لكمية الصادرات .

ص٦ = الاستهلاك بالاسعار الثابتة

ص٧ = الرقم القياسى لتوسط الاجور الاسبوعية

ص٨ = العدد الكلى للعاملين

ص٩ = الرقم القياسى لسعر الناتج النهائى

ص١٠ = نسبة الضريبة على الدخل من الاجور والهيا

ص١١ = الدخل الفردى من غير الاجور بالاسعار الجارية

ص١٢ = نسبة الضريبة على الدخل من غير الاجور

ص١٣ = الانفاق الحكومى على السلع والخدمات بالاسعار الثابتة

ص١٤ = نسبة الضريبة على الدخل من الشركات

ص١٥ = سعر الطاقة

ص١٦ = الرقم القياسى لاسعار الواردات

ص١٧ = نسبة الاحتياطى من الذهب والدولار في بداية السنة

الى الواردات للعامين العالقيين .

- ص ١١ = البطالة المسجلة في نهاية شهر يونيو
ص ٨ = سعر البنوك
ص ٩ = النقود المتداولة خارج البنوك + لرصد البنوك
ت = الزمن مقبلا بالسنوات.

وفي النموذج أحد عشرة متغيرا داخليا هي ص ١ ص ٢ ص ٣ ص ٤ ص ٥ ص ٦ ص ٧ ص ٨ ص ٩ ص ١٠ ص ١١

أما باقي المتغيرات فهي محددة (ص ١ ص ٢ ص ٣ ص ٤ ص ٥ ص ٦ ص ٧ ص ٨ ص ٩ ص ١٠ ص ١١) وقد ظهرت
جميع المتغيرات فيما عدا الزمن في صورة أرقام قياسية عند الحساب . وجميع المعادلات فيما
هذا المعادلة الرابعة والآخرى قد نيت عن الفترة ١٩٤٢ - ١٩٥٦ بطريقة المبيعات
الصغرى ذو المرحلتين . (2 S L S) .

أما المعادلة الخامسة فقد قيمت للفترة ١٩٥١ - ١٩٥٦ بطريقة متوسطات
الجامع الفرعية وهي تناظر طريقة المتغيرات المساعدة . ونظرا لقصر طول فترة القياس
فلم تحسب الأخطاء القياسية للمعامل .

الفصل الرابع

احصائيات القياس الاحصائى مفاهيم من نظرية الارتباط والانحدار

هناك طرق عديدة لقياس العلاقات القائمة بين المتغيرات الاقتصادية وبأبسط هذه الطرق هي تحليل الارتباط وتحليل الانحدار .
وسنبدأ أولاً بتحليل الارتباط ليتعرف الباحث من خلاله على معامل الارتباط الذى يعتبر معلمة احصائية هامة في تحليل الانحدار .
يعرف الارتباط بأنه درجة العلاقة القائمة بين متغيرين أو أكثر .
ويكون الارتباط بسيطاً أن كان بين متغيرين ، ومتعدد أن كان بين ثلاث متغيرات أو أكثر . كما يكون الارتباط خطياً اذا تجمعت النقط في شكل الانتشار حول خط مستقيم ، أو غير خطى اذا وقعت جميع النقط بالقرب من منحنى . والارتباط بين متغيرين قد يكون موجهاً أو سالباً سواء كان خطياً أو غير خطى . كما قد ينعدم الارتباط أيضاً بين هذين المتغيرين .

أولاً - نظرية الارتباط

(١) معامل الارتباط الخطى البسيط

يستخدم معامل الارتباط كقياس كمى دقيق لدرجة الارتباط بين المتغيرين x و y . ويميزه بالرمز r اذا كان القياس بين قيم المتغيرين في المجتمع وتعرف معادلة معامل الارتباط للعينة كالآتى :

$$r = \frac{\sum xy}{\sqrt{\sum x^2 \sum y^2}}$$

$$\text{حيث } \text{س} = \text{س} - \text{س} \quad \text{و} \quad \text{س} = \text{س} - \text{س}$$

وضيق هنا مثالا من نظرية المرض . تنص النظرية الاقتصادية على
أن الكمية الممرضة من طاعة في السوق تتوقف على سعرها بتغيره
المقابل الأخرى . كلما زاد السعر زادت الكمية الممرضة والعكس صحيح
بمعنى أن النظرية الاقتصادية تفترض أن السعر (س) والكمية الممرضة (س)
مرتبطتين ارتباطا موجبا .

والمطلوب الآن هو قياس درجة هذا الارتباط بين التغيرين إذا تغيرت البيانات
الموضحة في الجدول التالي .

الفترة الزمنية بالأيام	الكمية الممرضة س	والسعر س
١	١٠	٢
٢	٢٠	٤
٣	٥٠	٦
٤	٤٠	٨
٥	٥٠	١٠
٦	٦٠	١٢
٧	٨٠	١٤
٨	٩٠	١٦
٩	٩٠	١٨
١٠	١٢٠	٢٠

مجموع س = ١١٠

مجموع س = ٦١٠

ن = ١٠

أن يكن الارتباط بين س ١ و س ٢ موجبا ، حيث أنه كلما زاد عدد المصطافين كلما زاد عدد المشروبات الساخنة المستهلكة ، والعكس صحيح . — هذا وأن كان حساب معامل الارتباط البسيط سوف لا يدل على العلاقة الحقيقية بين هذين المتغيرين بسبب أثر المتغير الثالث س ٣ وهو الظروف الجوية . وقد تتحقق العلاقة الموجبة بين عدد المصطافين و عدد المشروبات الساخنة المستهلكة بشرط افتراض ثبات الظروف الجوية . ولكن بتغير هذه الظروف فإن العلاقة بين س ١ و س ٢ قد تنعكس فتظهر سالبة ، حيث أن عدد المصطافين سوف يزداد أن كان الجو حارا ، وبسبب حرارة الجو سوف يفضل هؤلاء المصطافين استهلاك المشروبات الباردة بدلا من الساخنة . ومعنى ذلك أنه إذا لم تدخل الظروف الجوية في الحساب كان الارتباط بين المتغيرين س ١ و س ٢ سالبا ، حيث أن عدد المشروبات الساخنة وعدد المصطافين يتأثر أن بالحرارة العالية .

ومن أجل قياس الارتباط الحقيقي بين س ١ و س ٢ لابد وأن تأخذ تغيرات س ٣ في الاعتبار . ويتحقق هذا عن طريق الارتباط الجزئي بين س ١ و س ٢ بغرض ثبات س ٣ . لتحدد معامل الارتباط الجزئي من خلال معاملات الارتباط البسيطة بين التغيرات المختلفة وهى :

$$٢١ ر = \text{معامل الارتباط بين س ١ و س ٢}$$

$$٣١ ر = \text{معامل الارتباط بين س ١ و س ٣}$$

$$٣٢ ر = \text{معامل الارتباط بين س ٢ و س ٣}$$

ويمكن الحصول على معاملين ارتباط جزئيين :

الاول - معامل الارتباط الجزئي بين س ١ و س ٢ مع ثبات س ٣ وصيغته :

$$\frac{(٢١ ر)(٣١ ر) - (٣٢ ر)}{\sqrt{(٣١ ر^2 - ١)(٢١ ر^2 - ١)}} = ٠.٢١ ر$$

والثاني - معامل الارتباط الجزئي بين س_١ و س_٢ مع ثبات س_٣ وصيغته :

$$r_{12.3} = \frac{r_{12} - r_{13}r_{23}}{\sqrt{(1-r_{13}^2)(1-r_{23}^2)}}$$

(٣) القيود المحددة في نظرية الارتباط الخطي

يستخدم أسلوب تحليل الارتباط لدراسة العلاقات

الاقتصادية ، ويلاحظ على هذا الأسلوب بعض القيود التي يمكن أن نجعلها في القيد بين التاليين : -

١ - تطبق معادلة معامل الارتباط السابقة بين متغيرين بينهما علاقة خطية فقط ، هذا وأن كان المتغيران قد تربطهما أحيانا علاقة قوية ولكنها غير خطية . وهنا أيضا يجب أن يكون واضحا الفرق بين انعدام الارتباط وبين استقلال المتغيرين (س_١ و س_٢) أحيانا ، فانعدام الارتباط أي تساوي معامل الارتباط بالصفر - يعني أن تباير س_١ و س_٢ يساوي الصفر أي أن :

$$r = \frac{\sum (x_1 - \bar{x}_1)(x_2 - \bar{x}_2)}{\sqrt{\sum (x_1 - \bar{x}_1)^2 \sum (x_2 - \bar{x}_2)^2}} = 0$$

أما الاستقلال الاحصائي بين س_١ و س_٢ فمعنى أن احتمال س_١ و س_٢ الذي يحدث آنيا يساوي حاصل ضرب احتمال (س_١) في احتمال (س_٢) أي أن =

$$P(S_1, S_2) = P(S_1) \cdot P(S_2)$$

والمتغيرات المستقلة يكون تبايرها مساويا للصفر ، أي ليس بينهما

ارتباط ، بمعنى أن معامل الارتباط الخطي بين متغيرين مستقلين يساوي الصفر . ولكن انعدام الارتباط الخطي لا يعني بالضرورة الاستقلال ، كما في حالة وجود العلاقة القوية غير الخطية بين المتغيرين س_١ و س_٢ . فكملا

المتغيرين يتبع الآخر ، فهما غير مستقلين ، ولكن تغيرهما ومعامل الارتباط الخطي بينهما يساوى الصفر .

٦ - أن نظرية الارتباط لا تثبت أى علاقة سببية بين المتغيرات .
معامل الارتباط لا يوضح ما إذا كانت التغيرات فى ص مثلاً قد تسببت عن التغيرات فى س أو العكس . كما أن قيمة هذا المعامل وحده لا تساعدنا على التنبؤ بقيمة س من خلال قيمة ص . وأن كان الارتباط القوى بين ص و س قد يصف لنا واحده من الحالات التالية :

(أ) أن تغيرات س هى السبب فى تغيرات ص (ب) أن تغيرات ص هى السبب فى تغيرات س . (ج) أن التغيرين س و ص متجاوبين ، بمعنى وجود علاقة سببية بينهما أى أن التغير فى س يحدد بالتغير فى ص كما أن التغير فى ص يحدد بالتغير فى س .

والسؤال على ذلك العلاقة بين الكمية والسعر فى أى سوق :

ص = د (س) ، س = د (ص)

وهذا يعنى أن كلا من س و ص تتحدد آنياً .

(د) وجود متغير مشترك (ك) يؤثر على كل من س و ص بالشكل الذى يظهر العلاقة قوية بينهما . وظالما ما يحدث هذا فى السلاسل الزمنية فى حالة وجود اتجاه عام واضح فى كلا المتغيرين . وفى هذه الحالة نلاحظ الارتباط القوى بين المتغيرين س و ص حتى وأن كانا مستقلين من الناحية السببية .

(هـ) أن تكون الصلة سببا فى وجود هذه العلاقة القوية بين س و ص .
وهنا نلجأ بحسن الظن بالجمهور :

مثال ١ :

إذا فرضنا أن التغيرين هما درجات الامتحان التى يحصل عليها احد الطلبة (ص) و عدد الساعات التى يعملها بأحد المحلات (س) . وإذا

نرضنا أن معامل الارتباط بين البيانات التي جمعت من هذين التغيرين كان -
 ١ر. مثلا. فان قيمة هذا المعامل في الواقع لا تدل على وجود علاقة سببية
 عكسية بين س. و ص. وإنما تلزنا بيانات أخافية قبل التأكد من وجود منسل
 هذه العلاقة الدالية. حيث أنه من المحتمل وقوع أى من الحالات الآتية:

- (١) وجود علاقة سببية ص = د (س) ، حيث أن طول ساعات العمل تؤدي
 الى الحصول على درجات منخفضة.
- (٢) والعكس قد يكون صحيحا ص = د (ص) ، حيث أنه بسبب انخفاض درجاته
 في الامتحان يتعذر على الطالب الحصول على منحه فيلجأ الى الممسل
 لمواجهة أعباء المعيشة.
- (٣) وجود متغير ثالث يؤثر على كل من س. و ص بالشكل الذي يؤدي الى
 الارتباط القوي بينهما وهذا المتغير الثالث قد يكون واجب رعايته
 بالالدين الممنين المرفحين ، الذي يتسبب في حصوله على درجات
 منخفضة ، وفي التجاه الى العمل للحصول على المال اللازم .
- (٤) أن الارتباط بين س. و ص قد يكون مرده المدهه اذ أن الطالب الذي يعمل
 قد يحصل على درجات منخفضة في الامتحانات .

مثال ٢ :

يلاحظ الارتباط احيانا بين متغيرات لا يمكن أن تكون بينهما
 اية علاقة سببية . وعلى سبيل المثال - حالة الارتباط القوي بين عدد المواليد
 وعدد الجرائم في بلد ما . أن مثل هذا الارتباط لا يعطينا الدليل على أن عدد
 المواليد يحدد عدد الجرائم . وإنما ما نؤكد أنه كلما من تسكني التغيرين
 بها اتجاه علم . وهذا النوع من الارتباط يسمى ارتباط الصدفة ، أى الارتباط
 الذي لا يدل على أية علاقة سببية بين المتغيرات .

مثال ٣ :

الاستهلاك (س) والدخل (ص) متغيرين متجاوبين حيث أن

ص = د (ي) وفقاً لنظرية كينز . ولكن $y = d$ (ص) ايضاً . والمثل المعمر (ج) والكمية المطلوبة (ك) متغيرين متجاوبين حيث أن $k = d$ (ج) ولكن $c = d$ (ك) ايضاً .

ومن ذلك يتضح أن نظرية الارتباط لا تحدد العلاقة الدائرية ، بمعنى أنها لا تحدد أى المتغيرات هو المتغير التابع ، وأياً المتغير الدائر . وأن كانت النظرية الاقتصادية تمكنا من تحديد ذلك . كما أن تحليل الارتباط لا يوصلنا الى قيم المعالم في العلاقة ، فلا يعطينا تقديرات لميسل الدالة أو للثابت فيها .

وفي الخلاصة يمكن القول أن معامل الارتباط يقيس درجة تجميع النقط حول الخط المستقيم ، ولكن لا يعطينا معادلة هذا الخط . والآخرى لا يحدد لنا قيم معالم الدالة الاقتصادية التي تمثل العرونة أو تدخل في حسابها ، والميول الحدية ، والمضاعفات وكلها أدوات تحليلية تهم واضعسي السياسات والمستثمرين .

ولقياس معالم الدالة لابد من تطبيق إحدى الطرق المديده وأولها وأبسطها طريقة المبيعات الصغرى المعاديه (OLS) .

ثانياً - الانحدار الخطى البسيط

(١) فروض نموذج الانحدار الخطى العشوائى

يعتمد نموذج الانحدار الخطى على عدة فروض يعض بعضها المتغير العشوائى (ق) ، ويخص البعير الآخر بالعلاقة بين المتغير العشوائى (ق) والمتغيرات البفسره ، أما البعير الاخير فيخص المتغيرات المفسره . ويمكن أن نجعل هذه الفروض في مجموعتين : الأولى هى الفروض العشوائيه والثانيه هى الفروض الاخرى .

(١) الفروض العشوائية للمربعات الصغرى العادية

وهي فروض توزيع قيم المتغير العشوائى Q . وهى الفروض التى تطور طريقة المربعات الصغرى - الطريقة الاحصائية - للطبيعة العشوائية للظواهر الاقتصادية . وفيما يلى ملخص لهذه الفروض .

- ١ - أن Q متغير عشوائى حقيقى قد تكون قيمته موجب أو سالبه أو تساوى الصفر .
 - ٢ - أن متوسط قيم Q فى أى فترة معينة يساوى الصفر .
 - ٣ - أن تباين Q حول وسطها الحسابى تساوى ثابت لجميع قيم S .
 - ٤ - أن للمتغير Q توزيع معتدل .
 - ٥ - أن التغيرات العشوائية للبيانات المختلفة فى R فى S مستقلة .
 - ٦ - أن Q فى R مستقلة عن التغيرات المفسره .
 - ٧ - أن التغيرات المفسره بقيمه بدون أخطاء e وأن المتغير التابع (S) قد يحتوى أولا يحتوى على أخطاء فى القياس .
- (ب) أما الفروض الأخرى فهى :
- أ - أن التغيرات المفسره ليس بينها ارتباط خطى تام .
 - ١ - أن التغيرات الاجمالية قد تم تجميعها بانتاج املوب التجميع الصحيح .
 - ١ - أن العلاقات القيميه قد تم تمييزها .
 - ١ - أن توصيف العلاقات قد تم بالاطلوب الحليم من حيث تعدد المتغيرات المفسره واختيار الصيغه الرياضيه المناسبه .

(٢) المادلات الاساسية فى طريقة المربعات الصغرى

تكون العلاقة الخطية $e = \alpha + \beta \cdot 1 + \gamma \cdot 2 + \dots + \theta \cdot n$.
 مثله لمجتمع قيم S ، حيث أنه يمكن الحصول على القيم العددية لكل S —
 $\beta + \gamma + \theta$ ، اذا أمكن الحصول على جميع قيم S ، α ، β ، γ ، θ ، والى
 مثل قيم المجتمع لهذه المتغيرات . ولما كان تحقيق ذلك مستحيل فابنا تحصيل

على هيئة من قيم s ، s كما نحدد توزيع المتغير العشوائى ϵ ونعمل على تقدير المعالم الحقيقية للعلاقة . ويتم ذلك بتوفيق خط الانحدار لبيانات الغيصة الذى يمكن اعتباره تقريبا للخط الحقيقى .

وتكون معادلة العلاقة الحقيقية بين s ، s هى $s = b + a s + ق$

ومعادلة خط الانحدار الحقيقى $ت (s) = b + a s$

ومعادلة العلاقة المقدرة $s = \hat{b} + \hat{a} s + ق$

ومعادلة خط الانحدار المقدر $s = \hat{b} + \hat{a} s$

حيث $s =$ القيمة المقدرة للمتغير s اذا علمت قيمة معينة للمتغير s

$\hat{b} =$ تقدير الجزء المقطوع الحقيقى b

$\hat{a} =$ تقدير المعلمة الحقيقية a

$ق =$ تقدير القيمة الحقيقية للمتغير العشوائى ϵ

وفي حالة دالة المرصملا يتمدد الحصول على جميع قيم الكميات المرصومة

وقيم الاسمار اللازمة لحساب القيم العددية للمعالم الحقيقية b ، a . ولذا يمكن اختيار منه من الكميات المرصومة وقيم الاسمار الناعرة خلال فترة من الزمن للحصول على أفضل تقدير لدالة المرصم

الانحدار

ويجب هذا الاحاط امكننا الحصول على العدد اللانهاى من خطوط x

المقدرة من بيانات المينيه ϵ ما يودى الى اختلاف انحرافات نقط المينة عن كسل خط من خطوط الانحدار ϵ أى أن هذه الانحرافات انما تتوقف على الجزء المقطوع b ، والميل a لهذه الخطوط . فمن البديهي انن أنه كلما صغرت الانحرافات من خطنا كان هذا الخط هو اجد توفيق لبيانات المينة . فعليما أن نختار من بين هذه الخطوط الخط الذى تكون انحرافات النقط عنه اصغرا ما يمكن . وتتطلب

طريقة المرحلات الصغرى أن خط الانحدار يجب أن يرسم بالطريقة التى تجملى مجموع مرسحات انحرافات النقط منه أقل ما يمكن .

وتكون الخطوة الأولى هى رسم الخط الذى يمر بين النقط بحيث يكون مجموع انحرافاتهما منه مساويا الصغرى أن مج ق = صفر . ثم يأتى السؤال كيف يمكن الحصول على النهاية الصغرى لكمية تماوى الصفر حسب التعريف . الاجابة . المناسبة هى تهيم الانحرافات ثم الحصول على النهاية الصغرى لمجموع هذه المهنات (مج ق) . ومن هنا سميت هذه الطريقة باسمها المعروف .

أما الخطوة التالية فهى التعبير عن الاخطاء . ق بدلالة القسمين المشاهدة للتفسيرين س ه فى القيمة . وإذا تم تقدير المملتين ب ه ب امكننا التنبؤ بقيمة س ه من خط الانحدار المقدره س ه ب + ب ا س ه وهى القيمة المقدره للتفسير التابع (س ر) ه . والتى تناظر قيمة معينة للتفسير الغير (س ر) ه . وهذا يعنى أن لكل قيمة من قيم (س) هناك قيمة مناظرة (س ر) تقع على خط الانحدار . فإذا فرضنا القيمة (س ر) أمكن التنبؤ من المعادلة بأن القيمة المقدره للتفسير التابع (س ر) ه . هذا طما بأن القيمة المشاهدة للتفسير التابع المناظرة للتفسير س ر هى س ر وليست س ر كما يتنبأ الخط . بمعنى أن البيانات الفعلية للتفسير (س ر) قد لا تقع على الخط المقدره . فإذا رمزنا بالرمز ق ر للفروق بين القيمة المشاهدة س ر والقيمة المقدره س ر فان :

$$ق ر = س ر - س ر$$

والتعبير بقيمة س ر فان :

$$ق ر = س ر - ب - ب ا س ر$$

وتجميع الانحرافات وتجميعها نحصل على :

$$مج ق ر = مج (س ر - س ر)$$

$$= مج (س ر - ب - ب ا س ر)$$

والحصول على النهايات الصغرى لجميع مربعات الانحرافات بالنسبة الى $\hat{\theta}$ و $\hat{\theta}_1$ نحصل الى المعادلات الاساسية :

$$م ج م = ن \hat{\theta} + ش م ج م$$

$$م ج م م = ش م ج م + ش م ج م^2$$

وبحل هذه المعادلات نحصل على تقديرات المربعات الصغرى لكل من $\hat{\theta}$ و $\hat{\theta}_1$ وهى :

$$\hat{\theta} = \frac{م ج م^2 م ج م - م ج م م ج م م}{ن م ج م^2 - (م ج م)^2}$$

$$\hat{\theta}_1 = \frac{ن م ج م م - م ج م م ج م}{ن م ج م^2 - (م ج م)^2}$$

كما يمكن الحصول على تقديرات كل من $\hat{\theta}$ و $\hat{\theta}_1$ باستخدام انحرافات قيم المتغيرات عن أوساطها الحسابية ، فصيير المعادلتين السابقتين كالآتى :

$$\hat{\theta} = \overline{م} - \hat{\theta}_1 \overline{ش}$$

$$\hat{\theta}_1 = \frac{م ج م م م}{م ج م م م}$$

مثال :

البيانات التالية هي بيانات الكمية المعروضة من سلعة ما (س) وسعر هذه السلعة (س) والمطلوب تقدير دالة المعنوية.

ومما يلي جدول حساب الحدود اللازمة لتقدير معملتي معادلة المعنوية:

$$س = س_1 + س_2$$

س _١	س _٢	س _٣	س _٤	س _٥	س _٦	س _٧	س _٨
٦٩	٩	٨١	٦٢١	٦٠	صفر	صفر	صفر
٧٦	١٢	١٤٤	١١٢	١٣٠	٣٩	١	١
٥٢	٦	٣٦	٣١٢	١١-	٣٢	١	١
٥٦	١٠	١٠٠	٥٦٠	٧-	٧	١	١
٥٧	٩	٨١	٥١٣	٦-	صفر	صفر	صفر
٧٧	١٠	١٠٠	٧٧٠	١٤٠	١٤	١	١
٥٨	٧	٤٩	٤٠٦	٥-	١٠	٤	٤
٥٥	٨	٦٤	٤٤٠	٨-	٨	١	١
٦٧	١٢	١٤٤	٨٠٤	٤٠	١٢	١	١
٥٣	٦	٣٦	٣١٨	١٠-	٣٠	١	١
٧٢	١١	١٢١	٧١٢	٩٠	١٨	٤	٤
٦٤	٨	٦٤	٥١٢	١٠	٩-	١	١
٧٥٦	١٠٨	١٠٢٠	٦٦٦٠	صفر	صفر	١٥٦	٤٨

١ - باستخدام البيانات الأصلية نجد أن قيم الحدود الواردة في معادلتنا

$$س_1 + س_2 = س_3$$

$$٦٩ + ٩ = ٨١ \quad ٧٦ + ٦ = ٨٢ \quad ٥٢ + ٦ = ٥٨ \quad ٥٦ + ١٠ = ٦٦ \quad ٥٧ + ٩ = ٦٦$$

والتمهيد نجد أن

$$س_1 + س_2 = س_3$$

- ١٣١ -

$$٣٣,٧٥ = \frac{١١٤٤٠}{٥٧٦} =$$

$$\hat{\beta}_1 = \frac{١٠٨ \times ٧٥٦ - ٦٦٠ \times ١٢}{٢(١٠٨) - ١٠٢٠ \times ١٢}$$

$$٣,٢٥ = \frac{١٨٧٢}{٥٧٦} =$$

٢ - باستخدام انحرافات القيم عن الوسط الحسابي نجد أن مجرهم = ١٥٦ ، مجرهم^٢ = ٤٨ ، أى أن

$$\hat{\beta}_1 = \frac{\text{مجرهم}}{\text{مجرهم}^2} = \frac{١٥٦}{٤٨} = ٣,٢٥$$

$$\hat{\beta} = \hat{\beta}_1 \bar{x} = ٣,٢٥ \times ١ = ٣,٢٥$$

وتكون دالة العرض المقدرة هى :

$$\hat{y} = ٣,٢٥ + ٣٣,٧٥ \text{ من } x$$

والخطوة الأخيرة هى الاستخدام من تقديرات المعامل فى الحصول على الأدوات التحليلية الأساسية كالمرونتات مثلاً .

لما كانت معادلة خط الانحدار المقدر هى $\hat{y} = \hat{\beta}_1 x + \hat{\beta}$ من حيث $\hat{\beta}$ هى الجزء المقطوع و $\hat{\beta}_1$ هى ميل هذا الخط . والمعلمة $\hat{\beta}_1$ هى تفاضل \hat{y} بالنسبة الى x أى أن :

$$\hat{\beta}_1 = \frac{\Delta \hat{y}}{\Delta x}$$

وتدل على معدل التغير في (\hat{u}) كلما تغيرت (s) بقدر ضئيل جداً .
 فإذا كانت الدالة المقدرة هي الدالة الخطية للمرض أو الطلب فإن المعلم
 ($\hat{\beta}_1$) ليست المرونة السعرية بل هي أحد حدود المرونة التي يمكن تعريفها
 بالمعادلة :

$$s = \frac{K \text{ ص / ص}}{K \text{ ص / ص}}$$

$$K \text{ ص} \times \frac{K \text{ ص}}{K \text{ ص}} =$$

حيث s = المرونة السعرية
 $K \text{ ص}$ = الكمية مطلوبة أو معروضة
 s = السعر

وتكون المرونة السعرية من الدالة المقدرة هي :

$$s = \hat{\beta}_1 \cdot \frac{K \text{ ص}}{K \text{ ص}}$$

حيث s = متوسط السعر في بيانات العينة
 $K \text{ ص}$ = متوسط الكمية \hat{u} المقدرة من الانحدار
 باستخدام النتائج السابقة لدالة المرض تكون المرونة السعرية للمرض هي

$$s = \frac{1}{712} \times 325 = 0.45$$

شكل (٢)

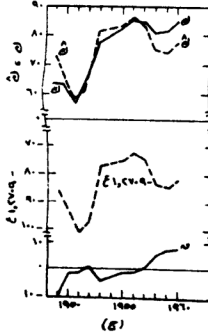
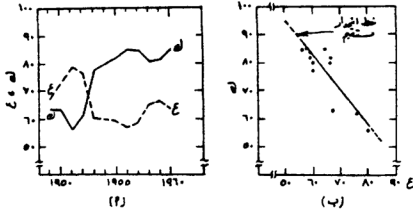
نورد فيها إلى ملا أفرينتا غه • إلى جانب حساب حصة خط الانحدار البسيط • أسلوب ممر التجزئة بانيا • في الجدول التالي يلاحظ السلاسل الزمنية لحصص الفرد من استهلاك اللحم وسعر التجزئة محددًا بالرقم التالي لاستهلاك المستهلكين • خلال الفترة من ١٩٤٩ - ١٩٦٠

السنة	حصة الفرد من استهلاك اللحم	سعر التجزئة	ك	ع	ك	ك = ١٨٢ مر ١٠٨ - ١٩٤٩ - ١٩٦٠ راجع
ك	ع	ك	ك	ق = (ك - ع)	ك	ق = (ك - ع)
١٩٤٩	٦٢٫٩	٦٢٫٢	٧٢٫٩	٨٠٫٤	٦٢٫٩	٦٢٫٩
٥٠	٦٢٫٤	٧٢٫٢	٦٥٫٤	٦٢٫١٦	٦٢٫٩	٦٢٫٩
٥١	٥٦٫٩	٧٩٫٢	٥٧٫٢	١٠٠٫٤	٥٦٫٩	٥٦٫٩
٥٢	٦٢٫٢	٧٦٫٢	٦١٫٢	٦٦٫٩٧	٦٢٫٢	٦٢٫٢
٥٣	٧٧٫٦	٦٠٫٤	٨١٫٤	٧٧٫٧٦	٧٧٫٦	٧٧٫٦
٥٤	٨٠٫٩	٥٦٫٢	٨٢٫٦	٧٥٫٨٧	٨٠٫٩	٨٠٫٩
٥٥	٨٢٫٠	٥٦٫٠	٨٢٫٢	٧٤٫٩٨	٨٢٫٠	٨٢٫٠
٥٦	٨٥٫٤	٥٦٫٨	٨٦٫٢	٧٢٫٩١	٨٥٫٤	٨٥٫٤
٥٧	٨٤٫٦	٥٨٫٧	٨٢٫٩	٧٢٫٩٠	٨٤٫٦	٨٤٫٦
٥٨	٨٠٫٢	٦٥٫٦	٧٥٫٩	٨٢٫٢٧	٨٠٫٢	٨٠٫٢
٥٩	٨١٫٤	٦٦٫٤	٧٤٫٩	٨٤٫٢٩	٨١٫٤	٨١٫٤
٦٠	٨٥٫٢	٦٢٫٨	٧٧٫٢	٨١٫٠٨	٨٥٫٢	٨٥٫٢

وقد الشكل (أ) تلاحظ العلاقة العكسية بين التغيرات في نصيب الفرد من استهلاك اللحم (ب) وسعر التجزئة للحوم (ج) • وقد الشكل (ب) تلاحظ غسطة الانحدار المنظم التحلل طه بطريقة البهيمت الصغرى • ومعادلة غسطة الانحدار غسطة:

$$ك = ١٨٢ مر ١٠٨ - ١٩٤٩ - ١٩٦٠ راجع$$

وقد تم عرضها بيانيا في الشكل (د) • علما بأن معامل الانحدار (١,٢٧٠٩) في المعادلة أنما يعنى أنه اذا تغير الصعر بالوحده تغير استهلاك الفرد المقسود (ك) في الاتجاه المضاد بمقدار ١,٢٧٠٩ وحده • كما نلاحظ أن الخط المنكسر



(١,٢٧٠٩) هو صورته مشابه وأما مقلوبه للخط المنكسر (ج) في الشكل (أ) • مضروبا في المعامل ١,٢٧٠٩. أما ك فأنها تتغير مع الزمن كثير (ج) مضروبا في معامل الانحدار (١,٢٧٠٩) • وتظهر الانحرافات عن خط الانحدار ك - ك = في العمود الاخير من الجدول والجزء الاخير من الشكل (د) • ويتضح وجود اتجاه عام تصاعدي فيها •

(٣) اختبارات المعنوية الاحصائية

بعد تقدير معالم العلاقات الاقتصادية ، باستخدام طريقة المرحلات الصغرى يجب علينا أن نضع المعايير اللازمة للحكم على " جودة " تقديرات المعالم، يمكننا تقسيم هذه المعايير إلى ثلاثة أنواع هي المعيار النظري، والمعيار الاحصائي، والمعيار الفياضى ، وتحدد النظرية الاقتصادية المعيار النظرى من حيث قيم المعالم وإشاراتهما . أما المعايير الاحصائية فيمكن إجمالها في الاختبارين الأكثر استخداما في الاقتصاد القياس وهى :

- (أ) معامل التحديد - مرمعامل الارتباط - الذى يستخدم لاختبار القوة التفسيرية في انحدار مرمى من الخطى .
(ب) الاخطاء المعيارية لتقديرات المعالم . ويطبق لاختبار مدى المأمونية: الاحصائية في تقديرات معالم الانحدار $\hat{\beta}$ ، $\hat{\beta}_1$.

(أ) اختبار جودة التوفيق عن طريق معامل التحديد (ر^٢) .
بعد أن يتم تحديد خط الانحدار يلزمنا اختبار مدى جودة توفيق هذا الخط لبيانات مرمى فى العينة ، بمعنى أن الامر يتطلب قياس تباين البيانات حول خط الانحدار . وتنشأ أهمية ذلك من أنه كلما اقتربت البيانات من الخط كلما ازدادت جودة التوفيق أى كلما استطاعت التغيرات فى التغيرات المفروم من شرح تغيرات التغير مرمى .

ومعامل التحديد ر^٢ هو مقياس جودة التوفيق حيث أنه يحدد النسبة المئوية للتغيرات الكلية في المتغير التابع التى يمكن أن يشرحها المتغير المستقل . فإذا كانت ر^٢ = ٠.٩٠ دل ذلك على جودة توفيق خط الانحدار للبيانات المعاهدة ، حيث أن هذا الخط يشرح ٩٠% من التغيرات الكلية لقيم (م) حول وسطها العماوى، ولأن نسبة العشرة فى المائة الباقية من التغيرات الكلية التى لم يتم شرحها أننا ترجع الى العوامل الستى

يتضمنها التغير العشوائي ق.

فإذا فرضنا أن خط الانحدار هو $\hat{y} = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 x$ من كانت التغيرات الكلية في y مقبولة بانحرافاتها عن الوسط الحسابي هي $\text{مج } \hat{y}^2 = \text{مج } (\hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 x)^2$ ، مسج ملاحظ أنه للحصول على التغيرات الكلية لقيم \hat{y} علينا أن نربح الانحرافات البسيطة حيث أن مجموع انحرافات قيم أي متغير عن وسطه الحسابي يساوي الصفر .

ونفس الأسلوب تعرف انحرافات قيم المتغير التابع المقدرة (\hat{y}) عن الوسط الحسابي \bar{y} بأنها تغيرات y التي أمكن شرحها بـ خط الانحدار . ويكون مجموع مربعات هذه الانحرافات هو التغيرات المشرحة ، أي $\text{مج } \hat{y}^2 = \text{مج } (\hat{y} - \bar{y})^2$

أما (\hat{y}) وتساوي الفرق بين y و \hat{y} عرفه ذلك الجزء من التغيرات في المتغير التابع التي لم يشرحها خط الانحدار . ويعبر مجموع مربعات البواقي عن التغيرات غير المشرحة في المتغير y حول وسطه الحسابي $\text{مج } \hat{y}^2 = \text{مج } (y - \hat{y})^2$.

ولما كانت $\text{مج } \hat{y}^2 = \text{مج } y^2 - \text{مج } (\hat{y} - \bar{y})^2$ ، وكانت $\text{مج } \hat{y}^2 = \text{مج } y^2 - \text{مج } (\hat{y} - \bar{y})^2$ ، فنحن أثبتنا أن $\text{مج } \hat{y}^2 = \text{مج } y^2 - \text{مج } (\hat{y} - \bar{y})^2$ ، التغيرات الكلية = التغيرات المشرحة + التغيرات غير المشرحة وإذا عبرنا عن التغيرات المشرحة كسبه مئوية من التغيرات الكلية أي $\text{مج } \hat{y}^2 / \text{مج } y^2$ وكانت $\hat{y}^2 = \hat{y}^2$

$$\text{والتعويض نجد أن } \frac{\text{مج } \hat{y}^2}{\text{مج } y^2} = \frac{\text{مج } (\hat{y} - \bar{y})^2}{\text{مج } y^2} = \frac{\hat{\beta}_1^2}{1 + \hat{\beta}_1^2}$$

وإذا كانت $\hat{y}^2 = \hat{y}^2$ ، $\text{مج } \hat{y}^2 = \text{مج } y^2$

$$\text{فإن } \frac{\text{مج } \hat{y}^2}{\text{مج } y^2} = \frac{(\text{مج } y^2)}{(\text{مج } y^2)} = \frac{\text{مج } y^2}{\text{مج } y^2} = 1$$

ومقارنة هذه النتيجة بمعادلة معامل الارتباط نجد أن $r^2 = \frac{\text{مج } \hat{y}^2}{\text{مج } y^2}$ ،

ومعنى ذلك أن r^2 تعدد نسبة التغيرات في y التي تشرحها التغيرات في x .

وتتراوح قيم r^2 بين الصفر والواحد الصحيح أي أن :

$$0 \leq r^2 \leq 1$$

(ب) اختبار الاخطاء المعيارية لتقديرات المربعات الصغرى

تحمل على تقديرات المربعات الصغرى لكل من $\hat{\beta}_1$ و $\hat{\beta}_2$ من عينات كل من ص و س . ولما كانت اخطاء المعاينة حتمية في كل التقديرات كان من الضروري تطبيق اختبارات المعنوية لقياس حجم الخطأ، ولتحدد درجة الثقة في هذه التقديرات . وسنتمرن هنا الى أحد هذه الاختبارات المعديسة ، وهو اختبار الخطأ المعيارى ، لشيوع استخدامه في الاعتماد القياسى . وبما أننا الاختبار في تقرير ما اذا كانت تقديرات $\hat{\beta}_1$ و $\hat{\beta}_2$ تختلف معنوياً عن الصفر ، بمعنى أن العينة التى حصلت منها التقديرات ، ربما حصلت من مجتمع معاملة الحقيقية تساوى الصفر أى أن $\beta_1 = \beta_2 = 0$. صفر . ويكون اختبار فرض العدم $H_0: \beta_1 = \beta_2 = 0$. صفر والغرض البديل $H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq 0$. صفر . ويتلخص اختبار الخطأ المعيارى فى الآتى :

١ - من معادلات تباين كل من $\hat{\beta}_1$ و $\hat{\beta}_2$ تحسب الاخطاء المعيارية .

$$e(\hat{\beta}_1) = \sqrt{\text{تباين } \hat{\beta}_1} = \sqrt{\frac{\text{مجموع } 2}{n-2} \times \frac{\text{مجموع } 1}{\text{مجموع } 2}} = \sqrt{\frac{\text{مجموع } 1}{n-2}}$$

$$e(\hat{\beta}_2) = \sqrt{\text{تباين } \hat{\beta}_2} = \sqrt{\frac{\text{مجموع } 2}{n-2} \times \frac{\text{مجموع } 2}{\text{مجموع } 2}} = \sqrt{\frac{\text{مجموع } 2}{n-2}}$$

٢ - نظرون الانحرافات المعيارية بالتقييم العددية لكل من $\hat{\beta}_1$ و $\hat{\beta}_2$. فاذا كان

الخطأ للمعيارى أقل من نصف القيمة العددية لتقدير المعلمة ، أى اذا كان $e(\hat{\beta}_1)$

أقل من $\frac{\hat{\beta}_1}{2}$ ، ثبتت معنوية هذا التقدير احصائياً . ومعنى هذا أننا نرفض فرض العدم $H_0: \beta_1 = 0$. صفر . وبهذا يتضح أن معنوية المجتمع الحقيقية β_1 تختلف عن الصفر . ومن ناحية أخرى اذا كان

الخطأ المعياري لتقدير المعلمة أكبر من نصف قيمتها العددية أى أن $\epsilon > \frac{1}{2}$ ثبتت عدم معنوية التقدير . ومعنى ذلك قبولنا لفرض العدم
أن معلمة المجتمع الحقيقية $\beta = \text{صفر}$.

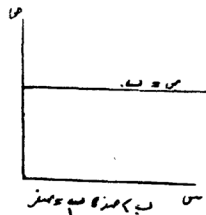
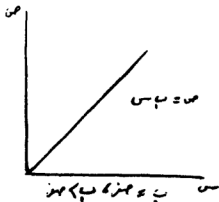
وفي هذه الحالة يمكننا القول بأن القيمة المقدرة للمعلمة قد
جاءت بالعدد مختلف عن الصفر ، ولا يمكن قبولها طالما أن الاختبار قد
جاء بما يثبت أن المعلمة الحقيقية $\beta = \text{صفر}$.

ونخلص من هذا أن قبول أو رفض فرض العدم إنما يحمل معنى
اقتصادي محدد ، هو أن قبول فرض العدم $\beta = \text{صفر}$ معناه أن التفسير
المفسر الذى يصاحب تقدير المعلمة لا يؤثر في الحقيقة على التغير التابع
منه والتالى يجب ألا تتضمن المعادله ، مادام الاختبار قد زدنا بالدليل
على أن تغيرات Y لا تؤثر في X . أى أن قبول فرض العدم β يعنى أن العلاقة
بين Y و X هي في الحقيقة : $Y = \beta + \text{صفر}$ (صفر) $Y = \beta$.
أى أنه لا توجد علاقة بين Y و X .
ومن ناحية أخرى إذا كانت $\beta = \text{صفر}$ فإن خط الانحدار يسير
على $Y = \text{صفر}$ يكون :

$$Y = \text{صفر} + \beta X$$

$$Y = \beta X$$

وفي الحالة الأولى يكون خط الانحدار موازياً للمحور السيني (الاتقى) ،
وفي الحالة الثانية يمر خط الانحدار بنقطة الأصل ، كما هو موضح في الشكلين التاليين :



(ج) اختبار ت

يمكن استخدام اختبار Z في الحالات التي تتوافر فيها

الشروط التالية وهي :

(١) معلومة التباين الحقيقي للمجتمع بصرف النظر عن حجم العينة (٢) أما إذا كانت التباينات الحقيقية للتقديرات غير معلومة فيشترط أن يكون حجم العينة كبيرا ($n > 30$) بحيث أنه في هذه الحالة يكون تقدير تباين العينة هو تقريب مقبول لتباين المجتمع غير المعلوم .

وفي التطبيقات القياسية تكون التباينات الحقيقية للتقديرات (σ^2) ، (σ^2) غير معلومة حيث أنها تتضمن التباين الحقيقي للتغير العشوائي σ^2 غير المعلوم . ولذا فإنه من الممكن استخدام التقدير غير المتحيز $\sigma^2 = \frac{1}{n-1} \sum (x_i - \bar{x})^2$ للحصول على تقديرات لتباينات المعالم ، أي σ^2 ، σ^2 . فإذا كانت العينة كبيرة كفايا ($n > 30$) حارت هذه التقديرات ملائمة لاختبار Z . ولكن في الواقع قلما يكون حجم العينة بهذا الكبر . فإذا كان حجم العينة صغيرا ($n < 30$) وكما أن مجتمع المعالم ذو توزيع معتدل أمكن استخدام اختبار آخر مبني على أساس توزيع

$$t = \frac{\bar{x} - \mu}{\frac{s}{\sqrt{n}}} \text{ بدرجات حرية } n - 1$$

حيث \bar{x} = متوسط المجتمع

s = تقدير العينة لتباين المجتمع

n = حجم العينة

μ = حجم العينة

أن توزيع هذه المتغيرات يتوسط بنسبة ١٠٠٪ وتباين ١٠٠٪
بالمقارنة مع التوزيع الطبيعي كذا كبر حجم العينة أو كانت كبيرة .

وقيل البدء في الاختبار يجب أن تتوافر البيانات الآتية :

- ١ - تعريف فرضي المدمم والبديل
- ٢ - اختيار مستوى الثقة ٠.٥ أو ٠.١
- ٣ - تحديد عدد درجات الحرية

وذلك حتى يتسنى تحديد المنطقة الحرجة ، أي قيم (ت) الحرجة ، التي تقسم قيم (ت) الكلية في منطقتين : منطقة القبول ومنطقة الرفض . ويمكن تعريف منطقة القبول إذا فرضنا فرض المدمم $H_0 : \mu = \mu_0$ والفرض البديل $H_1 : \mu \neq \mu_0$ لاحتتم تباينه غير معلوم . وإذا افترضنا أن مستوى الثقة هو ٠.٥ - فإن قيم (ت) الحرجة نجدها في جدول (ت) بحيث أنها تقطع ٢% من مساحة التوزيع عند كل طرف بدرجات حرية (ن - ١) . وإذا كانت درجات الحرية = ١٠ فإن قيم ت الحرجة التي نجدها في الجدول هي ت = - ٢.٢٢٨ ، ت = ٢.٢٢٨ ، ومعنى ذلك أن منطقة القبول هي

$$- 2.228 \leq \left\{ t = \frac{(\bar{x} - \mu_0) / \sqrt{\frac{s^2}{n}}} \right\} \leq 2.228$$

ومن مشاهدات العينة نحسب \bar{x} وقيمة ت المحسوبة :

$$t = \frac{\bar{x} - \mu_0}{\sqrt{\frac{s^2}{n}}}$$

وإذا وقعت قيمة ت المحسوبة في المنطقة الحرجة رفضنا فرض المدمم .

ومن المعتاد في الاعتماد القياسي أن يكون فرض المدمم هو ج : $\mu = \mu_0$

صفر ، والفرض البديل ج : $\mu \neq \mu_0$ صفر ، وتكون $t = \frac{\bar{x} - \mu_0}{\sqrt{\frac{s^2}{n}}}$

ويمكن الحصول على قيمة ت للعينة بنفسه تقدير المعلمة μ_0 على خطئها

المعياري ، ثم نقارن هذه القيمة بقيمة (ت) النظرية من الجدول ، فإذا وقعت

ت* في المنطقة الحرجة رفضنا فرض العدم ، لى كان تقدير المعلم ب* معنوياً ،
أما اذا وقعت في منطقة القبول أى كانت - ت ٢٥ .ر . > ت* > + ت ٢٥ .ر . ،
بدرجات حرية ن - ط ، قبلنا فرض العدم ، أى أنه باحتمال ١٥% كان
تقدير ب* غير معنوى .

وملاحظة قيم ت النظرية نجد أنها تتغير ببطء عندما تكون درجات
الحرية (ن - ط) أكبر من ٨ ، فقيمة ت ٢٥ .ر . = ٢٣٠ عندما تكون
(ن - ط = ٨) ، وتساوى ١٦٦ عندما تصل درجات الحرية مالا نهائياً .
وبذلك فانه من الممكن تجاهل درجات الحرية أن كانت أكبر من ٨ ونفترض أن ت ٢٥ .ر . =
٠.٢ . وب* اختبار فرض العدم كالتالى :

- اذا كانت ت* المحسوبة أكبر من ٢ رفضنا فرض العدم
- واذا كانت ت* المحسوبة أصغر من ٢ قبلنا فرض العدم
ومعنى ذلك أن قيمة ت* للعينه ، وتساوى $\frac{ت*}{٢}$ تكون
أكبر من ٢ ، اذا كانت تقديرات ب* أو ب* تساوى ضعف أخطائها المعياريه
على الأقل . أى أن :

$$ت* < ٢ \text{ اذا كانت } ب* < ٢ (ب) \text{ أو } ب* < ٢ (ب) \text{ } \frac{ت*}{٢}$$

نخلص من ذلك بأننا نرفض فرض العدم اذا كانت ت* < ت ٢٥ .ر . ،
وكذلك نرفض فرض العدم اذا كانت ب* < ب* ٢ / فيها تعبيرين متشابهين .

وهذا التقريب الذى شرحناه اخيراً لا اختيار (ت) لا يكون صحيحاً
الا اذا كانت درجات الحرية أكبر من ٨ .

مثال : قيمت دالة الاستهلاك التالى من عينه حجمها ٢٠ وكانت
نتائجها هى :

$$\text{ص} = ١٠٠ + ٠.٧٠ \text{ ي}$$

$$(٧٥\text{ مر}) (٠.٢٢)$$

طما بأن الأرقام الموجودة بين الأقواس هي الاخطاء المعيارية للمعلمتين
 $\hat{\beta} = ١٠٠ + \hat{\beta}_١ = ٠.٧٠$ ولما كانت أقل من ٢٠ فلا يمكننا استخدام
 اختبار Z .

وباستخدام اختبار (ت) نجد أنه بالنسبة للمعلم $\hat{\beta}_١$:

$$t = \frac{\hat{\beta}_١}{\frac{s}{\sqrt{n}}} = \frac{٠.٧٠}{\frac{٠.٢١}{\sqrt{٢٢}}}$$

والفرض المطلوب اختياره هو $\hat{\beta}_١ = \text{صفر}$

والفرض البديل هو $\hat{\beta}_١ \neq \text{صفر}$

وقيم ت الحرجة لدرجات حرية ١٨ هي

$$١ - \alpha = ٠.٢٥ \text{ ت} = ٢.١٠$$

$$\alpha = ٠.٢٥ \text{ ت} = ٢.١٠$$

وبحيث أن $t < ٢.١٠$ فاننا نرفض فرض العدم وتكون $\hat{\beta}_١$ مختلفة عن الصفر .

(٤) فترات الثقة للمعالم

ليس معنى رفضنا لفرض العدم أن تقديرنا $\hat{\beta}$ هو
 التقديرات الصحيحة لمعالم المجتمع الحقيقية . ولكنه يعنى أن تقديرنا $\hat{\beta}$ التي حصلت
 من عينة مسجوه من مجتمع معلمته β تختلف عن الصفر . ولتحدد مدى قرب التقدير
 من المعلمة الحقيقية لابد وأن نحدد فترات الثقة لهذه المعلمة . بمعنى أن نعين
 فيها حول التقدير كعدد يتوقع أن تقع المعلمة الحقيقية فيها بدرجة ثقة معينة .
 وهذا يمكننا القول أنه باحتمال معين فإن معلمة المجتمع ستكون في حدود فسترة

الثقة . واختيارنا الاحتمال سبقا يكن هو مستوى الثقة α وهو عادة
في الاقتصاد القياسي $\alpha = 0.10$ ، بمعنى أنه في ٩٠% من المرات المتكررة
تتم معلمة المجتمع الحقيقية داخل حدود الثقة المحسوبة من المينة
وفي ١٠% من الحالات تتم معلمة المجتمع خارج حدود الثقة .

وفتره الثقة المأخوذه من توزيع (ت) عند مستوى ثقة $\alpha = 0.10$ للمعلمه
ب بعد استخدام عينه صغيرة في التقدير هي :

$$\bar{x} - t_{\alpha/2, n-1} \cdot \frac{s}{\sqrt{n}} < \mu < \bar{x} + t_{\alpha/2, n-1} \cdot \frac{s}{\sqrt{n}} \quad (ع.ب)$$

$$\text{أي } \bar{x} - t_{\alpha/2, n-1} \cdot \frac{s}{\sqrt{n}} < \mu < \bar{x} + t_{\alpha/2, n-1} \cdot \frac{s}{\sqrt{n}} \quad (ع.ب)$$

بدرجات حرية (ن - ط)

ومعنى فترة ثقة عند مستوى $\alpha = 0.10$ ، أن احتمال وقوع القيمة
الحقيقية لمعلمة المجتمع في الفترة $\bar{x} \pm t_{\alpha/2, n-1} \cdot \frac{s}{\sqrt{n}}$ بدرجات حرية (ن - ط)
يساوي 0.90 .

مثال : المعادلة التالية لخط انحدار تم تقديره من عينه حجمها ٢٠ :

$$\hat{y} = 128.8 + 2.88x$$

$$18 = 2 - 20 = (ن - ط) \quad (0.85) \quad (2.88) \quad (2)$$

ولما كانت قيمة الت النظرية ضد ١٨ درجة حرية هي ٢.١٠ فان فترة
الثقة ضد مستوى $\alpha = 0.10$ للمعلمتين هي :

$$\bar{y} - t_{\alpha/2, n-1} \cdot \frac{s}{\sqrt{n}} \leq \mu \leq \bar{y} + t_{\alpha/2, n-1} \cdot \frac{s}{\sqrt{n}} = 128.8 \pm 2.10 \cdot 2.88 = 128.8 \pm 6.05$$

$$\bar{y} - t_{\alpha/2, n-1} \cdot \frac{s}{\sqrt{n}} = 128.8 - 2.10 \cdot 2.88 = 128.8 - 6.05 = 122.75$$

ومعنى ذلك أن القيمة الحقيقية للثابت β تقع بين ١٢٢.٧٥ و ١٢٨.٨٥
والمعلمه β_1 بين ١٢٠.٩ و ١٢٩.٧٥ .

(٥) أهمية الاختبارات الاحصائية للمعنوية

ليس هناك اتفاق عام بين الاقتصاديين القياسيين في تقدير أى المقاييس الاحصائية أكثر أهمية : معامل التحديد المرتفع أم الخطأ المعياري المنخفض

وغالباً ما يلجأ الباحث الى حساب النماذج المختلفة بما احتوته من متغيرات مناسبة ، ثم يحاول اختيار اكثرها جودة . وطبيعية الحال سوف لا يكن الاختيار صعباً اذا اُشارت النتائج الى معامل تحديد مرتفع والخطأ معيارية منخفضة ، ولكن هذه ليست الحالة الغالبة . ففي كثير من التطبيقات نحصل على معامل تحديد مرتفع بينما ترتفع الاخطاء المعيارية لبعض المعامل . وسيل يحس الاقتصاديين القياسيين الى اعطاء اهمية كبيرة لمعامل التحديد ، وقبول تقديرات المعامل بالرغم من أن بعضها لا يحقق معنى احصائية . ويقرع البعض الآخر أن قبول أو رفض التقديرات التي يشكك عدم معنويتها يجب أن يعتمد على الهدف من النموذج ، فتوافق الفالهيمة على أن معامل التحديد له اهمية اذا استخدم النموذج للتنبؤ ، على أن تنال الاخطاء المعيارية اهمية اكبر اذا كان الهدف من البحث هو تحليل الظاهرة الاقتصادية ، الى جانب الحصول على تقديرات دقيقة للمعامل الاقتصادية .

ومعامل التحديد المرتفع له ميزته اذا كان محمواً بتقديرات معنوية . أما اذا لم يتوافر المعامل المرتفع والاختلاف المنخفض كان لزاماً على الباحث أن يكون حريصاً في تفسيره وتحليله وقبوله لهذه النتائج . ولا شك أن الاولوية يجب أن تعطى أولاً للمعايير الاقتصادية من حيث اشارة قيم المعامل ، فبعد استيفائها تلجأ الى اختبارات الاحصائية .

ولاستكمال توصيف هذا النموذج البسيط لابد لنا من بعض الفروض
الخاصة بالتغير العشوائي (ق) ، وهي نفس الفروض السابق ذكرها
في حالة الانحدار البسيط ذو المتغير المفسر الواحد ، والفروض هي :

- ١ - المتغير ق متغير عشوائي .
- ٢ - الوسط الحسابي للمتغير العشوائي ق يساوي الصفر لكل قيمة من
قيم س ، أي أن $E(Q) = 0$.
- ٣ - تباين ق يساوي ثابت لجميع قيم س ، أي أن $E(Q^2) = \sigma^2$
ثابت .
- ٤ - توزيع قيم ق ، توزيع معتدل .
- ٥ - قيم ق مستقلة عن قيم ق (أي أن $E(Q_i Q_j) = 0$ ، $i \neq j$) .
- ٦ - قيم ق مستقلة عن المتغيرات المفسرة أي أن $E(Q_i S_j) = 0$ ، $i, j = 1, 2, \dots, p$
صفر .
- ٧ - المتغيرات المفسرة مقيمه دون الخطأ .
- ٨ - المتغيرات المفسرة ليس بينها ارتباط خطي تام .
- ٩ - أسلوب التجميع المستخدم عند تركيب المتغيرات الاجمالية الواردة في
الدالة أسلوب صحيح .
- ١٠ - العلاقة موضوع البحث مميزة .
- ١١ - النموذج تم توصيفه دون الخطأ باظهار جميع المتغيرات المفسرة الهامة
ويجوز في الدالة ، وصياغتها بالصيغة الرياضية الصحيحة خطية
أو غير خطية .

وباستخدام بيانات العينة للمتغيرات س ، س١ ، س٢ نحصل
على تقديرات للمعالم الحقيقية ب ، ب١ ، ب٢ :

$$\hat{S} = \hat{b} + \hat{b}_1 S_1 + \hat{b}_2 S_2$$

حيث $\hat{b} = ١٢٠$ ، $\hat{b}_1 = ٢٢$ ، $\hat{b}_2 = ١٢$ ، $\hat{b}_3 = ٣٣$

في علاقة الطلب.

ويمكن الحصول على هذه التقديرات بجعل مجموع مربعات البواقي نهاية صفري :

$$\text{مجم}^2 = \text{مجم}(\text{مجم} - \text{مجم}^2)$$

$$= \text{مجم}(\text{مجم} - \text{مجم}^2 - \text{مجم}^2 - \text{مجم}^2 - \text{مجم}^2)$$

والشرط الاساسي لجعل الطرف الايسر نهاية صفري هو مساواة التفاضلات الحزنية له بالنسبة الى $\hat{\beta}_1$ ، $\hat{\beta}_2$ ، $\hat{\beta}_3$ بالمصغر ، ومنها نحصل على المعادلات الاساسية الثلاثة الآتية :-

$$\text{مجم} \text{مجم} = \text{ن} \hat{\beta}_1 + \text{مجم} \text{مجم} \text{مجم} + \text{مجم} \text{مجم} \text{مجم} \text{مجم}$$

$$\text{مجم} \text{مجم} \text{مجم} = \text{مجم} \text{مجم} \text{مجم} + \text{مجم} \text{مجم} \text{مجم} \text{مجم} + \text{مجم} \text{مجم} \text{مجم} \text{مجم} \text{مجم}$$

$$\text{مجم} \text{مجم} \text{مجم} \text{مجم} = \text{مجم} \text{مجم} \text{مجم} \text{مجم} + \text{مجم} \text{مجم} \text{مجم} \text{مجم} \text{مجم} + \text{مجم} \text{مجم} \text{مجم} \text{مجم} \text{مجم}$$

ويحل هذه المعادلات نحصل على قيم $\hat{\beta}_1$ ، $\hat{\beta}_2$ ، $\hat{\beta}_3$

ويمكن الحصول على نفس التقديرات اذا استخدمت انحرافات قيم المتغيرات عن اوساطها الحمايية ، والمعادلات المستخدمة هي :

$$\hat{\beta}_1 = \text{مجم} - \text{مجم} \text{مجم} - \text{مجم} \text{مجم} \text{مجم}$$

$$\hat{\beta}_1 = \frac{(\text{مجم} \text{مجم} \text{مجم} \text{مجم} - (\text{مجم} \text{مجم} \text{مجم} \text{مجم}))}{(\text{مجم} \text{مجم} \text{مجم} \text{مجم} - (\text{مجم} \text{مجم} \text{مجم} \text{مجم}))}$$

$$(\text{مجم} \text{مجم} \text{مجم} \text{مجم} - (\text{مجم} \text{مجم} \text{مجم} \text{مجم}))$$

$$\hat{\beta}_2 = \frac{(\text{مجم} \text{مجم} \text{مجم} \text{مجم} - (\text{مجم} \text{مجم} \text{مجم} \text{مجم}))}{(\text{مجم} \text{مجم} \text{مجم} \text{مجم} - (\text{مجم} \text{مجم} \text{مجم} \text{مجم}))}$$

$$(\text{مجم} \text{مجم} \text{مجم} \text{مجم} - (\text{مجم} \text{مجم} \text{مجم} \text{مجم}))$$

(٢) معامل التحديد المتعدد - مربع معامل الارتباط المتعدد

إذا كانت المتغيرات المفسره أكثر من متغير كان الارتباط

متعددًا . ويسمى مربع معامل الارتباط ، معامل التحديد المتعدد ، أو مربع معامل الارتباط المتعدد .

ويعني R^2 من ١ إلى ٢ أن التغيرات الكلية في م تشرحها التغيرات في س١ و س٢ . ومعادلة هذا المعامل هي :

$$R^2 = \frac{\sum_{i=1}^2 \text{مجموع مربعات } \hat{y}_i - \sum_{i=1}^2 \text{مجموع مربعات } y_i}{\sum_{i=1}^2 \text{مجموع مربعات } y_i}$$

وتتراوح قيمة R^2 بين الصفر والواحد الصحيح . وكلما ارتفعت قيمة R^2 كلما كبرت نسبة التغيرات في ص التي تشرحها التغيرات في س١ و س٢ أي كلما تحسنت جودة توفيق الانحدار لبيانات العينة ، والعكس صحيح .

ويتضح من معادلة R^2 أن إضافة متغيرات مفسره لمعادلة الانحدار لا تعمل على انخفاض قيمة معامل التحديد المتعدد ، بل غالباً ما ترتفع قيمته ، حيث أن قيمة معالم المتغيرات الإضافية ستكون في أغلب الحالات مختلفة عن الصفر . ففي معادلة R^2 ستزداد الحدود التي تظهر في البسط بينما يبقى المقام ثابتاً (مجموع مربعات) .

ولتصحح هذا العيب تعدل R^2 بحيث تأخذ درجات الحرية في الاعتبار ، تلك الدرجات التي ستبقى بإضافة متغيرات جديدة للمعادلة . وتسمى معادلة معامل التحديد المتعدد المعدل هي :

$$R^2_{\text{معدل}} = 1 - \frac{(1 - R^2) \cdot n}{n - 2}$$

$$\frac{\text{مجدق}^2 / (ن - ط)}{\text{مجمعر}^2 / (ن - ١)} \quad \text{أو } r^2 = ١ -$$

حيث r^2 = معامل التحديد المتعدد غير المعدل

ن = عدد بيانات العينة

ط = عدد المعالم المقيمة من العينة

وإذا كانت ن كبيرة فإن قيم r^2 و r لا تختلف كثيراً عن بعضها البعض.
أما في حالة العينات الصغيرة ، إذا كان عدد المتغيرات المفسرة كبيراً بالنسبة لعدد البيانات المشاهدة في العينة ، فإن r^2 تكون أقل بكثير من قيمة r^2 ، وهذا جاء فيمتها سالبه ، وفي هذه الحالة تفسر r^2 بأنها تتأوى الصفر.

(٣) اختبارات المعنوية لتقديرات المعالم

أن اختبارات المعنوية التقليدية هي اختبار الخطأ المعياري الذي يناظر اختبار (ت) . ومن المعتاد في التطبيقات القياسية أن يخشع الباحثون فرض العدم : $\beta = ٠$ صفر ، لكل معلم ، ويقابله الفرض البديسل ، $\beta \neq ٠$ صفر . ويتم الاختبار عند مستوى α غالباً ما يكون $\alpha = ٠.٠٥$.

١ - اختبار الخطأ المعياري

يكتب الخطأ المعياري عادة أسفل تقديرو المعلم المناظر لمقارنته بالقيمة العددية للتقدير.

١ - فإذا كانت $\beta < \frac{1}{4}$ ، β قبلنا فرض العدم ، أي أن تقديرات المعالم ليست معنوية احصائياً .

٢ - وإذا كانت $\beta > \frac{1}{4}$ ، β رفضنا فرض العدم ، أي أن المعلم القيمة معنوية احصائياً .

ومعنى ذلك أنه كلما صغر الخطأ المعياري كلما ثبتت معنوية التقديرات.
ويعتبر هذا الاختبار اختباراً تقريبياً مبنى على مستوى ثقة ٩٥%.

ب- اختبار (ت)

نحسب قيمة ت لكل معلمة ب_ر من النسبة :

$$t = \frac{\hat{\beta}_r}{\text{ع}(\hat{\beta}_r)}$$

وهذه هي قيمة ت المحسوبة التي نقارنها بقيمات النظرية الواردة
في جداول ت بدرجات حرية (ن - ط) أي ن - ٣.

١ - فإذا كانت ت > ت_ق قلنا فرض العدم • أي أن ب_ر غير
معنوية • بمعنى أن المتغير المفسر المناظر للمعلمة لا يساهم
في تفسير تغيرات ص.

٢ - وإذا كانت ت < ت_ق • رفضنا فرض العدم • أي أن ب_ر تكون
معنوية.

ومن الواضح إذن أنه كلما كبرت قيمة ت • كلما قوى الدليل على معنوية ب_ر.

مثال : في الجدول التالي بيانات عن الكمية المطلوبة (س) لـ
ما وسعرها (س) ودخل المستهلك (س_٢) وفق خط الانحدار المستقيم
اختبار جودة التوفيق (بحساب ر^٢) وكذلك درجة الأثر للاحتمالية للتقديرات ب_١ •
ب_٢ • ب_٣.

ن	ی	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰
۱	۱۰۰	۱۰۰۰	۱۰	۲۰	۱۰۰	۱۰۰۰	۱۰۰	۱۰۰۰	۱۰۰
۲	۷۵	۱۰۰	۱	۲۰	۱۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۷۵
۳	۵۰	۱۲۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۵۰
۴	۲۵	۱۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۲۵
۵	۱۰	۱۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۱۰
۶	۵	۱۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۵
۷	۲	۱۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۲
۸	۱	۱۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۱
۹	۰	۱۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۰
۱۰	۰	۱۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۱۰۰	۰

$۱۰۰ = ۱$ $۸۰۰ = ۱$ $۱۰۰ = ۱$ $۸۰۰ = ۱$
 $۸۰۰ = ۲$ $۸۰۰ = ۲$ $۱۰۰ = ۲$ $۸۰۰ = ۲$
 $۱۰۰ = ۳$ $۱۰۰ = ۳$ $۱۰۰ = ۳$ $۱۰۰ = ۳$
 $۱۰۰ = ۴$ $۱۰۰ = ۴$ $۱۰۰ = ۴$ $۱۰۰ = ۴$
 $۱۰۰ = ۵$ $۱۰۰ = ۵$ $۱۰۰ = ۵$ $۱۰۰ = ۵$
 $۱۰۰ = ۶$ $۱۰۰ = ۶$ $۱۰۰ = ۶$ $۱۰۰ = ۶$
 $۱۰۰ = ۷$ $۱۰۰ = ۷$ $۱۰۰ = ۷$ $۱۰۰ = ۷$
 $۱۰۰ = ۸$ $۱۰۰ = ۸$ $۱۰۰ = ۸$ $۱۰۰ = ۸$
 $۱۰۰ = ۹$ $۱۰۰ = ۹$ $۱۰۰ = ۹$ $۱۰۰ = ۹$
 $۱۰۰ = ۱۰$ $۱۰۰ = ۱۰$ $۱۰۰ = ۱۰$ $۱۰۰ = ۱۰$

- ۱۵۰ -

$$\frac{۵۹۰۰ - \times ۷۵۰۰ - ۱۵۸۰۰۰ \times ۳۰ -}{۷(۵۹۰۰ -) - ۱۵۸۰۰۰ \times ۳۰} = ۱ \hat{=}$$

$$۷,۱۸۸۲ - = \frac{۹۰۰۰ -}{۱۲۵۹۰} =$$

$$\frac{(۵۹۰۰ - \times ۳۰ -) - ۳۰ \times ۷۵۰۰}{۷(۵۹۰۰ -) - ۱۵۸۰۰۰ \times ۳۰} = ۲ \hat{=}$$

$$۰,۱۴۳ = \frac{۱۸۰}{۱۲۵۹۰} =$$

$$\overline{۲} \text{ ص } ۲ \hat{=} - ۱ \text{ ص } ۱ \hat{=} = \hat{=}$$

$$(۸۰۰ \times ۰,۱۴۳) - (۷ \times ۷,۱۹۰) - ۸۰ = ۱۱۱,۶۹ =$$

$$\frac{(۷۵۰۰ \times ۰,۱۴۳) + ۳۰ - \times ۷,۱۹۰ -}{۳۴۵۰} = ۲ \text{ ص } ۱ \text{ ص } ۲$$

$$۰,۸۹۴ =$$

$$۲۳ \text{ ص } = (۱ \hat{=}) \text{ ع } ۲ \text{ ص } = (۲ \hat{=}) \text{ ع } ۱ \text{ ص } = (۱ \hat{=}) \text{ ع } ۲ \text{ ص } =$$

$$۲ \text{ ص } ۰,۱۴ + ۱ \text{ ص } ۷,۱۹ - ۱۱۱,۶۹ = \hat{=}$$

$$(۰,۱) \quad (۲ \text{ ص } ۰) \quad (۲۳ \text{ ص } ۰)$$

$$۱,۲۸ \quad ۲,۸ - \quad ۴,۲۵ = \hat{=}$$

$$۰,۸۹۴ = ۲$$

$$۲,۳۶۵ = ۰,۲۵ =$$

ومعنى ذلك أن التغير من ١٠ ص ٢ قد قسرا ٨٩٪ من التغيرات الكلية للتغير ص. وقد ثبتت معنوية χ^2 ب ١٠ ص وهم محتوية ٣٠.

رابعا - تعميم لتوزيع الانحدار الخطي

تكون معادلة توزيع الانحدار الخطي الذي يحتوى على (ط) من التغيرات المفردة هي :

$$ص = ب + ب١ ص١ + ب٢ ص٢ + ٠٠٠ + ب١٠ ص١٠ + ق$$

ويحتوى ايضا على (ط + ١) من المعالم المطلوب تقديرها. ومن الطبيعي أن المعادلات الاسمية سيكون عددها (ط + ١) ، والجاهيل فيها هي المعالم ب ، ب١ ، ب٢ ، ب٣ ، ٠٠٠ ، ب١٠ ، والحدود الملوحة هي مجاميع المربعات ومجاميع حواصل ضرب التغيرات في المعادلة الهيكلية . والصورة الاسمية لتوزيع الانحدار الخطي تختلف من الملائقة الهيكلية السابقة من حيث عدم وجود التغير العشوائي وان تقديرات المعالم (٥) متحل محل المعالم الهيكلية. وهذه الصورة هي :

$$ص = ب + ب١ ص١ + ب٢ ص٢ + ٠٠٠ + ب١٠ ص١٠$$

طما بأن هذه الصورة ليست معادلة الانحدار البقدرة حيث أن (ص) تظهر ببقيم المينة الفعلية وليس قيم الانحدار البقدرة.

واللحصول على المعادلات الاسمية . تتم الاسلوب الآتى :
يمكن الحصول على المعادلة الثالثة من هذه المعادلات بضرب الصورة الاسمية السابقة بالتغير من ١ ، ثم التجميع لجميع مقادرات المينة . أى أن :

- (١) $ص ص١ = ب ص١ + ب١ ص١ ص١ + ب٢ ص١ ص٢ + ٠٠٠ + ب١٠ ص١ ص١٠$
- (٢) $ص ص٢ = ب ص٢ + ب١ ص١ ص٢ + ب٢ ص٢ ص٢ + ٠٠٠ + ب١٠ ص٢ ص١٠$

وتكون معادلة معامل التحديد المتعدد هي :

$$\frac{\text{ش۱ مج ص ۱۰۰} + \text{ش۲ مج ص ۱۰۰} + \dots + \text{ش۲ مج ص ۱۰۰}}{\text{مج ص ۲}} = \text{ش۱ مج ص ۱۰۰} + \dots + \text{ش۲ مج ص ۱۰۰}$$

ويكون متوسط التكاليف الكلية بالصيغة :

$$\frac{\text{مجموع}}{\text{م}} = \frac{\text{ب}^1}{\text{م}} + \text{ب}^1 - \text{ب}^2 + \text{م} + \text{ب}^3 + \text{أ}^2$$

وكذلك دالة الطلب ذات العروقات المعمرية والدخلية الثابتة يمكن تصويرها بالمعادلة :

$$\text{ك} = \text{ب}^1 \text{ ع}^1 \cdot \text{ي}^2 \cdot \text{ف}^3$$

حيث ك = الكمية المطلوبة من سلعة ما

ع = سعر السلعة

ي = دخل المستهلك

$$\text{وتكون ب}^1 = \text{م} \text{ ع} = \frac{\text{ك}^1}{\text{ك}^2} \cdot \frac{\text{ع}^1}{\text{ع}^2} = \text{ مرونة الطلب السعرية}$$

$$\text{ب}^2 = \text{م} \text{ ي} = \frac{\text{ك}^1}{\text{ك}^2} \cdot \frac{\text{ي}^1}{\text{ي}^2} = \text{ مرونة الطلب الدخلية}$$

مثال :

فيما يلي بيانات سنوية للمنتج من إحدى الصناعات والتكاليف الكلية بمعدلها
باسعار عناصر الانتاج .

المشاهدة	التكاليف الكلية (ج)	المنتج (س)	س ^١ (بالآلاف)	س ^٢ (بالملايين)
١	١٠٠٠٠	١٠٠	١٠	١
٢	٢٨٦٠٠	٣٠٠	١٠	٢٧
٣	١٩٥٠٠	٢٠٠	٤٠	٨
٤	٣٢٩٠٠	٤٠٠	١٦٠	٦٤
٥	٥٢٤٠٠	٦٠٠	٣٦٠	٢١٦
٦	٤٢٤٠٠	٥٠٠	٢٥٠	١٢٥
٧	٦٢٩٠٠	٧٠٠	٤٩٠	٣٤٣
٨	٨٦٣٠٠	٩٠٠	٨١٠	٧٢٩
٩	٧٤١٠٠	٨٠٠	٦٤٠	٥١٢
١٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
١١	١٣٢٩٠٠	١٢٠٠	١٤٤٠	١٧٢٨
١٢	١١٥٧٠٠	١١٠٠	١٢١٠	١٢٣١
١٣	١٥٤٨٠٠	١٣٠٠	١٦٩٠	٢١١٧
١٤	١٧٨٧٠٠	١٤٠٠	١٩٦٠	٢٧٤٤
١٥	٢٠٣١٠٠	١٥٠٠	٢٢٥٠	٣٢٧٥

وبغرض أن دالة التكاليف كثيرة حدود من الدرجة الثالثة بالصورة :

$$ص = ب + ج + د + هـ + ز + ح + ط + ق$$

وحساب كل من ص^١ و ص^٢ باستخدام طريقة المرحلات الصغرى المادية
نحصل على النتائج الآتية :

$$ص = ب + ج + د + هـ + ز + ح + ط + ق$$

$$= ٢٤٣٤ + ٨٥٧ر - ٠.٣ر٢ + ٠.٠٠٠٤ر٣$$

$$(١٣٦٨) \quad (٧,١٧) \quad (٠.١) \quad (٠.٠٠٠٠)$$

$$ر٢ = ٠.١٦٩$$

الفصل الخامس

بعض مشاكل القياس

أولاً - الارتباط الذاتي للبيانات Autocorrelation

(١) تعريف معنى الاستقلال السلسلي

من بين فروع طريقة المربعات الصغرى المعاداة استقلال المتغير العشوائى (ق) زمنياً ، بمعنى استقلال قيمة ق في فترة زمنية معينة عن قيمتها في فترة زمنية سابقة ، أى أن تفاير ق ، ق ط يساوى الصفر

$$\text{تفاير (ق ر ق ط)} = \text{ت (ق ر - ت (ق ر))} [\text{ق ط - ت (ق ط) }]$$

$$= \text{ت (ق ر ق ط)} = \text{ت (ق ر) ت (ق ط)} = \text{صفر}$$

ر ≠ ط

حيث أنه حسب أحد الفروض الأخرى للمربعات الصغرى

$$\text{أن ت (ق ر)} = \text{ت (ق ط)} = \text{صفر}$$

وإذا لم يتحقق شرط الاستقلال أى إذا ارتبطت قيمة (ق) في فترة معينة بالقيمة أو القيم السابقة لها ، فعنى ذلك وجود الارتباط الذاتي autocorrelation أو الارتباط السلسلي Serial Correlation للمتغير العشوائى .

والارتباط الذاتي حالة خاصة من الارتباط ، إذ يقيس لنا

درجة العلاقة بين القيم المتتالية لنفس المتغير ، وليس بين متغيرين مختلفين أو أكثر .

وستعرض هنا الى الحالة البسيطة ، حالة العلاقة الخطية بين
أى قيتين متتاليتين من قيم Y .

$$Y_t = \rho Y_{t-1} + \epsilon_t$$

وتعرف هذه العلاقة بأنها انحدار ذاتى autoregressive
من الدرجة الأولى ، وسنبدأ التحليل بصيغة العلاقة البسيطة بين المتغيرات
المشوائية ، ومعنى آخر سنبدأ بمعامل الارتباط الذاتى البسيط ρ Y_{t-1} Y_t
كحالة خاصة لمعامل الارتباط البسيط ρ Y_{t-1} Y_t . والمعاملان يتشابهان من
حيث أن كليهما لا يناسب العلاقات غير الخطية ، وأن ρ Y_{t-1} Y_t لا يكون
مناسبا أيضا إذا ما كانت العلاقة بين قيم هاتهما انحدار ذاتى بدرجة أعلى من
الأولى .
والطريقة المستخدمة في بحوث الاقتصاد القياس التطبيقى
للتعرف على الارتباط الذاتى هى توقيت نقاط بواقى الانحدار (Y_t) مع الزمن .
فإذا أخذت هذه البواقى شكلا منتظما كالأسنان أو كالمذرات أكد ذلك وجود
الارتباط الذاتى لبواقى الدالة .

وتحدد إشارة معامل الارتباط الذاتى حسب تغير إشارة
قيم البواقى ، فإذا تغيرت إشارة القيم المتتالية باستمرار ف يأخذ المنحصر
التاريخى شكل الأسنان كان الارتباط سالباً ، والعكس إذا حدث التفسير
بأن يتلوه عدد من القيم للوجه عدداً آخر من القيم السالبة ، كان الارتباط
موجباً .

ويقاس الارتباط الذاتى المحلى من الدرجة الأولى بمعامل

الارتباط الذاتى :

$$\rho = \frac{\sum_{t=1}^n (Y_t - \bar{Y})(Y_{t-1} - \bar{Y})}{\sqrt{\sum_{t=1}^n (Y_t - \bar{Y})^2 \sum_{t=1}^n (Y_{t-1} - \bar{Y})^2}}$$

ومن ناحية أخرى فان معامل الارتباط الذاتي ρ Q_1 Q_2 تمثله المعادلة التالية :

$$\rho = \frac{\text{مج } Q_1 Q_2}{\sqrt{\text{مج } Q_1^2 \cdot \text{مج } Q_2^2}}$$

ولما كانت مج Q_1 تقترب من مج Q_2 في حالة العينات الكبيرة فان :

$$\rho \approx \frac{\text{مج } Q_1 Q_2}{\sqrt{\text{مج } Q_1^2 \cdot \text{مج } Q_2^2}} = \frac{\text{مج } Q_1 Q_2}{\text{مج } Q_1^2}$$

ومن ذلك يتضح أن ρ تقترب من $\hat{\rho}$ ولذا فان نموذج الانحدار الذاتي البسيط غالبا ما يعبر عنه بالمعادلة :

$$Q_2 = \rho Q_1 + \epsilon_2$$

ومن الواضح أنه اذا كانت $\rho = 0$ فان $Q_2 = \epsilon_2$ بمعنى أن Q_2 غير مرتبطة ذاتيا مادامت ϵ_2 غير مرتبطة ذاتيا حسب الفرض السابق .

(٢) مصادر الارتباط الذاتي :

يمكن ملاحظة الارتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائى و

لعدة اسباب تنقسم في الآتى :

١ - أنغال بحضر المتغيرات المفصلة .

من المعروف أن أغلب المتغيرات الاقتصادية يرجع وجود الارتباط الذاتي بينها . فاذا أخذنا أحد هذه المتغيرات فنجد أنها ترتبط مع نفسها . فمثلا قيمة المتغير العشوائى Q_t الذى مترتب عليه ذاتيا Q_{t-1} من ناحية

نفسه أن تلف النظر إلى أن الحل الذي منطبق لجميع الارتباط
المسللى فى كل حالة من حالات التطبيق القياسى إنما يتوقف على معدر هذا
الارتباط.

ونخلص من ذلك أن نقرر الاستقلال الزمنى لقيم المتغير العشوائى
(ق) لا يتحقق ، اخذا فى الاعتبار أنه لا يظهر من المتغيرات المفردة فى الداله
سوى ثلاثة أو اربعة متغيرات هامه ، ولذا فمن الطبيعى أن المتغيرات المحدوده
تكون سببا فى الارتباط الذاتى ، وعلى الآخر فى حالة استخدامنا للسلاسل
الزمنية . حيث أنه من المؤكد أن بعض المتغيرات المحدوده تكون مرتبطة
سلسليا مادامنا نجد فى الحياه الاقتصاديه أن قيمة أى متغير فى نقطة زمنية
معينة إنما تتحدد جزئيا بقيمة هذا المتغير فى فترة أو فترات سابقة . فالتانسج
فى الفترة (و) يتوقف على الناتج فى الفترة (و-١) ، والدخل الجارى يتوقف
على مستويات الدخل السابقه ، وقرارات الاستثمار تتوقف على مستويات الاستثمار
الماضيه .

كما أن طرق جمع البيانات وأساليب تبويبها تتجيب فى الارتباط
المسللى لكثير من السلاسل الزمنية التجميعيه .
واخيرا استمرار أثر العوامل العشوائية لفترات زمنية تالليه بهــــــــــــــــــ
إلى وجود الارتباط الذاتى .

(٣) تحليل مشكلة الارتباط الذاتى

سنقتصر هنا على النموذج البسيط الذى سبق أن اعرفنا اليه
وهو أكثر النماذج استخداما فى البحوث التطبيقيه : ق_١ = م ق_{١-١} + ك_١ ، حيث
|م| > ١ . أن نمط الارتباط الذاتى لجميع قيم ق هو :

$$ق_١ = د (ق_١) = م ق_{١-١} + ك_١$$

$$ق_٢ = د (ق_٢) = م ق_{٢-١} + ك_٢$$

م = معامل علاقة الارتباط الذاتى ويماوى نغريها معامل الارتباط الذاتى البسيط .
ك = متغير عشوائى بخصائصه المعروفة .

$$\begin{aligned} \text{قو}_2 &= \text{د}(\text{قو}_2) = \rho \text{قو}_2 + \text{ك}_2 \\ &\vdots \\ &\vdots \end{aligned}$$

$$\text{قوسط} = \text{د}(\text{قو}_2 + \text{ط}) = \rho \text{قو}_2 + \text{كوسط}$$

ولتعريف المتغير العشوائى فى فترة زمنية معينة (و) • نبدأ من علاقة الارتباط الذاتى فى الفترة (و) وهى :

$$\text{قو} = \rho \text{قو}_1 + \text{ك}_1$$

ثم بالتعمير المستمر لقيم ق ذات فترات الابطاء :

فالتعميريقية قو_١ فى العلاقة السابقة نحصل على

$$\text{قو} = \rho [\text{قو}_1 + \text{ك}_1] + \text{ك}_2$$

$$= \rho \text{قو}_1 + (\rho \text{ك}_1 + \text{ك}_2)$$

وبالتعميريقية قو_٢ فى العلاقة السابقة نحصل على

$$\text{قو} = \rho [\rho \text{قو}_1 + \text{ك}_1 + \text{ك}_2] + (\rho \text{ك}_1 + \text{ك}_2)$$

$$= \rho^2 \text{قو}_1 + (\rho^2 \text{ك}_1 + \rho \text{ك}_2 + \text{ك}_2)$$

وهكذا الفترات زمنية كثيرة نجد أن :

$$\text{قو} = \text{ك}_1 + \rho \text{قو}_1 + \rho^2 \text{قو}_2 + \rho^3 \text{قو}_3 + \dots$$

(علما بأنه اذا زاد ρ الى ما لا نهاية فان الحد $\rho^k \text{قو}_k$ سيؤول الى الصفر حيث أن $(|\rho| < 1)$)

الذى يتوقف على شكل الارتباط الذاتى بدرجةه .

والمثال التالى يوضح وجود خطأ الارتباط الذاتى :

من المعروف أن العلاقة بين الدخل (س) والاستهلاك (ص) علاقة

موجبه ، ولكن الى جانب هذه العلاقة فان الاستهلاك يتأثر بقيمة الدخل في الفترة السابقة : اذا زاد الدخل من فترة الى فترة تالية زاد الاستهلاك بأقل من القيمة المتوقعة من خط الانحدار البسيط $\hat{v} = \hat{p} + \hat{q}$ ، س الذى يوضح متوسط العلاقة الموجبه بين ص ، س . والمثل اذا انخفض الدخل في فترة ما فان الاستهلاك وما استمر في الزيادة ، أو بقى ثابتا كما هو في الفترة (و-ا) ، أو ربما انخفض ولكن بدرجة أقل مما يشير به خط الانحدار المستقيم ، حيث أن الاستهلاك ما زال متأثرا بالمستوى المرتفع للدخل السابق . وهكذا استمرارية الارتباط الذاتى من هذه الدالة اذا اضعف متغير الدخل بفترة ابطاء (س-و) كمتغير مفسر قائم بذاته ، ان كان هذا هو الخطأ ، ارتباط البواقي ذاتيا ، $v_t = \alpha + \epsilon_t$ ، $\epsilon_t = \rho \epsilon_{t-1} + \eta_t$ ، خطأ في تقدير الميل الحدى للاستهلاك ، وان كان البعض يقول أن الخطأ فى \hat{p} هو خطأ التوصيف حيث أنه راجع الى حذف س-و . ولكن الحقيقة التى لا تزال قائمة هي أن (ق) ستكون مرتبطة ذاتيا ، وأن قيمة \hat{p} غير صحيحة .

د - أن تبين الخطأ العشوائى يكون أقل من حقيقته بشكل ملحوظ اذا كانت قيم ق مرتبطة ذاتيا ، الامر الذى يكون ملحوظا بدرجة أكبر في حالة الارتباط الذاتى للموجب وفيها تكون ف-صيم (ق) أقل بكثير من قيم د ، \hat{v} ، أن قيم ق تكون اقرب الى خط الانحدار من قيم ق الى الخط الحقيقى ، ولذا فان تقدير \hat{p} يكون أقل بكثير من الحقيقة . أما في حالة الارتباط الذاتى السالب حيث تتوالى تبادليا قيم ق الى الوجه ثم الظهر ، وكذا قيم ق ، فان \hat{p} يكون اقرب الى الحقيقة .

د - أن تباين المعالم المقدرة بطريقة المرحلات الصغرى العادية يكون أقل من حقيقته مع وجود الارتباط الذاتى للهوائى . ومعنى ذلك أن درجة الأموثيقى التقدير ، مع التباين المنخفض ، ستكون أكبر من الحقيقة .

هـ - أن القيم المتنبأ بها على أساس تقديرات المرحلات الصغرى العادية لا تكون بالكفاءة الواجبه نظرا لكبر تباينها اذا ما قورنت بنظيراتها المتحصل عليها من طرق التقدير الاخرى ، وذلك فى حالة ارتباط قيم الهوائى ذاتيا .

(•) اختبارات الارتباط الذاتى

تتخصص الاختبارات التقليدية الدقيقة المستخدمة للتعرف على وجود الارتباط الذاتى فى : أ - نسبة فون نيومان ، ب - اختبار ديرين - واطسن .
أ - نسبة فون نيومان Von Neumann Ratio

$$\frac{\sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})^2 / (n-1)}{\sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})^2 / n} = \frac{s^2}{s^2_{\text{متوسط}}}$$

هذه هى النسبة بين تباين العروق الاولى للمتغير س ، تباين س . وتطبق نسبة نيومان على قيم السلاسل المشاهدة تغطى التغيرات العشوائية ، أى التغيرات التى لا تكون فيها التعاقب مرتبطة ذاتيا . وفى حالة المتغير العشوائى فى ، أن قيمة ليست مشاهدة ، وأما مقدرة من هوائى المرحلات الصغرى العادية (ق) ، وللمعلمات الكبيرة $n > 30$ تكون نسبة نيومان هى

$$\frac{\sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})^2 / (n-1)}{\sum_{i=1}^n (x_i - \bar{x})^2 / n} = \frac{s^2}{s^2_{\text{متوسط}}}$$

ويمكن تطبيقه بالطريق هذا بأن $Q = \text{صفر}$. ولكن ما يعاب على هذا التطبيق أن قيم البواقي المرتبطة الصغرى العادية (Q) ليست موزعة توزيعاً مستقلاً حتى وأن كانت قيم المجتمع (Q) موزعة توزيعاً مستقلاً . ولذا فإن هذا الاختبار لا يستخدم لاختبار الارتباط الذاتى القيمى وخاصة في حالة العينات الصغيرة $n > 30$.

ب - اختبار ديرين - واطسن Durbin-Watson Test

اقترح ديرين وواطسن اختباراً يكون تطبيقه في حالة العينات الصغيرة وأن كان لا يناسب سوى الانحدار الذاتى من الدرجة الأولى أى ($Q = P$ قو + Q_1 ك و) . وتلخص الاختبار في الآتى :

أن فوضر العدم $H_0 = P = \text{صفر}$ ، أى أن البواقي غسبير مرتبطة ذاتياً ، مقابل الفرض البديل $H_1 = P \neq \text{صفر}$ ، أى أن البواقي مرتبطة ذاتياً .

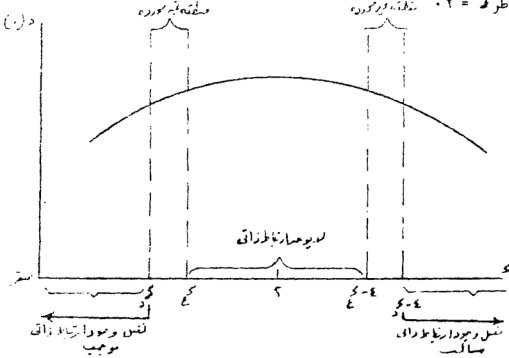
ولاختبار فرض العدم نحسب المعلمة :

$$D = \frac{\sum_{i=1}^n (Q_i - Q_{i-1})^2}{\sum_{i=1}^n Q_i^2}$$

ثم نقارن قيمة D المعلمة المحسوبة من العينة بالقيمة النظرية (D) عند درجات حرية $n - 2$ (حيث $n = \text{العدد الكلى للمعالم}$) . والقيمة النظرية (D) هى القيمة التى يمكن افتراضها إذا كان فرض العدم صحيحاً ، أى حالة عدم وجود الارتباط الذاتى . ولما كان توزيع (D) غير معلوم فقد اوضح ديرين وواطسن أن هذا التوزيع يتم بين توزيعين : توزيع كور وه قيم الحدس الدنيا للمعلمة ككوتوزيع كج وه القسم العليا لها . وقد ظهرت القيم العليا والدنيا في جداول لدرجات حرية ($n - 2$) عند مستوى ثقة ٠.٠٥ و ٠.٠١ .

- اذا كان $\hat{r} = 1$ كانت $k = 1$ وكان الارتباط الذاتي تام سالب.
 فاذا كانت $\hat{r} > 1$ كانت هناك درجة من الارتباط الذاتي
 السالب الذي تزيد درجته كلما زادت قيمة k .

والرسم البياني التالي يوضح المناطق المخرجة في اختبار ديرين - واطسن، الذي يتضح منه أن اختبار العدم ($r = 0$) يمكن أن يتم بطريقة غير مباشرة من خلال اختبار الفرض لمناطق $k = 2$ منطقة غير مكررة



- وتتلخص العيوب التي تؤخذ على اختبار ديرين واطسن في الآتي :
- (أ) أن المعلمة k ليست بالتراس المناسب لقياس الارتباط الذاتي إذا كان بين المتغيرات المصنفة قيم ذات فترة تأخير لتغيرات داخلية.
 - (ب) عدم إمكانية تحديد وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي إذا كانت قيمة k المحسوبة واقعة بين k_1 و k_2 عند اختبار الارتباط الذاتي الموجب.

وأما هذه الميوبة ، وأما مشاكل الحساب الكلية للصيغ الأخرى الأكثر تعقيدا ، فضل كثير من الاقتصاديين القياسيين تعديل اختبار ديكن وأطسن ليمير بالصيغة الآتية :
 معاد على التعديل أيضا عدم دقة تأثيره على مستويات المعنوية في الاختبار الأصلي
 نرفض فرض العدم (ح : ضم - صفر) إذا كانت $K < K_c$
 نقبل فرض العدم إذا كانت $K < K_c$

ومعنى ذلك أن منطقة الرفض تضمن قيم $K < K_c$ وكذلك قيم $K < K_c$.
 وهي القيم التي لم يحدد وجود الارتباط عندها من عدمه في الاختبار بصيغته الأصلية .
 (د) أن الاختبار لا يناسب إلا الميوبة البسيطة ، فلا تناسب الدرجات الأولى للارتباط التسلسلي أو الصيغ الأخرى كالصيغ غير الخطية .

(٦) معالجة الارتباط الذاتي

تتوقف طريقة المعالجة المقترحة في كل حالة على مصدر الارتباط الذاتي .
 فإذا كان المصدر هو أنغال بعض المتغيرات كان من الضروري إضافة هذه المتغيرات إلى مجموعة المتغيرات المفسرة ، والمثل إذا كان المصدر هو التوصيف الخاطيء باستخدام الصيغة الرياضية غير المناسبة كان لزاما أن تلجأ إلى الصيغة الصحيحة .
 أن أنسب الطرق في حالة وجود الارتباط الذاتي أن نعمل على تحويل البيانات الأصلية إلى الصورة التي تكوننا من الحصول على نموذج يكون التفسير العشوائي فيه خاضع لفروض طريقة الميوبات الصغرى . وبالتالي يمكن استخدام هذه الطريقة في تقدير المعالم .

نعم اختبار وجود الارتباط الذاتي يكون أنسب طرق التصحيح هي الحصول على تقدير ص ، ثم تطبيق الطريقة العادية للميوبات المفسرة على مجموعة البيانات المعولة . وتتوقف تحويل البيانات الأصلية على نمط الانحدار الذاتي .
 سنختصر هنا على حالة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى حيث

$$Y_t = \rho Y_{t-1} + \epsilon_t$$

ويكون أنسب تحويل للبيانات هو أن نطرح من المشاهدات الأصلية في كل نقطة فنية حاصل ضرب \hat{m} في قيمة التغيرات في الفترة السابقة. نسمي استخدام طريقة الميجمات الصغرى العادية لتقدير معالم المعادلة المحولة:

$$m = b + 1 \cdot m_1 + 2 \cdot m_2 + \dots + 1000 \cdot m_{1000} + q$$

$$\text{حيث } m = m_0 - \hat{m} \cdot m_1$$

$$m_1 = m_0 - \hat{m} \cdot m_1$$

$$n = 1000 + 1000$$

$$q = q_0 - m \cdot q_1 = q_0$$

طما بأن عدد المشاهدات المحولة الداخلة في التقدير سيكون $n-1$ وأن التغير العشوائي q من التعريف السابق هو متغير عشوائي غير مرتبط ذاتيا.

(٧) طرق تقدير المعالم في حالة الارتباط الذاتي

أ - طريقة المعلومات القليلة من m

أن الفرض الغالب لقيمة m في كثير من البحوث التطبيقية هو الواحد الصحيح، وذلك يمكن التحويل المناسب هو الحصول على الفروق الأولى للبيانات الأصلية ثم استخدام طريقة الميجمات الصغرى العادية في تقدير معالم المعادلة المحولة.

$$m = m_0 - m_1 (m_0 - m_1) + q$$

$$\text{حيث } q = q_0 - m_1 \cdot q_1$$

يمكننا الوصول إلى ذلك من المعادلة الأصلية:

$$m = m_0 - m_1 + m_1 + q$$

$$\text{حيث } قو = م \text{ قو} - ١ + ك,$$

هـ كـ لها خصائص المتغير العشوائي

$$\text{مفرعاً أن } م = ١$$

$$\text{تكون } قو = م \text{ قو} - ١ + ك,$$

$$\text{أو } قو - قو - ١ = ك,$$

وبالحصول على المعادلة الأصلية في فترة سابقة ثم ضربها في $م$ فإن :

$$م \text{ م} - ١ = م + م - ١ + م \text{ م} - ١ + م \text{ م} - ١$$

$$\text{أو } م \text{ م} - ١ = م + م - ١ + م \text{ م} - ١ + م \text{ م} - ١$$

نطرح هذه المعادلة من المعادلة الأصلية فإن :

$$(م - م - ١) = (م - م - ١) + (قو - قو - ١)$$

$$\text{حيث } قو - قو - ١ = ك \text{ وهو مستقل سلمياً حسب الفرض .}$$

ومن الملاحظ عند حساب الدالة أن الثابت قد حذف منها هـ والا فإن

الثابت الذي يظهر في الدالة أننا نعني أن الزمن . يظهر ضمناً فيها كتغير بمرور

بطبيعة الحال فليس هناك خطأ من إضافة الزمن إلى الدالة . فالزمن يعنى أن التغير

التابع أخذ في النمو . ولا شك أنه إذا تحقق هذا الفرض بالنسبة للظاهرة موضوع

الدراسة فإن طريقة الفروق الأولى تكون هي أنسب الطرق المستخدمة .

ومن الواضح أنه إذا كانت $م = ١$ هـ وأخذت الفروق الأولى للمتغيرات،

أدى ذلك إلى تسهيل كبير في العمليات الحسابية . ولعل هذا هو سبب تفضيل

كثير من الباحثين لطريقة الفروق الأولى أيتها وجد الارتباط الذاتي في المعادلة

الأصلية . هذا وأن كانت قيمة $م$ تقع في الحقيقة بين الصفر والواحد الصحيح . ولا

يغوتنا أن الفرض بأن $م = ١$ يختلف تماماً مع أحصاف فرض نموذج الانحدار الخطي أن

$$م = \text{صفر}.$$

مثال : قيمت داله الطلب على اللحوم خلال السنوات ١٩٤١-١٩٢٢ حيث

س ١ = سعر التجزئة ، س ٢ = استهلاك الفرد ، س ٣ = دخل الفرد .

وباستخدام البيانات الاصلية كانت الداله هي :

$$س١ = ٢٢,٨٧٣٠ - ٠,٣٨٢٦٥ س٢ + ٠,٤٩٥١٤ س٣$$

$$(٠,٨٠٣٧٧) \quad (٠,٠٦٠٢٤) \quad (٠,٠٨٠٣٧)$$

وعندما قيمت الداله باستخدام الفروق الاولى لبيانات المتغيرات حيث

$$س١ = ٥ س٢ + ١ س٣ = ٥ س٢ + ٦ س٣$$

أمكن الحصول على المعادلة الآتية :

$$س٤ = ٠,٣٨٢٥ - ٠,٤٨٩٩ س٥ + ٠,٤١٧٢ س٦$$

$$(٠,٢٠٥٤) \quad (٠,٠٣٤٤) \quad (٠,٠٣٣٩)$$

والجدول التالي يبين بيانات كل من ق ٢٢٠١ و ق ٦٥٠٤

السنة	ق ٢٢٠١	ق ٦٥٠٤	السنة	ق ٢٢٠١	ق ٦٥٠٤
١٩٢٢	٢,٣	-	١٩٢٢	٠,٣	-
٢٣	٠,٣	٠,٨	٢٣	٠,٤	٠,٨
٢٤	٠,٣	٠,٨	٢٤	٠,٣	٠,٨
٢٥	٢,٣	١,٦	٢٥	٠,٣	٠,٨
٢٦	٢,٧	١,٦	٢٦	٠,٣	٠,٨
٢٧	٢,٣	٠,٣	٢٧	١,٦	٠,٨
٢٨	١,٦	٠,٨	٢٨	١,٦	٠,٨
٢٩	٠,٣	٠,٧	٢٩	١,٦	٠,٨
٣٠	٢,٣	١,٦	٣٠	١,٦	٠,٨
١٩٣١	٣,٨	٠,٨	١٩٣١	١,٦	٠,٨

وقد استخدمت المعادلة التالية

$$\frac{\text{مجم (ق}_2 - \text{ق}_1)}{\text{مجم ق}_2} \left(\frac{1}{n} - 1 \right)$$

في

حساب نسبة نيومان وكانت قيمتها في الحالة الاولى ٢٧٦٤٦٤ ر ٠ ، وفي الحالة الثانية ١٧٣٩٥ ر ٠

والرجوع الى جدول القيم النظرية للنسبة عند مستوى ٠.٠٥ ، ودرجات الحرية ١٧ في الحالة الاولى ، ١٦ في الحالة الثانية ، نجد أن قيمة النسبة المحسوبة أولا كانت أقل من القيمة الحرجة ١٣.٢٥٣ ، مما يدل على وجود ارتباط ذاتي موجب . أما في الحالة الثانية ، التي استخدمت فيها الفروق الاولى ، فنجد أن النسبة المحسوبة تقع بين القيمتين الحرجتين ١٣.٠١٠ ، ٢.١٥٧٧ ر ٢ ، مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي .

ب - طريقة ديبرين لتقدير ρ

أقترح ديبرين الطريقة التالية لتقدير ρ ، وهي الطريقة التي تم في خطوتين ويمكن تطبيقها لأي درجة من الانحدار الذاتي . إذا فرضنا أن المعادلة الأصلية هي :

$$ص_0 = ب + ج_1 ص_1 + ج_2 ص_2 + \dots + ج_p ص_p + ق_0$$

$$\text{حيث } ق_0 = د (ق_1 - 1) + ق_2 - 1 + \dots + ق_p - 1$$

$$\text{وللتبسيط سنحمل } ق_0 = م (ق_1 - 1) + ك_0$$

الخطوة الاولى : متبداً من النموذج المعدل :

$$(ص_0 - م (ق_1 - 1)) = ب + ج_1 (ص_1 - 1) + ج_2 (ص_2 - 1) + \dots + ج_p (ص_p - 1) + (ق_0 - م (ق_1 - 1))$$

$$+ \dots + ج_p (ص_p - 1) + (ق_0 - م (ق_1 - 1))$$

ويمكن إعادة كتابة المعادلة السابقة كالتالى :

$$ص_0 = ب(1 - م) + م ص_1 + ب ص_2 - ب ص_3 + م ص_4 + \dots$$

$$ص_1 = ب(1 - م) + م ص_2 + ب ص_3 - ب ص_4 + م ص_5 + \dots$$

$$ب(1 - م) = أ$$

$$ب = أ$$

$$ب = أ م$$

فانه يمكن كتابة المعادلة السابقة كالتالى :

$$ص_0 = أ + م ص_1 + ب ص_2 - ب ص_3 + م ص_4 + \dots$$

وباستخدام طريقة الرميات الصغرى لتقدير معالم هذه المعادلة فاننا

نحصل على تقدير م ، أى $\hat{م}$ ، وهو معامل المتغير $ص_1$.

الخطوة الثانية : نستخدم تقدير م أى $\hat{م}$ فى الحصول على المتغيرات المحولة :

$$ص_1 = (ص_0 - \hat{م} ص_1)$$

$$ص_2 = (ص_1 - \hat{م} ص_2)$$

$$\vdots$$

$$ص_4 = (ص_3 - \hat{م} ص_4)$$

وهذه المتغيرات هى التى نستخدمها لتقدير المعالم فى المعادلة الاصلية

وهيها :

$$ص_0 = ب + ب_1 ص_1 + ب_2 ص_2 + \dots + ب_4 ص_4 + ك$$

وتوصلنا طريقة ديين الى تدوير ذات خصائص تطبقها كما تتميز
بكلها لجميع أحجام العينات . كما يمكن تطبيقها أيضا للترتيب الأولي

(٨) الخلاصة

وفيا إلى ملخص لما سبق ذكره عن الارتباط الذاتي .

١ - يعرف الارتباط الذاتي أو السلسلي بأنه التبعية الزمنية
للقيم المتتالية للخطأ العشوائي ق .

٢ - يقاس الارتباط الذاتي بمعامل الارتباط الذاتي :

مقدور ق_١ ق_٢ ق_٣ ...
وللمعينة البسيطة من الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى حيث

$$ق_١ = م ق_٢ - ك ق_٣$$

فان معامل الارتباط الذاتي هو :

$$م ق_١ ق_٢ - م ق_٢ ق_٣$$

٢ - وفي هذه الحالات البسيطة - الدرجة الأولى - فنان

اكلاً اختبار هو اختبار ديين - وأصله يعرف كالآتي :

$$م = \frac{م ق_١ ق_٢ - م ق_٢ ق_٣}{م ق_١ ق_٢ - م ق_٢ ق_٣}$$

٤ - الارتباط الذاتي من أهم مشاكل بيانات السلاسل الزمنية .

والارتباط الذاتي موجب في أغلب العلاقات الاقتصادية بسبب النمو الاقتصادي ودورات
الأممال . ولا يتواجد الارتباط الذاتي في حالة بيانات القطاع المستثمره إلا اذا كانت
المعينة غير عشوائية ، حيث أن هذه البيانات تحتمل نقطة زمنية معينة ، ولذا فنان
التبعية الزمنية غير قائمه في بيانات المعينات العشوائية التي تمثل القطاع المستثمر.

٥ - أن أهم مصادر الارتباط الذاتي هي :

- أ - أفعال بعض التغيرات الهامة
- ب - خطأ الصياغة الرياضية للمعادلة
- ج - أخطاء التغيرات المجمعة
- د - خطأ توصيف سلوك المتغير العشوائي ق .

٦ - تلخيص نتائج وجود الارتباط الذاتي في الآتي :

- أ - خطأ قيم المعالم عددياً ، وأن كانت غير متغيرة احتمائياً ، لاحتوائها على خطأ تظهر أهميته في العينات الصغيرة ، حيث تؤثر بوضوح القيمة الأولى للمتغير العشوائي على القيم التالية .
- ب - ظهر تباين التغير العشوائي بتقدير أقل من الحقيقة . وتظهر أهمية ذلك في حالة الارتباط الذاتي الموجب .
- ج - قبول بعض التغيرات المفردة لمعنويتها نظراً لصغر تباين تقديرات معالمها في حين أنها غير معنوية .
- د - أن هذه التباينات ليست هي الأحسن إذا ما قورنت بغيرها عند استخدام طرق القياس الأخرى .
- هـ - عدم كفاية القيم المتنبأ بها من تقديرات أمكن الحصول عليها من طريقة المربعات الصغرى المطبقة في نموذج متغيرات العشوائية مرتبطة ذاتياً .

٧ - يمالج الارتباط الذاتي وفقاً لمصدر الخطأ فإن كان سبب

أحد المصادر الثلاثة الأولى كان لزاماً أن نضيف التغيرات الهامة التي أغفلت ، وأن نصح الصيغة الرياضية ، وأن نحسن من مستوى دقة البيانات . أما أن كان الارتباط الذاتي معدوم ، أو توصيف التغير العشوائي كان الحل الأنسب هو الحصول على تقديرات بأحدى الطرق السابق شرحها ، ثم تحويل البيانات الأصلية ، واستخدام طريقة المربعات الصغرى للدالة المحولة . وتعتبر طريقة ديكن هي أنسب الطرق للحصول على تقديرهم .

مثال - الجدول التالي يوضح بيانات الواردات والناتج القوي الاجمالي بالطين جنبه

السنة	الواردات (مرو)	الناتج القوي (مرو)	الواردات المقدره مرو	الخطأ (قو - قو)	قو - قو ^١
١٩٥٠	٣٧٤٨	٢١٧٧٧	٣٦٢٦	١٢٢	-
٥١	٤٠١٠	٢٢٤١٨	٣٨٠٥	٢٠٥	٨٣
٥٢	٣٧١١	٢٢٣٠٨	٣٧٢٤	٦٣	٢١٨
٥٣	٤٠٠٤	٢٣٣١٩	٤٠٥٢	٥٣	١٠
٥٤	٤١٥١	٢٤١٨٠	٤٢١٨	١٤٧	١٤
٥٥	٤٥٦٩	٢٤٨١٣	٤٤١٧	٧٢	٢١٩
٥٦	٤٥٨٢	٢٥٣١٠	٤٦١٣	٢١	١٠٣
٥٧	٤٦٩٧	٢٥٧٩٩	٤٧٥٠	٥٣	٢٢
٥٨	٤٧٥٣	٢٥٨٨٦	٤٧٧٤	٢١	٣٢
٥٩	٥٠٦٢	٢٦٨٦٨	٥٠٤٩	١٣	٣٤
٦٠	٥٦٦٩	٢٨١٣٤	٥٤٠٣	٢٦٦	٢٥٣
٦١	٥٦٢٨	٢٩٠٩١	٥٦٧٠	٤٢	٢٠٨
٦٢	٥٧٣٦	٢٩٤٥٠	٥٧٧١	٢٥	٧
٦٣	٥٩٤٦	٣٠٧٠٥	٦١٢١	١٧٥	١٤٠
٦٤	٦٥٠١	٣٢٣٧٢	٦٥٨٧	٦٨	٨٩
٦٥	٦٥٤٩	٣٣١٥٢	٦٨٠٥	٢٥٦	١٧٠
٦٦	٦٧٠٥	٣٣٧٦٤	٦٩٧٦	٢٧١	١٥
٦٧	٧١٠٤	٣٤٤١١	٧١٥٧	٥٣	٢١٨
٦٨	٧٦٠٩	٣٥٤٢٩	٧٤٤٢	١٦٧	٢٢٠
٦٩	٨١٠٠	٣٦٢٠٠	٧٦٥٧	٤٤٣	٢٧٦

واستخدام طريقة المبيعات الصغرى العادية فاننا نحصل على دالة الواردات الآتية :

$$\text{مرو} = ٢٤٦١ + ٠.٢٨ \text{ مرو} \\ (٢٥٠) \quad (٠.٢٠١)$$

$$\text{و } ١٨٣ = ٢$$

$$\text{وكان مج قو} = ٥٧٣٠.٦٩$$

$$\text{مج (قو - قو)} = ٥٣٧١٩٢ = ٢$$

وتطبيق اختبار ديكن وألمن فان :

$$K^* = \frac{\text{مج (قو} - \text{قو} - 1)}{\text{مج قو}} = \frac{537192}{573.66} = 0.937$$

بالرجوع للجداول النظرية عند مستوى ثقة 0.05 وعدد مشاهدات = 20 ومتغير مستقل واحد ، فان $K = 0.920$ ، $K = 0.941$ ولما كانت $K > K$ من الواضح وجود ارتباط ذاتي موجب في دالة الواردات .
وتطبيق طريقة ديكن نجد أن :

$$\begin{aligned} \text{صو} &= 1. \text{ صو صو} - 1 + 1 \text{ صو} + 1 \text{ صو} - 1 + 0 \\ \text{صو} &= 110.267 + 0.6475 \text{ صو} - 1 + 0.3403 \text{ صو} - 0.2345 \text{ صو} - 1 \\ &\quad (692.8) \quad (0.29) \quad (0.10) \quad (0.13) \\ \text{تكون قيمة } 0.6475 \text{ ونستخدمها في الحصول على البيانات المحولة :} \\ \text{صو} &= (\text{صو} - \text{صو صو} - 1) \text{ صو} - 0.6475 \text{ صو} - 1 \\ \text{صو} &= (\text{صو} - \text{صو صو} - 1) = \text{صو} - 0.6475 \text{ صو} - 1 \\ \text{وباستخدام طريقة الرهعات الصغرى العادية للبيانات المحولة كانت النتيجة :} \\ \text{صو} &= 372.18 + 0.228 \text{ صو} \\ &\quad (223.0) \quad (0.2) \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} R^2 &= 0.872 \\ K &= 0.911 \end{aligned}$$

ونلاحظ أن قيمة (K) اقتربت من القيمة الحرجة (2) التي تعنى عدم وجود الارتباط الذاتي .

ثانياً - الارتباط الخطي Multicollinearity

(١) تعريف:

أن من أهم شروط استخدام طريقة المربعات الصغرى ألا يكون بين المتغيرات المفردة ارتباط خطي تام ، أى أن $R^2 = 1$ ، $R^2 = 0$ - صمدل الارتباط الخطي على وجود علاقات خطية أو قريبة من الخطية بين المتغيرات المفردة . فإذا كان معامل الارتباط بينها مساوياً للواحد الصحيح صار من المتعذر الحصول على تقديرات لكل معلمة لتوضيح أثر كل متغير على حده ، كما لا يجوز في هذه الحالة أيضاً استخدام طريقة المربعات الصغرى . وعلى العكس إذا لم يكن بين هذه المتغيرات أى ارتباط ، أى كان معامل الارتباط بينها مساوياً للصفر ، سميت هذه المتغيرات بالمتعامدة Orthogonal أى المتغيرات التي يمكن تفكيكها مساوياً للصفر . ولذا فلا يكون هناك داعياً عندئذ لتطبيق أسلوب الانحدار التعمد ، حيث أن كسل معلمة (ب) يمكن قياسها من خلال انحدار بسيط للمتغير على أحد المتغيرات المفردة ، أى أن $R^2 = 0$ (س) .

وفي الواقع أننا لا نصادف أبداً من الحالتين السابقتين . ففى أغلب الحالات نجد أن بين المتغيرات المفردة درجة من الارتباط ترجع إلى التشابه الكبير بين أغلب العوامل الاقتصادية .

أولاً يتواجد الارتباط الخطي ليس شرطاً يمكن أن يتواجد في السدوال الاقتصادية ، ولكنها ظاهرة نجدها في أغلب العلاقات بسبب طبيعة المتغيرات الداخلة في تركيبها . وإذا تواجد هذا الارتباط فليس هناك حد فاصل للدرجة التي يتضح عندها أثره على تقديرات المعالم . ومن البديهي أنه عندما يكون التفسير في متغيرين مفسرين متشابهين يصير من الصعب أن نحدد أثر كل منها منفرداً طمسى . وعلى سبيل المثال إذا فرضنا أن الانفاق الاستهلاكي للفرد أننا يتوقف طمسى دخله وأصوله الماثلة . فإذا تغير كل من هذين المتغيرين خلال فترة من الزمن بنفس

النسبة ، فان أثر احدها على الاستهلاك قد ينسب خطأ الى المتغير الآخر .
ولذا فان آثار هذه المتغيرات على الاستهلاك لا يمكن الوصول اليها نظرا
للاشتراط القوي فيها بينهما .

(٢) اسباب الازدواج الخطي

يظهر الازدواج الخطي لعدة أسباب أهمها :

أ - ميل المتغيرات الاقتصادية للتحرك معا مع مرور الزمن ، وعلى سبيل المثال
ما نلاحظه من نمو المتغيرات الاقتصادية الأساسية في أوقات التضخم ، أو فترات
النمو الاقتصادي السليم ، وأن كان بعضها يظهر بفترات تأخير ، فالدخل
والاستهلاك ، والادخار ، والاستثمار ، والأسعار ، والمال كلها
متغيرات تزيد قوتها في فترات النمو الاقتصادي وتتخفف في فترات الركود .
وهو ما يفسر النمو والاتجاه العام في السلاسل الزمنية هي من أهم اسباب الازدواج الخطي .

ب - استخدام بعض المتغيرات المفسرة بفترات تأخير كمتغيرات مستقلة
في العلاقة . لا شك أن النماذج التي بها توضع لفترات التأخير قد أعطت
نتائج مرضية في مجال الاقتصاد القياسي التطبيقي . ففي حال الاستهلاك
نجد الدخل في الفترة الحالية والسابقة ضمن المتغيرات المفسرة ، وكذلك
الحال في دوال الاستثمار . نجد توضع فترات التأخير للنشاط الاقتصادي
في الماضي قد أضفت كمتغيرات مستقلة . ومن الطبيعي أن القيم المتأخرة
لشئ معين يكون بينها ارتباط ، فالدخل في الفترة الحالية يتحدد جزئيا
عن طريق قيمته في الفترة السابقة وهكذا . ولذا فان الازدواج الخطي غالباً
ما يكون وجوده مؤكداً في نماذج فترات التأخير .

ج - جدير أن نتوجه هنا أن الازدواج الخطي وإن كان اتصالاً
أكثر ما يكون بالسلاسل الزمنية ، إلا أنه يظهر أيضاً في بيانات القطاعات
المتفرقة . فزمنه قطاع مستمر ولشقات القطاعات التحولية نجد أن المعامل

حيث π = الاستهلاك الكلي
 π_1 = الدخل في الرف
 π_2 = الدخل في الحضر
 π_3 = غيرة الدخل

يمكننا أن نتصور أن π_1 في π حيث أن الميل الحدي للاستهلاك في الحضر اعلا منه في الرف . والمطلوب تقدير معالم الدالة .
 فإذا فرضنا أن الدخل يتساوى توزيعه في كل من الرف والحضر خلال الفترة الزمنية للبحث ، أي أن $\pi_1 = \pi_2$. تحت هذه الظروف يكون من المتعذر الحصول على تقدير منفصل لكل من π_1 أو π_2 نظرا لتغير π_1 ، π_2 معا .
 يمكننا الآن احلال π_1 محل π_2 لتصبح الدالة بالشكل الآتسي :

$$\pi = \pi_1 + \pi_2 + \pi_3$$

$$\text{أو } \pi = \pi_1 + (\pi_1 + \pi_2) + \pi_3$$

بمعنى أنه إذا استقلنا أحد التغيرين المتباين لمكننا الحصول على تقدير لمجموع معامليهما ، وليس تقدير لكل من π_1 ، π_2 على حده .
 أي أننا نحصل على $(\pi_1 + \pi_2)$ ونعذر تغيير كل من π_1 ، π_2 .

أما إذا كانت π على درجة من الارتباط أي أن (صفر) π_1 ، π_2 (١)
 فان آثار الارتباط الخطي غير محدودة ، كما يتضح ذلك سواء من الدراسات النظرية أو التطبيقية في الاعتماد القياسي ، وذلك بالنسبة لقيم العالم أو أخطائها المعيارية . وأن كانت هناك نقطتين يلزم إبرازهما :

الأول : هي أن تغيرات المعالم غير متجهزة أي أن π (ث) = π حتى مع الارتباط القوي بين التغيرات المفردة . فان خاصية عدم التحيز لتغيرات طريقة السمات المفردة المعادة لا تتطلب عدم ارتباط التغيرات المفردة ، والثانية :

هى كبر الخطأ المعيارى للتقديرات بحقه عامه اذا ما تواجدت حالة الازدواج الخطى فى داله ما . وهذه الحقيقة وأن كانت مقبولة من البعض الا أنها مرفوضة من البعض الآخر . على أساس أن كل من البسط والمقام فى صيغه التباين ستأثر بحسب دوت تتضمن مجموع حوامل ضرب المتغيرات المفسره بحيث أن الحجم النهائي لتباين المعامل لا يكون كبيراً .

ويوقعنا وجود الازدواج الخطى لداله ما فى شكله خطأ التوصيف عندما نرفض تمير ما يبدو خطوه المعيارى كبيراً مادام حكننا على اهمية المتغيرات المضاهيه يتم على أساس الاخطاء المعيارية الى جانب المعايير الأخرى . فملسم سبيل المثال اذا فرضنا أن علاقة ما يكون توصيفها كما افترضتها النظرية فى الصورة :

$$ص = ب + ١ ص + ٢ ب + ٢ ص + ٢ ق + ٠$$

وفد القياس يبدأ الباحث دراسته بالمعيره البسيطه البدئية وهى :

$$ص = ١ + ١ ص + ١ ق + ٠$$
 وغالباً ما يوصلنا هذا النموذج الى نتائج معنوية ولو أن المعلمه ١ سيكون بها خطأ توصيف ناتج عن اغفال المتغير ٢ . ويتحتم التوفيق عادة بأضافة هذا المتغير . حيث أن المعادلة فى صورتها الجديدة تتفق والعلاقة الاصلية . ولكن اذا كان هناك ارتباط قوى بين ٢ ص و ٢ ب وكانت معاملها ذات اخطاء معيارية كبيرة . فإن الباحث يميل عادة الى حذف ٢ ص نظراً لكبر الخطأ المعيارى لمعلمتها . ولاغك أن حالة الازدواج الخطى ستؤدى وقتئذ الى خطأ فى توصيف العلاقة بحذف ٢ ص . بالرغم من اهمية هذا المتغير حسب الغرض الاول .

ومن ناحية أخرى لا تظهر دائماً الاخطاء المعيارية الكبيرة حتى فى الدوال التى بين متغيراتها المفسره ارتباط قوى . ودوال الانتاج مثلاً ، التى كان معامل الارتباط المتعدد فيها يزيد عن ٠.٩٠ جاءت تقديرات معاملها على مستوى البامونية المطلوه . بالرغم من أن معاملات الارتباط البسيطه بين المعامله ورأس المال كانت تتراوح بين ٠.٨٠ و ٠.٩٠ فز أغلب دوال كسب ووجلاس كانت معالم المتغيرات فيها اضعاف اخطائها المعيارية مما يؤكده معنويتها .

(٤) اختبارات الازدواج الخطى

أ - طريقة فريش المعدلة

تتوقف آثار الازدواج الخطى على درجة الارتباط بين المتغيرات المفسره ، وعلى درجة الارتباط المتعدد . ومن هنا اقترح استخدام الاخطاء المعيارية ، ومعاملات الارتباط الجزئية ، ومعامل الارتباط المتعدد في اختبار الازدواج الخطى . هذا علما بأن واحدا من هذه المقاييس لا يعتبر مؤشرا كافيا يدل على الازدواج الخطى حيث أن :-

١ - الاخطاء المعيارية الكبيرة لا تظهر دائما مع حالة الازدواج الخطى ، هذا الى جانب أن هناك اسباب أخرى كثيرة تؤدي الى كبر الاخطاء المعيارية بخلاف الارتباط الخطى بين المتغيرات المفسره .

٢ - أن الارتباط بين المتغيرات المفسره لا يلزم أن يكون قويا حتى يؤثر على قيم المعالم واخطائها المعيارية ، بمعنى أن r من 0 الى 1 على حده ليست بالقياس المناسب .

٣ - أن معامل الارتباط المتعدد قد يكون كبيرا ، والنتائج غير دقيقة وغير معنوية ، فالاشارة خاطئة والاطاء المعيارية كبيرة .

ومعنى ذلك أن كل المقاييس السابقة لازمه لاختبار الازدواج الخطى . ومن هنا اقترحت الطريقة التي تعتمد في جوهرها على طريقة خرائط الحزم لفريش . وتلخص هذه الطريقة المعدلة في الخطوات التالية :

١ - الحصول على معادلات الانحدار البسيطة بين المتغير التابع وكل من المتغيرات المفسره على حده .

٢ - اختبار النتائج التحصل عليها في ضوء المعايير الاحصائية القليلة .

٣ - اختبار المعادله التي تكون نتائجها اكثر قبولاً من بين هذه المعادلات .

٤ - وبلى ذلك اضافة المتغيرات مع اختبار آثارها على المعالم واخطائها المعيارية ومعامل الارتباط المتعدد . فاذا زادت قيمة معامل الارتباط نتيجة اضافة

المتغير الجديد دون أن تتحول أى من المعالم الى معلم غير مقبوله طبقى
اساس الاعتبارات القبلية ، كان هذا المتغير مفيداً ، وأضيف الى المعادلة
كتغير مفسر . أما اذا لم يطرأ تغيير على قيمة معامل الارتباط ، ولم يؤثر
المتغير المضاف على قيم المعالم ، حذف هذا المتغير من بين المتغيرات
المفسره . واذا أثر المتغير الجديد على اشارات قيم المعالم فصارت غير مقبولة
على اساس الاعتبارات النظرية القبلية ، دل ذلك على وجود الازدواج الخطى .
فالمتغير الجديد له اهميته ، ولكن بسبب الارتباط بينه وبين المتغيرات المفسره
الآخرى فلا يمكن اظهار أثره باستخدام طريقة المرحعات الصغرى العادية .
كما لا يعنى ذلك ضرورة حذفه من المعادلة حتى لا يصل بنا هذا الحذف الى
توصيف خاطئ . ولتصحیح مثل هذا الوضع يمكننا اتباع احدى طرق معالجة
الازدواج الخطى التى سنشرحها فيما بعد .

وتختلف هذه الطريقة عن طريقة فريش . Confluence Analysis.

في أن الأخيرة تهتم بقياس جميع معادلات الانحدار الممكنة بين المتغيرات الموجودة
في المعادلة بحمل كل متغير على التعاقب كتغير تابع يفسره باقي المتغيرات التى
تضاف تدريجياً في التحليل . ومن ذلك يتضح أن تحليل فريش يتطلب الكثير من
الحسابات مما يصعب معه مقارنته النتائج في النهاية .

مثال : في الجدول التالى بيانات عن الاتفاق على الملابس ، والدخل
التصرفي ، والاصول السائلة ، والرقم القياسى لاسعار الملابس ، والرقم القياسى
العام للاسعار ، خلال الفترة من ٥٩ - ١١٦٨ . والمطلوب قياس العلاقة
الطلب على الملابس .

$$(٣) \quad \hat{ص} = \hat{ج} + \hat{ح} + \hat{س} = ٢١١ + ٣٢٧ \text{ من } ١٦٧ - ٠٤$$

$$(٠٨١) \quad (٠٢-٢)$$

$$(٤) \quad \hat{مر} = \hat{د} + \hat{س} = ٥٣٥ - ١٦٢ \text{ من } ١٧٧ - ٢١$$

$$(٢٦٣) \quad (٠٢-٣)$$

وتكون الخطوة الاولى هي اختيار معادلة الانحدار الاولى من $\hat{د} = \hat{س}$ (٣) حيث أن المدخل التصرفي يعتبر أكثر المتغيرات المفسرة أهمية خلال فترة الدراسة ثم نضيف المتغيرات الأخرى تدريجياً في المعادلة وفيما يلي نتائج الإضافات:

ب	ج	ح	س	د	ر
(س)	(س)	(س)	(س)	(س)	(س)
ص = د (س)	١٢٤ - ١١٨	-	-	-	١٩٥ - ٢١
	(٣٧) (٠٠٢)				
ص = د (س) + س	٤٠ - ٢٦	٣٦ -	-	-	١٩٦ - ٢١
	(٩٢) (٠١)	(٧) (٠٢)			
ص = د (س) + س + ح	٩٤ - ٢٨	٣٤ - ٣٦	٣٧ -	-	١٩٦ - ٢١
	(١٧) (٥)	(٢) (٠٢)	(٦) (٠٢)	(٥) (٠٢)	
ص = د (س) + س + ح + س	٧٦ - ١٠٤	٨٨ -	١٩ - ٣١	١٩٢ - ٢١	٢١
	(٢) (٦)	(١) (٠٢)	(٧) (٠٢)	(١٢) (٠٢)	
ص = د (س) + س + ح + س + د	٣ - ١٣	١٧ - ١٩	١٥ - ٣٤	١٩٨ - ٢١	٢٤
	(٧) (٠٣)	(٩) (٠٢)	(٥) (٠٢)	(١٥) (٠٢)	

(٥) معالجة الازدواج الخطى

تتوقف اساليب معالجة الازدواج الخطى ، اذا وجد في احدى الدوال ، على درجة هذا الازدواج ، ومدى توفر البيانات ، واهمية المتغيرات التي تحييت في هذا الازدواج ، واخيرا الغرض من قياس الدالة . ويرى البعض ان كان قبول هذه المشكلة أن كان تأثيرها سلبا على تقديرات المعالم ، ويقترح البعض الآخر حذف المتغيرات غير الهامة من الدالة أن ظهر تأثيرها بسبب وجود الازدواج الخطى . اما اذا أثرت هذه المشكلة على بعض المعالم دون البعض الآخر أمكن استخدام المعالم التي لم تتأثر في انماذج التنبؤ أو صياغة السياسات التي تتطلب المعالم الهيكلية بدقة . هذا وأن كان من الممكن الاستغناء من جميع المعالم في الانماذج التنبؤية بشرط أن تستمر ظاهرة الازدواج الخطى خلال فترة التنبؤ .

أما اذا كان للازدواج الخطى أثره الواضح على تقديرات معالم المتغيرات الهامة فلا بد من اتباع احدى الطرق الآتية للتحجيج :-

أ - استخدام الطرق القياسية التي تعتمد على المعلومات الكمية الخارجية . ومن أهم هذه الطرق : طريقة المربعات الصغرى المقيّدة (Restricted) - طريقة الجمع بين بيانات القطاع المستعرض واللامتعرض الزمنية ، وهي في الواقع حالة خاصة من طريقة المربعات الصغرى المقيّدة - أسلوب ديون لتعميم المربعات الصغرى - طريقة التقدير المختلطة التي اقترحها ثيل وجولد بيرجر ، وهي طرق عامة يمكن استخدامها بحرف النظر عن وجود العلاقات الخطية بين المتغيرات المعززة .

ب - زيادة حجم العينة حيث يؤدي ذلك الى تصغير التباينات الكبيرة بين المعالم المقيّدة في المعادله ، لأن التباينات تتناسب عكسيا مع حجم العينة . ويكون هذا صحيحا أن كان الازدواج الخطى واجما السى

أخطاء القياس ، وكذلك في حالة وجود الارتباط بين بيانات العينة الأصلية
للتغيرات المعزولة و بين بيانات المجتمع .

ج - أحلال متغيرات ذات فترة تأخير محل بعض المتغيرات
المعزولة ، وقد اتجه كثير من الباحثين الى اتباع هذا الأسلوب في السنوات
الآخيرة . فأنماط الاستهلاك للأفراد مثلا تتوقف على كل من الدخل
الحالي والسابق ، وهذا وأن كانت مستويات الدخل الحالية لها أثرها
الكبير على قوائم الاستهلاك بخلاف مستويات الدخل في الماضي البعيد .
وتكون الدالة بالصورة :

$$ص_و = ب + ب_١ ص_و + ب_٢ ص_و - ١ + ب_٣ ص_و - ٢ + \dots + ق_و$$

ومن الواضح أن قيم ص_و ، ص_و - ١ ، ص_و - ٢ ، ... المتعاقبة
لاي متغير معزول يكون الارتباط بينها قويا . ويمكن معالجة الازدواج الخطي
في هذه الحالة باستخدام اقتراح كويك (Koyck) بأحلال قيم من ذات فترات
التأخير بقيمة واحدة للمتغير التابع بفترة تأخير أي أن :

$$ص_و = ب + ب_١ ص_و + م ص_و - ١ + (ق_و - م ص_و - ١)$$

د - إضافة معادلات جديدة للنموذج تشرح العلاقات القائمة
بين المتغيرات المعزولة مع بعض المتغيرات الجديدة ، وهذا تحصل على
نموذج من المعادلات الآتية . وفي حالة تمييز هذا النموذج يمكن تقدير معالمه
بأحدى طرق التقدير المناسبة . فطريقة المصفوفة يمكن أن تذلل
مشكلة الازدواج الخطي للمعادلة الأصلية بشرط أن يكون النموذج الجديد مميزا .

(٦) الازدواج الخطي والتمييز

بين الازدواج الخطي وحالة عدم التمييز under-identification

علاقة قوية ، بالرغم من أن الازدواج الخطي يهتم بقيم المتغيرات المعزولة في حينه

ما هـ . بينما يهتم التمييز بهيكل النموذج بحرف النظر عن حجم العينة ونوعها ومحتوياتها .

وفي كلتا الحالتين هناك علاقات عديدة بين المتغيرات تنم تحدد يد معالم العلاقة بالازدواج الخطي كعدم التمييز يخلق الصعوبات عند التقدير . من الملاحظ أن توصيف النموذج قد يكون صحيحا هـ ولكن تقدير المعالسم الهيكلية يتأثر بوجود الازدواج الخطي وعدم تمييز النموذج .

وطى سبل المثال فان دالة الاستهلاك يمكن توصيفها بالشكل الآتى من واقع النظرية الاقتصادية :

$$س = ب + ب١ ص١ + ب٢ ص٢ + ف$$

- حيث ص١ = دخل الفلاحين
- ص٢ = دخل غير الفلاحين
- ب١ = الميل الحدى للاستهلاك في قطاع الزراعة .
- ب٢ = الميل الحدى للاستهلاك في قطاع الحضر .

فالتوصيف صحيح هـ ب١ \neq ب٢ وغالبا ما تكون ب١ $>$ ب٢ لان الميل الحدى للاستهلاك في الريف أقل منه في الحضر . أما اذا ارتبطت ص١ هـ ص٢ بعلاقة $ص١ = \frac{1}{\gamma} ص٢$ خلال فترة البحث فصار من المتعذر قياس الداله بسبب الازدواج الخطى .

وصفه عامه اذا تغير متغيرين أو أكثر بنفس نمط التغير هـ أمكن اعتبارها وكأنها متغير واحد من وجهة النظر الاحصائية . فمثل هذه البيانات ليس بينها استقلال التغير الذى يمكننا من ابراز أثر كل متغير على حده .

(٢) الازدواج الخطى وخطاً توصيف المتغيرات (تحيز التوصيف)

يعتبر الازدواج الخطى من أهم معادير خطأ المعالم . ويعتمد الباحثون عند بناء النماذج الى حذف المتغيرات من الدوال المختلفة بهدف تجنب نتائج الازدواج الخطى . ولا شك أن هذه الخطوط ستؤدى الى خطأ توصيف النموذج حيث أن حذف المتغيرات سيؤثر على قيم معالم المتغيرات الباقية . فقد يتجنب الباحث بحذف المتغيرات وجود الازدواج الخطى ، أو عدم التمييز ، ولكنه سيتعرض الى خطأ التوصيف في المعالم .

وستعرض هنا الى نتائج خطأ التوصيف في دالة بسيطه حذف منها متغير ما خطأ . اذا فرضنا أن الدالة الاعلى التى تشرح التفسيرات فى صهى :

$$(1) \quad صه = ب_1 م_1 + ب_2 م_2 + ق$$

وسواء لجعلنا بالصورة الاعلى للعلاقة أو بسبب الازدواج الخطى يحذف المتغير من من الدالة وتطبق طريقة المربعات الصغرى للمعادله الجديدة :

$$(2) \quad صه = ب_1 م_1 + ق$$

من الواضح أن ب₁ تختلف عن ب₁ . وللحصول على الفرق الحقيقى بين المعلمتين نتبع الآتى :

$$1 - باستخدام طريقة المربعات الصغرى في تقدير معالم الدالة الجديدة (2) التى اخطئ توصيفها فاننا نحصل على ب₁ = $\frac{مج م م_1}{مج م_1}$$$

ب - وتكون المعادلات الاسمية للنموذج الاعلى (1) الصحيح

التوصيفهى :

$$\begin{aligned} \text{مجموع } \text{مجموع} &= \text{ب}_1 \text{ مجموع } \text{مجموع}^2 + \text{ب}_2 \text{ مجموع } \text{مجموع}^2 \\ \text{مجموع } \text{مجموع} &= \text{ب}_1 \text{ مجموع } \text{مجموع}^2 + \text{ب}_2 \text{ مجموع } \text{مجموع}^2 \end{aligned}$$

نقسم المعادلة الأولى على مجموع مجموع^2 نحصل على :

$$\frac{\text{مجموع } \text{مجموع}^2}{\text{مجموع } \text{مجموع}^2} = \text{ب}_1 + \text{ب}_2$$

ولما كانت $\text{ب}_1 = \frac{\text{مجموع } \text{مجموع}^2}{\text{مجموع } \text{مجموع}^2}$ ، وكانت $\frac{\text{مجموع } \text{مجموع}^2}{\text{مجموع } \text{مجموع}^2}$ هي ميل انحدار

مجموع على مجموع ، أي المعامل (١) في الدالة : $\text{مجموع} = \text{ب}_1 \text{ مجموع}$

وبدل ذلك على أن (ب_1^*) في المعادلة الجديدة (٢) التي اخطئنا
نوصفها يختلف عن (ب_1) معامل المعادلة (١) الصحيحة التوصيف ، ويكون خطأ
التوصيف هو :

$$(\text{ب}_1^* - \text{ب}_1) = (\text{ب}_1 - \text{ب}_1)$$

ومن تعريف النموذج الأعلى الصحيح نعلم أن ب_1 هو صفر . ومعنى
ذلك أن $\text{ب}_1 = \text{ب}_1$ إذا كانت $\text{ب}_1 = \text{صفر}$ ، أي إذا كانت $\text{مجموع} = \text{مجموع}$ غير مرتبط
على الإطلاق أي إذا كانا متعامدين . ولكننا لا نتوقع ، في الحقيقة ، وجود
متغيرات متعامدة في نموذج اقتصادي نظراً لتشابه المتغيرات الاقتصادية . مما
يدل على أن حذف المتغيرات من الدالة سيوصلنا إلى تقديرات متحيزة للمعامل
المتغيرات بالمعادلة .

ويمكن تطبيق ما سبق على الدوال التي بها عديد من المتغيرات المفسره كالتي تظهر في المعادلة التالية :

$$ص = ب_1 ص_1 + ب_2 ص_2 + ب_3 ص_3 + ق$$

فإذا حذف المتغيرين $ص_1$ و $ص_2$ خطأ ، فأننا سنحصل على تقدير $ب_3$:

$$\frac{\text{مجموع } ص_1}{\text{مجموع } ص_2} = ب_3$$

الذي سيكون متحيزا تحيز التخصيف بالمقدار :

$$\text{التحيز} = (ب_1 - ب_1) = ب_1 + \frac{\text{مجموع } ص_1}{\text{مجموع } ص_2} ب_2 + \frac{\text{مجموع } ص_1}{\text{مجموع } ص_2} ب_3$$

$$ب_1 + ب_2 + ب_3 = ١$$

$$\text{حيث } ١ = \text{معامل انحدار } ص_1 \text{ على } ص_2$$

$$١ = \text{معامل انحدار } ص_2 \text{ على } ص_3$$

وبصفه عامه فان التحيز الموجود في تقدير احد المعالم هو نتيجة حسد في بعض المتغيرات المفسره ، انما يتوقف على معالم المتغيرات الحدوده والعلاقات بين المتغيرات الموجوده والحدوده ، فهو مجموع حواصل ضرب معالم المتغيرات الحدوده في معالم معادلات انحدار المتغيرات المفسره الحدوده على المتغيرات المفسره الحدوده .

كما ان حذف المتغيرات المفسره المناسب له تأثير آخر يتضح في المهمه

تباين البواقي ، $مج ق$ / $ن - ط$ ، بتقدير أكبر من الحقيقه ، وما ينتم عن ذلك

من أن تكون الأخطاء المعيارية للمعالم أكبر من حقيقتها . ويؤدي ذلك إلى عسدم
دقة تقديرات معالم المتغيرات الموجودة بالمعادله .

ويجدر أن ننبه هنا إلى أن إضافة متغيرات غير مناسبة للداله لا يؤدي إلى
ظهور تحيز في تقديرات المعالم . وأن كان تباین هذه التقديرات سوف لا يكون
دقيقا .

Identification

التأنيذ - التمييز

(١) نماذج المعادلات الآتية Simultaneous - equation models.

يحدد بنا قبل الكلام عن مشكلة التمييز أن نعرف باختصار نماذج المعادلات الآتية في صورتها الهيكلية ، والمختزلة .

إذا كانت العلاقة القائمة بين متغيرين Y و X ، ربالصورة $Y = D$ (س) ، $X = D$ (س) أيضا ، كان من الضروري أن نعرّف هذه العلاقة في صورة نموذج تتعدد معادلاته حيث تظهر كل من Y و X كمتغيرات داخلية إلى جانب متغيرات أخرى مفسرة . ويسمى النموذج في هذه الحالة بنموذج المعادلات الآتية .

وفيما يلي شرح بسيط للصورتين الهيكلية والمختزلة .

أ - النماذج الهيكلية

النموذج الهيكلى هو عبارة عن المجموعة الكاملة من المعادلات التى تشرح هيكل العلاقات الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية . وتشرح المعادلات الهيكلية المتغيرات الداخلية كدوال لمتغيرات داخلية أخرى ومتغيرات محددة وكذا للاضطرابات وهى متغيرات عشوائية .

والمثال التالى لنموذج بسيط لاقتصاد مغلق :

$$Y = A + Y_1 + Y_2 + Y_3$$

$$Y = B + Y_1 + Y_2 + Y_3 + Y_4$$

$$Y = C + Y_1 + Y_2$$

والمعادلة الأولى هى معادلة الاستهلاك والثانية معادلة الاستثمار، والثالثة هى معادلة تمريريه . والنموذج متكامل حيث أنه يتكون من ثلاث معادلات في ثلاث متغيرات داخلية Y ، X ، Z . كما يحتوى النموذج على متغيرين محددين

والثانية : تتطهر في حل النموذج الهيكلي وأظهار التغيرات الداخلية بدلالة التغيرات العددية والمعالم الهيكلية والبواقي . وتكون المصفوفة المختزلة للنموذج الهيكلي السابق هي :

$$مرد = \frac{1}{1 - 1 - 1} + مود = \frac{2}{1 - 1 - 1}$$

$$= \frac{1 + 2 - 1}{1 - 1 - 1}$$

$$مرد = \frac{1}{1 - 1 - 1} + مود = \frac{(1 - 1)}{1 - 1 - 1}$$

$$= \frac{2 - 1 + 1}{1 - 1 - 1}$$

$$مرد = \frac{1}{1 - 1 - 1} + مود = \frac{2}{1 - 1 - 1}$$

$$= \frac{2 + 1}{1 - 1 - 1}$$

من الواضح أنه حتى تحقق المصفوفتين فإن العلاقات الآتية بين المعالم (٣) والمعالم الهيكلية لابد وأن تتحقق وهي :

$$\frac{1}{1 - 1 - 1} = ٣ , \quad \frac{2}{1 - 1 - 1} = ٣$$

$$\frac{٢}{١ - ١ - ١} = ٢٢$$

$$\frac{٢ (١ - ١)}{١ - ١ - ١} = ١٢$$

$$\frac{١}{١ - ١ - ١} = ٢٢$$

$$\frac{٢}{١ - ١ - ١} = ١٢$$

ونورد فيما يلي استنتاج معالم الصيغة المختزلة :

(أ) بإحلال كل من ص و هـ في المعادلة الهيكلية الثالثة من النموذج تكون :

$$٢ = (١ + ٢) + (١ + ٢) + (١ + ٢) + (١ + ٢) + (١ + ٢)$$

وبعادة ترتيب الحدود نحصل على :

$$٢ = \frac{١}{١ - ١ - ١} + \frac{٢}{١ - ١ - ١} + \frac{٢}{١ - ١ - ١} + \frac{٢}{١ - ١ - ١} + \frac{٢}{١ - ١ - ١}$$

وهي الصيغة المختزلة للمعادلة الهيكلية الثالثة .

(ب) بإحلال هـ في دالة الاستهلاك نحصل على :

$$ص = (١ + \frac{٢}{١ - ١ - ١} + \frac{٢}{١ - ١ - ١} + \frac{٢}{١ - ١ - ١} + \frac{٢}{١ - ١ - ١} + \frac{٢}{١ - ١ - ١}) + (١ + ٢) + (١ + ٢) + (١ + ٢) + (١ + ٢) + (١ + ٢)$$

أي أن :

$$ص = \frac{١}{١ - ١ - ١} + \frac{٢}{١ - ١ - ١} + \frac{٢}{١ - ١ - ١} + \frac{٢}{١ - ١ - ١} + \frac{٢}{١ - ١ - ١} + \frac{٢}{١ - ١ - ١} + \frac{٢}{١ - ١ - ١} + \frac{٢}{١ - ١ - ١} + \frac{٢}{١ - ١ - ١} + \frac{٢}{١ - ١ - ١}$$

وهي دالة الاستهلاك المختزلة .

(ج) بإحلال Y في دالة الاستثمار فان :

$$S_0 = B_1 \left(\frac{2B_2}{1 - A_1 - B_1} + Y_0 \frac{1}{1 - A_1 - B_1} + \frac{Q_1 + Q_2}{1 - A_1 - B_1} \right) + Y_0 + Q_1 + Q_2$$

أي إن :

$$S_0 = \frac{B_1(1 - A_1)}{1 - A_1 - B_1} Y_0 + \frac{B_1}{1 - A_1 - B_1} Y_0 + \frac{Q_1 + Q_2 + A_1 Q_1}{1 - A_1 - B_1}$$

وهي الصيغة المختزلة لدالة الاستثمار .

وتفسير معالم الصيغة المختزلة الاثر الكلي ، المباشر وغير المباشر ، للتغير في المتغير المحدد على التغيرات الداخلية ، بعد أن تأخذ في الاعتبار الآثار المتداخلة بين التغيرات الداخلية المتجاورة ، بينما تدل المعالم الهيكلية على الاثر المباشر في نطاق قطاع واحد للاقتصاد . وعلى سبيل المثال فان (١٤٣) تفسير أثر زيادة وحده واحد في Y_0 على قيمة الاستثمار .

ويتكون هذا الاثر من جزئين : الاول وهو الاثر المباشر على الاستثمار من خلال المعلم B_1 التي جاءت في معادلة الاستثمار الهيكلية ، والثاني عبارة عن الاثر الاضافي الذي يرجع الى أن الزيادة في Y_0 تؤثر على S_0 ، وأن (S_0) تؤثر على (Y_0) الذي يؤثر بدوره على (S_0) ، وفي النهاية فان (Y_0) تؤثر على (S_0) الذي يؤثر بدوره على (Y_0) وبالتالي على (S_0) . ومعنى ذلك أن الاثر الكلي Y_0 الذي يقاس بالمعلم (١٤٣) ، للتغير Y_0 على S_0 يمكن تجزئته الى الاجزاء التالية :

$$(\frac{B_1}{1 - A_1 - B_1} + 1) B_1 = \frac{B_1(1 - A_1)}{1 - A_1 - B_1} = ١٤٣$$

$$= \frac{13 \cdot 13}{13 - 1} + 13$$

الاثـر الكلى = الاثـر المباشـر + الاثـر غير المباشر

ومن أجل ذلك فإن معاملات الصيغة المختارة تستخدم في التنبؤ وفي وضع الإسـس التحـد بـاية للمياسات الاقتصادية حيث تعبر عن الاثـر الكلى للتغير في المتغيرات الخارجية على المتغير التابع.

ومن التمريرين السابقين للنموذج المختزل يمكننا الحصول على تقديرات لمعامل الصيغة المختارة بطريقتين :

الاولى : التقدير المباشر

ويمكن الحصول عليه باستخدام طريقة المرحلات الصغرى العادية بعد عرض كل المتغيرات الداخلية كدوال في المتغيرات المحددة في النموذج . وتسمى طريقة التقدير في هذه الحالة للحصول على قيم (٤) بطريقة المرحلات الصغرى دون قيود (L S N R) حيث أنها لا تأخذ في الاعتبار معلومات عن المعالم الهيكلية بمعنى أنها تستخدم اية قيود يمكن أن يفرضها شكل النموذج الهيكلى . وعلى سبيل المثال فإن المعلومات الخاصة بكون بعض معالم المعادلات الهيكلية تعبر مساوية الصفر إذا كانت متغيراتها لم تدخل في المعادلة لا تأخذها طريقة المرحلات الصغرى دون قيود . ومعنى ذلك أن هذه الطريقة لا تتطلب معلومات كاملة عن النموذج الهيكلى وإنما كل ما تتطلبه هو بعض المعلومات عن المتغيرات المحددة التى تظهر في النموذج .

الثانية : التقدير غير المباشر

لاحظنا ما سبق أن هناك علاقة محددة بين معالم الصيغة المختزلة ومثيلاتها الهيكلية . ومعنى ذلك أنه يمكننا الحصول أولاً على تقديرات للمعالم الهيكلية باستخدام طريقة التقدير المناسبة ثم احلال هذه التقديرات في العلاقات المشار إليها للحصول بطريقة غير مباشرة على قيم (γ) ، أى أن هذه الطريقة تتم في ثلاث خطوات :

١ - حل نموذج المتغيرات الداخلية بحيث تحتوى كل معادلة فقط على المتغير المحدده المعسره . ويتم ذلك بالاحلال المستمر للمتغيرات حتمى نصل الى الصيغة المختزله لجميع المعادلات فنحصل في النهاية على المعادلات الستى توضح العلاقة بين معالم γ ، β ، γ .

٢ - الحصول على تقديرات للمعالم الهيكلية باستخدام اية طريقة تقدير قياس مناسبه .

٣ - احلال قيم β ، γ في المعادلات التى تربط بين المعالم ، والتي أمكن الوصول إليها في الخطوة الاولى للحصول على تقديرات معالم الصيغة المختزلة .

وهذه الطريقة وأن كانت معقدة بعض الشيء إلا انها تتميز عن طريقة التقدير المباشر دون قيود (L S N R) من حيث كفاءة التقدير ، وأمكان أخذ التغيرات الهيكلية التى تتم باستمرار على مر الزمن ، في الاعتبار عند التقدير .

(٢) تعريف مشكلة التميز

التميز مشكلة تهتم بصياغة النموذج وليس بتقديره أو تقييمه .
فيقال أن النموذج تميز إذا كانت صيغته الاحصائية وحيدة . ويمكننا
من الحصول على تقديرات وحيدة لمعالمه . وإذا كان النموذج غير متميز
فإن تقديرات معالم العلاقات المقيسة من المعينات يمكن أن تنسب للنموذج
موضوع الدراسة ، أو لنموذج آخر ، أو لخليط من النماذج .

وبصاغ النموذج القياسي غالباً في شكل مجموع من المعادلات
الآتية . يسمى النموذج كاملاً إذا انتهى على عدد من المعادلات المستقلة
بعدد المتغيرات الداخلية على الأقل . المقصود بالاستقلال هنا أنه لا يمكن
احتمالية استنتاج معادلة أخرى تحتوي على نفس المتغيرات الموجودة في المعادلة
المطلوب تمييزها . ولتمييز النموذج لابد وأن يكون هذا النموذج كاملاً ، وأن تتميز
كل معادلة من معادلاته .

وليزداد تصورنا لمعنى مشكلة التميز نأخذ مثلاً مسبقاً
نظرية توازن السوق . نفترض النموذج التالي البسيط لسوق احدى السلع :

$$ط = ب + ب١ ع + ق١$$

$$ص = أ١ + أ٢ ع + ق٢$$

$$ط = ص$$

حيث ط = الكمية المطلبة ، ص = الكمية المعروضة

ع = السعر

والمعادلة الاولى هي دالة الطلب ، والثانية هي دالة

العرض ، والثالثة هي شرط توازن السوق . ويحتمل هذا النموذج كاملاً

حيث أنه يتركب من ثلاثة معادلات لثلاث متغيرات داخلية هي ط ، ص ، ع .

والسؤال الآن هل كل معادلة مميزة .

وللعصول على تقديرات لكل من p و q هم ، وهي معالم معادلة
 الطلب ، تستخدم مادة السلاسل الزمنية للكميات المشتراة من السلعة ، طمنا
 بأن الكميات المشتراة تساوى الكميات الباعة ضد سعر معين ، ونجعل البيانات
 السوقى نقاط توازن العرمر والطلب ضد السعر السائد و السوق و نقطه زمنيته
 معينة . وتدل السلاسل الزمنية على هذه من بيانات الكميات المطلوبة (ط) ، والكميات
 المروضة (ص) و نعرض الوقت ضد السعر السائد و السوق . وإذا استخدمت
 هذه البيانات و التقدير فان الدالة التي نسمى الى قياس مالمها هي و الحقيقة
 الدالة (د) و (م) . وهذه الدالة قد تكون دالة الطلب أو دالة العرمر . ان كيف
 نتأكد أى الدالتين هي موزوم القياس . بمعنى أنه اذا ادعى باحث أن الدالة
 القيمة هي دالة الطلب ، وادعى آخر انها دالة العرمر فأبها يكون على
 حزم من دلائل . من الواضح أنه لا بد لنا من معايير تمازنا على التحق من
 أن المعالم القيمة تنسب الى احدى الدالتين وليست الى الاخرى . هذه المعايير
 هي شروط التمييز التي سأأتى شرحها فيما بعد . ومن ناحية اخرى وسأنا
 بمادةنا شكل الاختبار و بغير الاحيان على حل هذه المشكلة . فان تجمعت
 النقط حول خط هابط نحو اليمين كانت البيانات لتعنى طلب . وأن افترست
 من خط صاعد ذلك البيانات على أنها لتعنى عرض . أما اذا كانت النقط
 مبعثرة ما كانت لهذا أو لذلك . ونظرا لان هذا الحل ليس بالضرورة صحيحا .
 كان ولا بد من التعرف على المواليد الاخرى التي تؤثر على العرمر والطلب .
 أن أى نموذج ، كالسابق ذكره ، والذي يظهر فيه عرض التغيرات المستمرة
 و كل معادله ، يجعل قياسا احتماليا . ولما كان العرمر والطلب يتحددان
 من طريق عدد من المواليد الاخرى بخلاف السعر ، وتجب التغيرات و مسنده
 المواليد و انتقال التغيرات ، كان من الضروري توافر المعلومات من انتظام
 هذه التغيرات حتى يتسنى تمييز معالم هذه العلاقات . ويصح من السهل
 الآن أن نرى أن شكل الانتشار الذي نتجت عليه النقط الستة للتغير
 له ، ع نحو خط هابط لا يتحول بكثير مثلا له الى طلب ، بالرغم من الانسحاب

القوى بين ك ، ع حيث أن بيانات هذين المتغيرين قد تولدت نتيجة تقاطع منحنيات العرض والطلب المتقلص .

أن استخدام مثل هذه البيانات لقياس العلاقة بين ك ، ع أن للدالة ك = د (ع) سيوصلنا الى ارتباط سالب قوى ، معلمه سالب ، والى دالة طلب غير حقيقية . أن الدالة المقيسة في هذه الحالة هي خليط من قوى العرض والطلب ، وتكون مماثلها خليط أيضا من معالم الدالتين . كل ذلك نتيجة انقلاص العوامل الاخرى التي تسببت في انتقال دوال العرض والطلب .

أما اذا توافرت المعلومات عن العوامل الاخرى المحددة لانتقصال منحنيات العرض والطلب لا يمكن تمييز الدالة التي تخصها البيانات . والمثال على ذلك حالة ظهور منحنى الطلب مستقرا الى حد ما خلال فترة البحث ، نظرا لان العوامل الاخرى التي تؤثر فيه ، كالدخل والادوات والاسعار البديلية بقيت ثابتة تقريبا . بينما يكون انتقال العرض واضحا بسبب التغير في العوامل الاخرى المؤثرة كالظروف الجوية مثلا . أن مثل هذه الظروف تجعل البيانات مميزة لدالة الطلب . وتنطبق هذه الحالة على أغلب السلع الزراعية التي يتأثر العرض منها بتقلبات الجو الشديدة . بينما الطلب عليها لا ينتقل كثيرا على مر الزمن . فمن الملاحظ انخفاض مرونة الدخل ، وعدم تغير ادوات المستهلكين للسلع الزراعية . ويظهر ذلك في الشكل التالي (د) .

ومن ناحية اخرى قد يكون العرض مستقرا بينما ينتقل الطلب بوضوح بسبب تغير الادوات والدخول . وتحت هذه الظروف فان البيانات المتولدة عن تقاطع قوى العرض والطلب ستميز دالة العرض ، كما هو واضح في الشكل التالي (ب) .

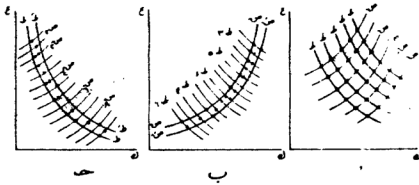
أما اذا انتقل كل من العرض والطلب بشكل ملحوظ أدى ذلك الى حصولنا على نقاط مبعثرة في شكل الانتشار كما يتضح في الشكل (أ) . وبالرغم من ذلك فقد يكون من الممكن تمييز كل من الدالتين أو احدها اذا ما توصلنا الى العوامل المسببة في هذا الانتقال - فإذا انتقل الطلب نتيجة تغير الدخل

وانتقل العرصر نتيجة تغير الظروف الجوية وصار النموذج بالصورة التالية :

$$ط = د (ع ، ي)$$

$$ص = د (ع ، س)$$

أمكن تمييز كل من الدالتين بالرغم من بعبثرة البيانات في شكل الانتشار .



ونخلص من ذلك كله أنه اذا رغب الباحث في قياس دالة معينة مسن نموذج المعادلات الآتية ، فان الدالة لابد وأن تكون مستقرة نوعا ما خلال فترة البحث ، بمعنى أن انتقالها يكون في حدود ضيقة بالنسبة الى العلاقات الأخرى في نفس النموذج . فيكون من الممكن إذن قياس دالة الطلب اذا كانت مستقرة نوعا ما ، بينما دالة العرصر تظهر تغيرا واضحا . ويتحقق هذا الشرط اذا تغيرت بعض العوامل التي لم تتضمنها دالة الطلب بشكل ملحوظ ، مما يتسبب عنه انتقال دالة العرصر أو اية دوال أخرى . بمعنى أنه لتمييز دالة الطلب لابد من تغير بعض العوامل التي غابت عنها ، وظهرت في دالة العرصر خلال فترة البحث . والمثل لتمييز دالة العرصر لابد من تغير العوامل التي غابت عنها ولكنكحسا أو على دالة الطلب . وهذا يكون أساس مفهوم التمييز هو : يتوقع تمييز دالة ما على التغيرات الغائبة منها ، بينما تكون هذه التغيرات في نفس الوقت مؤثرة على الدالة أو الدوال الأخرى في النموذج ، بمعنى أنه يمكننا تمييز دالة ما بالتغيرات التي لم تظهر فيها .

زيادة في توضيح المشكلة نسوق الآن مثالا لداله معينة تتميز بالدالة
ما تنتمي الى مجموعة من المعادلات الآتية اذا كانت هذه الداله لها صيغة
احصائية وحيدة ، أى اذا لم يوجد بالنموذج معادلة اخرى ، أو أى معادلة
يمكن الحصول عليها جبريا من المعادلات الاخرى بالنموذج ، وتحتوى على
نفس المتغيرات التى تظهر في المعادلة المطلوب تمييزها . ولتوضيح هذا
التعريف نمرع نموذج السوق لاحدى السلع ومعادلاته هي :

$$\begin{aligned} (1) \quad & ط = ب + ١٠ ع + ١ ق \\ (2) \quad & ص = أ + ١٠ ع + ١ ق \\ (3) \quad & ط = ص \end{aligned}$$

والسؤال الآن : هل التقديرات التى نتحصل عليها باستخدام بيانات خمس
الكميات المظلمة والممر يمكن تمييزها كمعالم حقيقية للطلب ب ، ب ، اذا عرشنا
في المعادلة الاخرى عن الكميات مرقاننا نحصل على :

$$(4) \quad ط = أ + ١٠ ع + ١ ق$$

ومعنى ذلك حصولنا على معادلتين الاولى والرابعة لهما نفس
الصيغة الاحصائية مع احتوائها على نفس المتغيرين ط ، ع وأن ظهرت معالم
الطلب ب ، ب في الاولى ، وظهرت معالم العرض أ ، أ في الرابعة .
بمعنى ذلك انه اذا ما استخدمت بيانات ط ، ع للحصول على انحدار ط على ع
نما نؤكد لدينا أن التقديرات التى نحصل عليها هي حقيقة ب ، ب أو أ ، أ .
معادلة الطلب لم تكن لها صيغة احصائية وحيدة ولذا فان معالمها غير مميزة
احصائيا .

وبالطرق الجبرية يمكننا ايضا الحصول على عدد من المعادلات
التي لها نفس الصيغة الاحصائية كداله الطلب . فاذا صرنا المعادلة (١) على
ثابت ١٠ والمعادلة (٤) في ثابت آخر ١٠ فاننا نحصل على :

$$\begin{aligned} ط &= ب + ١٠ ع + ١ ق \\ ط &= أ + ١٠ ع + ١ ق \end{aligned}$$

والجسم نحمل على :

$$(م_1 + م_2) ط = (م_1 ب + م_2 أ) + (م_1 ب + م_2 أ) ع + (م_1 ق + م_2 د)$$

وقسمه طرفي المعادلة على م_١ + م_٢ تصبح المعادلة هي :

$$ط = \frac{(م_1 ب + م_2 أ)}{م_1 + م_2} + \frac{(م_1 ب + م_2 أ) ع}{م_1 + م_2} + \frac{(م_1 ق + م_2 د)}{م_1 + م_2}$$

والمعادلة الآتية تمثل العلاقة بين ط ، ع ويمكن كتابتها بالصورة :

$$ط = أ' + أ' ع + ق'$$

$$\text{حيث } أ' = \frac{م_1 ب + م_2 أ}{م_1 + م_2}$$

$$أ' = \frac{م_1 ب + م_2 أ}{م_1 + م_2}$$

$$ق' = \frac{م_1 ق + م_2 د}{م_1 + م_2}$$

وهي نفس المتغيرات التي ظهرت في المعادلة الهيكلية الأولى من النموذج ولكن معالمها غليظ من معالم دالة الطلب ودالة العرض مع التباين الافتراضيين $(م_1, م_2)$.

وهذا يدل على أنه باستخدام الأساليب الجبرية على المعادلات الهيكلية للنموذج يمكن الحصول على معادلة لا هي بدالة طلب ولا بدالة عرض ، وإنما هي غليظ من كليهما وأن كانت صيغتها الإحصائية كدالة الطلب . ولذا فإن دالة الطلب تكون غير مميزة ، أو بمعنى أدق فإن معالم دالة الطلب تكونون

غير مميزة ، حيث أن استخدام عينه من الملاحظات ، تحت هذه الظروف ، في قياس الدالة $\tau^2 = d$ (ع) سيؤدي إلى حصولنا على تقديرات يستحيل تمييزها فهل هي ب ، ب١ أم أ ، أ١ أم أ٢ ، أ٢١ .

ونخلص من كل ما سبق : أ - أن تمييز النموذج يعني تمييز كل معادلة من معادلاته . ب - يتحقق تمييز معالم أية معادلة إذا كانت صيغتها الاحصائية وحيدة unique . وهناك شرطان أساسيان لتمييز العلاقات هما : شرط الدرجة order condition وشرط الرتبة rank condition والحالات الممكنة للتمييز هي أن تكون المعادلة غير مميزة underidentified أو مميزة identified ، وفي حالة كونها مميزة فقد تكون مميزة تماماً overidentified Exactly identified ، أو أكثر من مميزة . والمعادلة غير المميزة هي المعادلة التي صيغتها الاحصائية غير وحيدة ، والنموذج غير المميز هو النموذج الذي تكون معادله أو أكثر من معادلاته غير مميزة . أما إذا كانت المعادلة ذات صيغة احصائية وحيدة أمكن وصفها بأنها مميزة . ويكون النموذج مميزاً أن كانت جميع معادلاته مميزة .

ويجدر بنا أن نتوجه هنا أن مشاكل التمييز أننا نظهر بالنسبة للمعادلات التي بها معالم يجب تقديرها احصائياً ، ولذا فإن المعادلات المتعريفية والمتطابقات ، أو شروط التوازن ، لا يتطلب الأمر تمييزاً ، حيث أنها لا تحتاج إلى قياس . فالتمييز يرتبط تماماً بتقدير معالم النموذج . فإذا لم تمييز معادلة أو نموذج استحال تقدير معالمها بأحدى طرق القياس . أما المعادلة الميزة فيمكن وصفه بأنه تقدير معالمها احصائياً : فالميزة تماماً يكون أنسب طرق التقدير لها هي طريقة المربعات الصغرى غير المباشرة (ILS) ، أما الأكثر من مميزة فأفضل الطرق لتقدير معالمها هي طريقة المربعات الصغرى ذوو المرحلتين (2SLS) ، أو طريقة الامكان الأكبر .

(٣) شروط التمييز

يتم التمييز إما باختبار توصيف النموذج الهيكلي ، أو باختبار المعينه المختزلة للنموذج . وأن كان التمييز غالبا ما يتم عن طريق المعينه المختزلة ، حيث أن اصطلاح التمييز قد استخدم أصلا للدلالة عن امكانية استنتاج قيم لمعالم العلاقات الهيكلية من معلوماتنا عن معالم المعينه المختزلة . ومنعمل على شرح التمييز بالتصنيف للمصنفين الهيكلية والمختزلة، علما بأنه عند تطبيق شروط التمييز علينا أن نتجاهل وجود الثابت في المعادلة .

أ - تمييز المعينه الهيكلية للنموذج

هناك شرطان لابد من تحقيقهما لتمييز المعادلة :

١ - شرط الدرجة order condition

يعتمد هذا الشرط على قاعدة عدد المتغيرات التي تظهر، والتي لسم تظهر، في المعادلة وهو شرط ضروري وليس كافيا لتمييز المعادلة، بمعنى انهم قد يتحقق بالنسبة لمعادلة ما ولكنها لا تزال غير مميزة . ويتلزم الشرط لتمييز معادلة ما أن يكون عدد المتغيرات الكلية (الداخلية والخارجية) التي لم تظهر فيها مساويا أو اكبر من عدد المتغيرات الداخلية في النموذج مطروحا منها الواحد الصحيح . وحيث انه في النموذج الكامل يكون عدد المتغيرات الداخلية مساويا عدد معادلات النموذج، فان شرط الدرجة يمكن صياغته بالصوره الآتية : لتمييز معادلة ما يجب أن يكون عدد المتغيرات الكلية التي لم تظهر في المعادلة، ولكنها ظهرت في باقي معادلات النموذج مساويا على الاقل عدد المعادلات مطروحا منه الواحد الصحيح .

بمعنى أن ك - ل < م - ١
(عدد المتغيرات التي لم تظهر) عدد المعادلات - ١

في المعادلة وظهرت في باقي
النموذج (

حيث ك = عدد المتغيرات الكلية في النموذج ، داخلية وحمدة .
 ل = عدد المتغيرات ، داخلية وخارجية ، والتي تظهر
 في المعادلة المطلوب تمييزها .
 م = عدد معادلات النموذج = عدد المتغيرات الداخلية

فان اوتوى نموذج على ١٠ معادلات بها ١٥ متغيرا : عشرة منها داخلية وخمسة
 خارجية . فالمعادلة التي يظهر بها ١١ متغيرا لا تكون مميزة بينما تتميز معادلة
 اخرى بها خمسة متغيرات . بتطبيق شرط الدرجة نجد أنه بالنسبة للمعادلة الأولى

$$(ك - ل) \leq (م - ١)$$

$$(١٥ - ١١) > (١٠ - ١)$$

أي أن شرط الدرجة لم يتحقق فالمعادلة غير مميزة .
 أما بالنسبة للمعادلة الثانية فيتحقق الشرط حيث أن :

$$(١٥ - ٥) < (١٠ - ١)$$

٢ - شرط الرتبة

وهو شرط ضرورى وكافى وينص على أنه : في النموذج الذى يحتوى على
 م من المعادلات ، تتميز معادلة ما اذا أمكن الحصول على الاقل على محدد
 غير صفري من الدرجة (م - ١) من معالم المتغيرات التي لم تظهر في المعادلة
 المطلوب تمييزها ، ولكنها تظهر في باقى معادلات النموذج وعدد م - ١ . أى اذا كانت
 الصفوفة التي يمكن تركيبها من معالم كل المتغيرات (الداخلية والحمدة) التي لسم
 تظهر في المعادلة المراد تمييزها ، من الرتبة (م - ١)
 وتتخلص خطوات اختبار تمييز معادلة هيكلية ما في الآتى :

أ - تكتب معالم جميع معادلات النموذج في جدول منفصل مع ملاحظة أن معلومة
 المتغير الذى لم يظهر في المعادلة تساوى الصفر .
 على سبيل المثال اذا كان النموذج الهيكلى بالصورة الآتية :

$$ص_١ = ص_٢ - ٢ ص_١ + ص_٢ + ق_١$$

$$ص_٢ = ص_٣ + ص_٢ + ق_٢$$

$$ص_٣ = ص_١ - ص_٢ - ٢ ص_١ + ق_٣$$

حيث $ص$ هي المتغيرات الداخلية * $ص$ المتغيرات المحددة
 فيعاد كتابة النموذج بالمعورة الآتية :

$$- ص_١ + ٣ ص_٢ + ص_٣ - ص_٣ - ٢ ص_١ + ص_٢ + ص_٣ + ق_١ = ص_٣$$

$$ص_٣ - ص_١ + ص_٢ + ص_٣ + ص_٣ + ص_٣ + ق_٢ = ص_٣$$

$$ص_٣ - ص_٢ - ص_٢ + ص_٣ + ص_٣ + ص_٣ - ٢ ص_١ + ق_٣ = ص_٣$$

وبإهمال المتغير العشوائى في المعادلات فان يمكن ترتيب معالم النموذج كالآتى :

المتغيرات						
المعادلة	$ص_١$	$ص_٢$	$ص_٣$	$ص_٤$	$ص_٥$	$ص_٦$
الاولى	١-	٣	صفر	٢-	١	صفر
الثانية	صفر	١-	١	صفر	صفر	١
الثالثة	١	١-	١-	صفر	صفر	٢-

ب- نشطب صف معالم المعادلة المطلوب تمييزها * فاذا اردنا تمييز المعادلة الثانية
 مثلا * شطبنا الصف الثانى من جدول المعالم السابق *

ح - تعطى الاعداء التي تظهر فيها المعالم غير الصفرية بالمعادلة المطلوب تمييزها .
 وشطب الصف والاعداء المشار اليها يبقى لدينا معالم التغيرات التي لم تظهر
 في المعادلة المطلوب تمييزها وانما ظهرت في المعادلات الاخرى من النموذج . وطى
 - بيل المثال اذا اردنا اختبار تمييز المعادلة الثانية من النموذج . هـ عطنا
 الاعداء التي ترتبها الثاني والثالث والسادس في الجدول السابق .
 وفي النهاية نحصل الجدول التالي :-

جدول معالم التغيرات التي لم تظهر في المعادلة المطلوب تمييزها			جدول المعالم الهيكلية				
١	٢	٣	١	٢	٣	٤	٥
١	٢	١	١	٢	٣	٤	٥
١	٢	١	١	٢	٣	٤	٥
١	٢	١	١	٢	٣	٤	٥
١	٢	١	١	٢	٣	٤	٥

د - نحصل على المحددات التي من الدرجة (١ - ١) ونحصل على قيمها . فاذا كانت
 احدي هذه المحددات على الاقل غير صفرية كانت المعادلة مميزة . أما اذا كانت
 جميع المحددات من الدرجة (١ - ١) صفرية كانت المعادلة غير مميزة .
 في المثال السابق - حيث المعادلة الثانية هي المعادلة المطلوب تمييزها
 يمكن الحصول على ثلاث محددات من الدرجة (١ - ١) = ١ - ٢ = ٢ - ٣ . والمحددات
 هي :

$$\begin{vmatrix} 1 & 2 \\ 1 & 2 \end{vmatrix} = 0, \begin{vmatrix} 1 & 3 \\ 1 & 3 \end{vmatrix} = 0, \begin{vmatrix} 2 & 3 \\ 2 & 3 \end{vmatrix} = 0$$

وبنها يتضح انه يمكن الحصول على محددين غير صفريين من الدرجة (١ - ١) = ١ - ٢ = ٢ - ٣ .
 ومعنى هذا أن المعادلة الثانية مميزة .

هـ - وللتعريف بما اذا كانت المعادلة مميزة تماما أو أكثر من مميزة نستخدم شرطهـ

الدرجة (ك-ل) < (م-١) .

فإذا كانت (ك-ل) = (م-١) كانت المعادلة مميزة تماما

وإذا كانت (ك-ل) < (م-١) كانت المعادلة أكثر من مميزة

وفي حالة المعادلة الثانية نجد أن م = ٣ ، ك = ٦ ، ل = ٣ .

وبالتعويض يكون (٣-٦) < (١-٣) أي أن المعادلة أكثر من مميزة .

مثال (١)

إذا كان لدينا نموذج يصف سوق إحدى الحاصلات الزراعية . نعلم من نظرية التوازن الجزئي أن سعر السوق يتحدد بقوى العرض والطلب ، والعوامل التي تحدد الطلب هي سعر السلعة ، وأسعار السلع الأخرى ، والدخل واذواق المستهلكين . وبالمثل فالمعامل التي تحدد العرض هي سعر السلع والأسعار الأخرى ، والتكنولوجيا ، وأسعار عناصر الانتاج والاروب الجوية . وشرط التوازن هو تساوى العرض والطلب . ويمكن صياغة ما سبق في صيغة النموذج الرياضى التالى :

$$ط = ا١ + ا٢ ع١ + ا٣ ي + ا٤ ت + ق١$$

$$مر = ب١ + ب٢ ع١ + ب٣ مر + ب٤ ت + ق٢$$

$$ط = مر$$

ص = الكمية المعروضة	حيث ط = الكمية المطلوبة
ع١ = أسعار السلع الأخرى	ع١ = سعر السلعة
مر = رقم قياسى لأسعار عناصر الانتاج	ي = الدخل
ت = اتجاه الزمن وهو الاندواق في دالة الطلب والتكنولوجيا	

في دالة العرض .

والنموذج السابق كامل انه يتكون من ثلاث معادلات بها ثلاث متغيرات داخلية

ط ، مر ، ع١ . أما المتغير ا١ الأخرى = ي ، ع١ ، مر ، ت فهى متغيرات خارجية .

فالسؤال الآن هل دالة العنصر مميزه ؟ علينا اذن أن نطبق شرطى التمييز .

١ - شرط الدرجة (ك-ل) < (م-١)

في المثال السابق ك = ٢ ، ل = ٥ ، م = ٣

أى أن (٥-٢) = (٣-١) = ٢

وبالتالى فإن المعادلة الثانية ، معادلة العنصر ، تحقق الشرط الاول للتمييز .

٢ - شرط الرتبة

وفيما يلى جدول النموذج الهيكلى

المتغيرات						
ط	م	ل	ى	ك	ل	م
١- (١)	١	١	٢	١	صفر	صفر
صفر (٢)	١	٢	صفر	١	١	٢
١- (٣)	صفر	صفر	صفر	صفر	١	صفر

فإذا طبقنا الصف الثانى، والاعمده التى ترتيبها الثانى والثالث والخامس والسادس والسابع جعلنا فى النهاية على الجدول التالى لمعالم المتغيرات السببية لم تظهر فى المعادلة الثانية .

١-	٢
١-	صفر

ومن هذا الجدول يمكن الحصول على محدد واحد غير صفرى من الدرجة (م-١) =

$$٢ = (١-٣)$$

$$\Delta = \begin{vmatrix} ١- & ٢ \\ صفر & ١- \end{vmatrix} = (١- \times ١-) - (٢ \times صفر)$$

وتكون قيمة المحدد غير صفرية بشرط كون ٢ ≠ صفر

ومن ذلك يتضح أن الشرطين قد تحققا ، أى أن المعادلة الثانية في النموذج مميزة . كما نجد أنها مميزة تماما حيث أن من شرط الدرجة نجسـد أن $(٢-٥) = (٣-١) = ٠٢$

مثال (٢)

فيما يلي نموذج كينز البسيط لتحديد الدخل :

$$\text{دالة الاستهلاك} = ك + أ + أ١ + أ٢ - أ٣ + ق١$$

$$\text{دالة الاستثمار} = م١ + ب + ب١ + ب٢ - ق٢ -$$

$$\text{دالة الضرائب} = م٢ + ج + ج١ + ج٢ + ق٣$$

$$\text{دالة تعريفية} = ي١ = ك + م١ + م٢ + ع$$

$$\text{حيث ك = الاستهلاك} = ي١ = \text{الدخل}$$

$$\text{م} = \text{الضرائب} = \text{م} = \text{الاستثمار}$$

$$\text{ع} = \text{الانفاق الحكومي}$$

والنموذج كامل حيث أنه يتكون من معادلات بعدد المتغيرات الداخلية ، وهـ

أربعة متغيرات داخلية هي ك ، م ، م١ ، م٢ ، وبتغيرين محددتين هـ١ هـ٢
يـ١ هـ٢ والانفاق الحكومي ع .

المعادلة الأولى = دالة الاستهلاك غير مميزة

$$١ - \text{شرط الدرجة} = (ك - ل) \ll (م - ١)$$

$$ك = ١ ، ل = ٣ ، م = ٤$$

$$(٦-٣) = (٤-١) = ٣$$

أى أن شرط الدرجة قد تحقق .

٢ - شرط الرتبة

الجدول التالى هو جدول المعالم الهيكلية :

التفسيرات					
ك	د	ح	س	ل	ع
(١)	١	١	صفر	صفر	صفر
(٢)	صفر	صفر	صفر	١	صفر
(٣)	صفر	ح	صفر	صفر	صفر
(٤)	١	١	صفر	١	١

وحذف السطر الاول والا حده الثلاث الاولى : نحصل على جدول معالسم
التفسيرات التي لم تظهر ومجموعة هي :

١	١	صفر
صفر	صفر	صفر
١	صفر	١

ويتضح من هذا الجدول أن قيمة تساوي المعرف حيث أن المعرف الثاني لا يحتوي
الاعلى اسفاره أي أنه لا يمكن الحصول على محدد غير صفري من الدرجة
(١ - ١) = ٢ ومعنى ذلك أن شرط الرتبة لا يتحقق .

والنتيجة هي أن دالة الاشتغال لا تميزه بالرغم من تحقق شرط الدرجة .
المعادلة الثانية : دالة الاستمرار أكثر من صفر .

١ - شرط الدرجة

يتحقق هذا الشرط حيث أن (ك - ل) < (١ - ٢)

$$١ = ٢ - ١ = ١$$

$$(١ - ١) = ٠$$

٢ - شرط الرتبة

يحدد الصف الثاني والعمودين الرابع والخامس من جدول

المعالم الهيكلية تحدد على جدول معالم التفرعات التي تم تخطيط مسوتها :

١ -	١	١	١	مفر
مفر	١ -	١ -	١ -	مفر
١	١ -	١ -	١ -	مفر

تكون قيمة العدد الأول 2×2 من معالم التفرعات التي لم تظهر هي :

$$\begin{vmatrix} 1 & 1 & 1 & 1 \\ 1 & 1 & 1 & 1 \\ 1 & 1 & 1 & 1 \\ 1 & 1 & 1 & 1 \end{vmatrix} = 1 - 1 - 1 - 1 = 0$$

بشرط $1 - 1 - 1 - 1 = 0$

هذا يتحقق شرط الرتبة . ومن شرط الدرجة يتبين أن دالة الاختصار أكثر من سبزه .

والمعادلة الثالثة : دالة الضوابط يسهل تمييزها بأنها غير الصواب .

وتطابق الشرطين السابقين .

ب - تمييز القيمة المختلة للنموذج

هناك أيضا شرطان لتمييز القيمة المختلة للنموذج : شرط الدرجة

وشرط الرتبة . والشرط الأول هو نفس الشرط الوارد في حالة النموذج الهيكلية

أما شرط الرتبة فيرجع إلى قيمة العدد الذي يتكون من بعض معالم القيمة المختلة .

وتطابق هذا الشرط في الآتي :

إذا فرضنا أن 2×2 عدد التفرعات الداخلية في معادلة معينة .

فإن شرط الرتبة في هذه الحالة يكون : تمييز معادلة ما تحتوي على 2×2 من التفرعات

الدخلية اذا كان من السكن الحصول على معدود غير صفري واحد على الاقل من الدرجة (١-٢) من معالم التغيرات الخارجية (المحددة) التي لم تظهر في المعادلة بصفتها المختلة .

وفيما يلي الخطوات المتبعة عند التمييز :

١ - نحصل على الصيغة المختلة للنموذج الهيكلي الذي يمكن أن نقرضه في الصورة :

$$١٨٣ = ١٨٣ + ٢١٣ + ٢٨٣ + ٢١٣ + ٢٨٣ + ٢١٣$$

$$٢٨٣ = ٢٨٣ + ٢١٣ + ٢٨٣ + ٢١٣ + ٢٨٣ + ٢١٣$$

$$٣٨٣ = ٣٨٣ + ٢١٣ + ٢٨٣ + ٢١٣ + ٢٨٣ + ٢١٣$$

وهذا النموذج الهيكلي كامل اذا يتركب من ثلاث معادلات لثلاث متغيرات داخلية هي ١٨٣ + ٢٨٣ + ٢١٣ والنموذج ايضا ثلاث متغيرات خارجية هي ١٨٣ + ٢٨٣ + ٢١٣

وتكون الصيغة المختلة للنموذج هي :

$$١٨٣ = ١٨٣ + ٢١٣ + ٢٨٣ + ٢١٣ + ٢٨٣ + ٢١٣$$

$$٢٨٣ = ٢٨٣ + ٢١٣ + ٢٨٣ + ٢١٣ + ٢٨٣ + ٢١٣$$

$$٣٨٣ = ٣٨٣ + ٢١٣ + ٢٨٣ + ٢١٣ + ٢٨٣ + ٢١٣$$

حيث نجد أن المعالم (١٨٣) دوال في المعالم الهيكلية .

٢ - نحصل من المعادلات المختلة على جدول المعالم المختلة للمتغيرات الخارجية .

المتغيرات الخارجية			
	١٨٣	٢٨٣	٢١٣
(١)	١٨٣	٢١٣	٢٨٣
(٢)	١٨٣	٢١٣	٢٨٣
(٣)	١٨٣	٢١٣	٢٨٣

ثم نكتب الصفوف التي تناظر المتغيرات الداخلية التي لم تظهر في المعادله المطلوب تمييزها • وكذلك كل الاصفه الخاصه بالمتغيرات الخارجيه الموجوده في الصفه الهيكلية لهذه المعادله • ويتبقى بعد ذلك معالم للصفه المختلطة المتغيرات الخارجيه التي لم تظهر في المعادله الهيكلية •

معد تميز المعادله الثانيه مثلا • علينا أن نكتب الصف الاول • حيث أن معد لم تظهر في المعادله الثانيه • ونكتب الصف الثالث • حيث أن معد موجوده في المعادله • وتكون معالم الصفه المختلطة للمتغيرات الخارجيه التي لم تظهر هي :

١٢٣	١٢٣
١٢٣	١٢٣

٣ - نختبر درجه المحددات التي نحصل عليها من جدول معالم (١٢٣) السابق • فاذا كانت درجه اكبر حدد فور جفري هي (١ - ٣) كانت المعادله سبزه • والا فالمعادله غير سبزه •

مثال :

اذا كان لدينا النموذج الهيكلية التالي :

$$١٢٣ = ١٢٣ - ١٢٣ + ١٢٣ + ١٢٣$$

$$١٢٣ = ١٢٣ + ١٢٣ + ١٢٣$$

$$١٢٣ = ١٢٣ - ١٢٣ - ١٢٣ + ١٢٣$$

ولتمييز كل من المعادلات الهيكلية باستخدام الصيغ المختلطة نحصل أولاً على الصيغ المختلطة للنموذج وهي :

$$١٢٣ = ١٢٣ - ١٢٣ + ١٢٣ + ١٢٣$$

$$١٢٣ = ١٢٣ - ١٢٣ + ١٢٣ + ١٢٣$$

$$١٢٣ = ١٢٣ - ١٢٣ + ١٢٣ + ١٢٣$$

المعادلة الأولى :

١ - شرط الدرجة

$$(ك-ل) < (م-١)$$

$$٢ = م \quad ٤ = ل \quad ٦ = ك$$

$$٢ = (١-٢) = (٤-٦)$$

هذا يتحقق الشرط الضروري للتمييز .

٢ - شرط الرتبة

المتغير الداخلي الذي لم يظهر : م = ٣

المتغيرات الخارجية التي ظهرت : م = ١ + ٣

معالم الصيغة المختلة للمتغيرات
الخارجية التي لم تظهر

جدول كل معالم الصيغة المختلة

	١	٢	٣
١	١	١	١
٢	١	١	١
٣	١	١	١
٤	١	١	١
٥	١	١	١
٦	١	١	١
٧	١	١	١
٨	١	١	١
٩	١	١	١
١٠	١	١	١
١١	١	١	١
١٢	١	١	١
١٣	١	١	١
١٤	١	١	١
١٥	١	١	١
١٦	١	١	١
١٧	١	١	١
١٨	١	١	١
١٩	١	١	١
٢٠	١	١	١
٢١	١	١	١
٢٢	١	١	١
٢٣	١	١	١
٢٤	١	١	١
٢٥	١	١	١
٢٦	١	١	١
٢٧	١	١	١
٢٨	١	١	١
٢٩	١	١	١
٣٠	١	١	١
٣١	١	١	١
٣٢	١	١	١
٣٣	١	١	١
٣٤	١	١	١
٣٥	١	١	١
٣٦	١	١	١
٣٧	١	١	١
٣٨	١	١	١
٣٩	١	١	١
٤٠	١	١	١
٤١	١	١	١
٤٢	١	١	١
٤٣	١	١	١
٤٤	١	١	١
٤٥	١	١	١
٤٦	١	١	١
٤٧	١	١	١
٤٨	١	١	١
٤٩	١	١	١
٥٠	١	١	١
٥١	١	١	١
٥٢	١	١	١
٥٣	١	١	١
٥٤	١	١	١
٥٥	١	١	١
٥٦	١	١	١
٥٧	١	١	١
٥٨	١	١	١
٥٩	١	١	١
٦٠	١	١	١
٦١	١	١	١
٦٢	١	١	١
٦٣	١	١	١
٦٤	١	١	١
٦٥	١	١	١
٦٦	١	١	١
٦٧	١	١	١
٦٨	١	١	١
٦٩	١	١	١
٧٠	١	١	١
٧١	١	١	١
٧٢	١	١	١
٧٣	١	١	١
٧٤	١	١	١
٧٥	١	١	١
٧٦	١	١	١
٧٧	١	١	١
٧٨	١	١	١
٧٩	١	١	١
٨٠	١	١	١
٨١	١	١	١
٨٢	١	١	١
٨٣	١	١	١
٨٤	١	١	١
٨٥	١	١	١
٨٦	١	١	١
٨٧	١	١	١
٨٨	١	١	١
٨٩	١	١	١
٩٠	١	١	١
٩١	١	١	١
٩٢	١	١	١
٩٣	١	١	١
٩٤	١	١	١
٩٥	١	١	١
٩٦	١	١	١
٩٧	١	١	١
٩٨	١	١	١
٩٩	١	١	١
١٠٠	١	١	١

ويصح من جدول معالم الصيغة المختلة للمتغيرات الخارجية التي لم

تظهر أنه يمكن الحصول على محددين غير صفريين من الدرجة ١ = ١ . ولما كانت

م = ٣ = ١ . حيث أن المعادلة الأولى بها متغيرين داخليين . فدرجة المحدد

تتكون (م - ١) = ١ = ١ . هذا يتحقق شرط الرتبة وتكون المعادلة مميزة .

من شرط الدرجة نجد أن المعادلة الأولى مميزة تماماً (exactly) .

المعادلة الثانية :

١ - شرط الدرجة

$$٢ = م \quad ٤ = ل \quad ٦ = ك$$

$$(٢-٢) < (٤-٦)$$

هذا يتحقق شرط الدرجة

٢ - شرط الرتبة

التغير الداخلى الذى لم يظهر : مع ١

التغير الخارجى الذى ظهر : مع ٢

٣٣ للتغيرات الخارجية التى لم تظهر		٣٣ جدول	
١ -	٢	١ -	٢
١ -	٢	١ -	٢

والمحدد . لدى يعكس الحصول عليه برتبة 2×2 وفيه = صفر = اذن فان
أعلى محدد غير معزى يعكس الحصول عليه من المعالم (٣٣) رتبته 1×1 ^{العمل} ~~العمل~~
كانت المعادلة الثانية بينها شغبرين داخلين $\mu = 2 + 2$ نازد رتبة لمحدد شغبر
صفرى هـ. $1 = (1 - \mu)$

والتالى فان المعادلة الثانية مبرزه . ومن شرط الدرجة يتبين
أن هذه المعادلة اكثر من مبرزه **overidentified**
المعادلة الثالثة :

١ - شرط الدرجة

$$\begin{aligned} 2 &= \mu & 1 &= \lambda & 1 &= \kappa \\ 2 &= (1 - 3) & & & & (1 - 1) \end{aligned}$$

هذا يتحقق شرط الدرجة .

٢ - شرط الرتبة

التغيرات الداخلية ظهرت جميعها .

التغير الخارجى الذى ظهر : مع ٣

W للتغيرات الخارجية التي لم تظهر

٢-	٤
١-	٢
١-	٢

جسدي W

٢-	٤
١-	٢
١-	٢

أن رتبة أعلى محدد غير صفري هي ١×١ حيث أن:

$$\Delta = \begin{vmatrix} 2 & 4 \\ 1 & 2 \end{vmatrix} = 0 \quad \Delta = \begin{vmatrix} 2 & 4 \\ 1 & 2 \end{vmatrix} = 0$$

ولما كانت المعادلة تحتوي على ثلاث متغيرات داخلية أي أن $m = 3$ ، فإن رتبة المحدد غير صفري $r = 1$ ، وهذا لا يتحقق شرط الرتبة للمعادلة.

ومعنى ذلك أن المعادلة الثالثة غير مميزة بالرغم من تحقق الشرط الأول لها.

(٤) التميز والازدواج الخطي

هناك كثير من أوجه الشبه بين التميز والازدواج الخطي التي يمكن تلخيصها في الآتي :-

- أ - يرتب على كلا الشكلتين - الازدواج الخطي والتمييز - بعض مشاكل التقدير ، فمثل البدء في تقدير معالم النموذج لابد من التأكد من تميز المعادلات وعدم وجود الازدواج الخطي ، وأن هذا الشرط لا ينطبق على سلامة النموذج من الناحية النظرية التي يحكم عليها قدرته على وصف العلاقات الاقتصادية ، أي أن سلامة توصيف النموذج من ناحية التفسيرات ومثبتته الرياضية ، لا تعتمد على التميز أو الازدواج الخطي للمتغيرات المعروفة ، فالنموذج قد يكون سليماً من الناحية النظرية بالرغم من المعوقات التي يواجهها الباحث للحصول على تقديرات لمعالم المتغيرات من بيانات المينة .

والمثل على ذلك النموذج النظرى لتجديد الدخل * والذي يتضمن دالة الاستهلاك بالصورة : ك = د (ى + س)

حيث ى = الدخل ، س = الاصول المائلة

إذا كانت ى = صحتها ارتباط قوى ، فان تقديرات المعالم الهيكلية سوف لا تكون دقيقة . والمثل إذا كان الدخل متغيراً نسبياً خلال فترة الملاحظة تعذر بناء مثل الحدى للاستهلاك من بيانات العينة . ومعنى ذلك انفسه بالرغم من صمويات التقدير فان دالة الاستهلاك عليه من الناحية النظرية . وفي الحقيقة أن : ١ - المتعدلات اللازمة لتدليل صمويات التقدير الناشئة من الازدواج الخطى للتغيرات . ففسره أو عدم التمييز . سوف يجعل النموذج في صورته الحدية أقل تمويلاً للواقع النظرى كما عرضه الموضع الاصلية .

ب - يوجد في كلتا الحالتين حالة عدم التمييز والازدواج الخطى بين متغيرات النموذج علاقات عديدة لا تسع بالتغير المستغل لهذه التغيرات . ما يؤدي الى أن أثرها متعدداً على التغيرات الداخلية لا يمكن تقديره احصائياً .

ج - يمكن اعتبار الازدواج الخطى حالة خاصة من عدم التمييز أو التمييز الضعيف . فإذا كانت بعض التغيرات بينها ازدواج خطى قوى مبهمة شائكة في الحقيقة من وجهة النظر الاحصائية إذ أن أى متغير يمكن أن يحمل محل الآخر . وإذا بنى التمييز على اساس التغيرات الغائبة التي بينهم الازدواج الخطى ملاد وأن يشار الى التمييز بحدوث حيث أن التمييز سوف لا يكون حقيقياً .

(٥) التمييز واختيار طريقة القياس

يحدد التمييز اساماً اختيار الطريقة القياسية التي يتم بها تقدير معالم النموذج . إذا كانت العلاقة غير مبهمة ، تعذر تقدير معالمها احصائياً بأية طريقة من الطرق القياسية . أما إذا كانت مبهمة كان أنسب طرق القياس مبهمة طريقة السمحات الصغرى غير المباشرة (I L S) (عزى حالة ما إذا كانت المعادلة

أكثر من سيزه فهناك عدة طرق قياسية يمكن استخدامها بخلاف طريقة المبيعات
الصغرى غير الشائعة التي لا تعطينا تقديرات وحيدة للمعالم الهيكلية.

وقبل أن نختم الكلام عن مشكلة التمييز نود أن نوضح أصل المشكلة
عندما تولى ويركم E.J. Working صياغتها بوضوح في عام ١٩٦٢ • ثم
حاشا • ايزيكيل Ezekiel في عام ١٩٦٨ وسجل أماكن حل هذه
المشكلة بالنسبة لمعظم السلم الزراعية حيث أن المعروف من أي ملخص
ما في سنة معينة أنها يتأثر بسعر هذه السلعة في فترة سابقة وليس في الفترة
الحالية •

وحاول هاغلمو Haavelmo في عام ١٩٦٣ حل مشكلة
التمييز بالاعتماد على النظرية الحديثة للاحتالات • ويسى هـ
الاعتماد بطريقة الصغر المختزلة Method of Reduced Forms
كما حاشا • نرحبها فيها صيق •

الفصل السادس

طَبَرُ الْقِيَاسِ

أولا - الجمعية الآن في المنغبرات الاقتصادية

يقترع عادة عند استخدام طريقة المبيعات المعكرونة و تقدير المبيعات
 صيغة المعادلة الواحدة : $Y = a + bX$ - Y = المبيعات
 الافتراضات الاخرى - أن التغيرات المعكرونة هي من خارج الهيكل الاقتصادي وأن المبيعات
 تكون و اتحده واحد بين التغير التابع (م) والتغيرات المعكرونة (م) - مساهمة
 لم يتحقق ذلك وكانت التغيرات من تتحدد و نفس الوقت عن طريق التغير من مبيعات
 أحد فروم طريقة المبيعات المعكرونة العادية () - سوى لا يتحقق بالا وهو
 أن (م) في (م) - و نتيجة لذلك فإن استخدام هذه الطريقة
 سيؤدي إلى الحصول على تقديرات متحيزة و غير متسقة .

[illegible]

ونعترض نيبا بعد الامتلاء التي توضع معنى العلاقات الآتية لعدم تحقيق التقرير السابق ذكره من فروع طريقة المبيعات الصفري المعاد بـ $\frac{1}{2}$.
يترب على ذلك من وقوع تحيز المعادلات الآتية .

مثال ١ :

حالة تقدير الطلب على الطعام . تعلم جميعا من الناحية الاقتصادية أن الطلب على أى سلعة ما أنها يتوقف على سعر هذه السلعة (س) واسعار السلع الأخرى (ع) والدخل (ى) فتكون معادلة الطلب على الطعام على :

$$س = ب + ب١ س + ب٢ ع + ب٣ ى + ق$$

حيث س = الكمية المطلوبة

س = سعر الطعام

ع = سعر السلع الأخرى

ى = الدخل

ق = المتغير العشوائى

وإذا استخدمنا طريقة المبيعات الصفري لتقدير معالم هذه الدالة طنا نحصل على تقديرات متحيزة لكل من ب ، ب١ ، حيث أن كلا من س ، ع و ى غير مستقل . أن الطلب على أى سلعة دال في سعرها ، وفي سعر الوقت فان سعر السوق يتأثر بالكمية المطلوبة منها . ونتيجة لذلك فان المعادلة السابقة لا يعكس اعتبارها من سادس المعادلة الواحدة ، بل لابد من وجود معادلة اضافية على الأقل في النموذج تصير العلاقة بين س ، ع و ى الصوره :

$$س = ج + ج١ س + ج٢ ع + ج٣ ى + ق$$

حيث ك = الزم القياس للظروف المعينة

ومن الواضح أن $y = f(x)$ والتالي فإن المتغير المفسر (y) في معادلة عرض النفوذ ليس مستقلاً عن المتغير المعشوائي x .

والتحيز الناتج عن استخدام طريقة التبعيات للمفسر لمعادلة يتتبع إلى نموذج علاقات آتية يسمى تحيز المعادلات الآتية. وهذا التحيز ينجم من تبعية المتغيرات والمتغير العشوائي (y في x) (في سفر).

وأولى المشاكل التي تترتب على ذلك هي مشكلة تمييز معالم كل معادلة، وثانيها الحصول على تقديرات متحيزة وغير شفه ما يستلزم اختيار طريقة التقدير المناسبة.

إذا فرضنا أن لدينا النموذج البسيط للدخل:

$$y = \beta_0 + \beta_1 x + \epsilon$$

$$y = \beta_0 + \beta_1 x + \epsilon$$

$$y = \beta_0 + \beta_1 x + \epsilon$$

حيث ϵ = الاضطراب

والنموذج إلياين متكامل رياضياً حيث يحتوي على معادلتين لمتغيرين داخليين y و x . أما الاضطراب (ϵ) فهو متغير خارجي يتحدد بمعرفة الحكومة.

وبالتعميم فبمقدورنا المعادلة الثانية تعمل على:

$$y = \beta_0 + \beta_1 x + \epsilon$$

أي أن

$$y = \frac{\beta_0}{1 - \beta_1} + \frac{\beta_1}{1 - \beta_1} x + \frac{\epsilon}{1 - \beta_1}$$

$$\frac{\beta_0 + \beta_1 x + \epsilon}{1 - \beta_1}$$

من ذلك يتضح أن بين الدخل (ي) والتغير المعنوي (ق) علاقة ،
وأن الدخل إما متغيرا خارجيا أو دالة الاستهلاك . كما يمكن إثبات أن تنافس
الدخل (ي) والتغير المعنوي (ق) لا يطوى الصفر لأن (تنافس (ي و) ≠

الاثبات : من التمرينان تنافس (ي و) =

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{تنافس (ق ي) = } (ق - ع (و)) (ي - ع (ي)) \\ \text{ولكن } ع (ق) = \text{صفر} \end{array} \right.$$

$$\text{تنافس (ي و) = } (ق - ع (ي)) (ي - ع (ي))$$

$$\text{وإذا كان الدخل ي} = \frac{ب + ع + ق}{١ - ب}$$

وأن الاستهلاك (ت) يتحدد خارجيا

$$\text{ت (ي) = } \frac{١}{١ - ب} + \frac{ب}{١ - ب}$$

$$\left[\text{تنافس (ق ي) = } \frac{ق}{١ - ب} - \left\{ ب + ع + ق \right\} \right]$$

$$\text{ت (ق ي) = } \left[\frac{١}{١ - ب} - (ب + ع + ق) \right]$$

$$= \frac{١}{١ - ب} - \text{ت (ق ي)} \neq \text{صفر}$$

ونتيجة لذلك إذا استخدمنا طريقة السمات الصغرى في تقدير معالم دالة
الاستهلاك فإن المعالم ستكون متغيرة وغير متناهية . وتطابقا لذلك كان من الواجب

استخدام طرق تقدير أخرى تعانينا تقديرات أفضل، وأكثر الطرق استخداماً في هذه الحالة هي :

- (١) طريقة الصور المختارة أو طريقة المبيعات الصغرى غير المباشرة (I I I)
- (٢) طريقة المتغيرات المساعدة (Instrumental variables)
- (٣) طريقة المبيعات الصغرى على مرحلتين (I I I)
- (٤) طريقة الأماكن الأكبر للمعلومات المحددة (I I I)
- (٥) طريقة التنبؤ المختلط (Mixed estimation)
- (٦) طريقة المبيعات الصغرى على ثلاث مراحل (I I I)
- (٧) طريقة الأماكن الأكبر للمعلومات الكاملة (I I I)

ونفس الطرق الخمسة الأولى طرق المعادلة الواحدة حيث أنه يمكن استخدامها لمعادلة واحدة في النموذج ، أما الطريقتين الأخيرتين فتنسب طرق النماذج حيث أنها تستخدم لحل جميع معادلات النموذج أنها .

ثانياً - استخدام طريقة المبيعات الصغرى المعادلة

(١) مقدمة

نود أن نوضح هنا بالرمز ما سبق ذكره ، بمرحلة من نطاقات الأغذية والزراعة ، التي لها أهميتها من حيث إمكانية استخدام طريقة المبيعات الصغرى في تقدير معالم ملاحظاتها ، نظراً لأن أغلب نادجها من النعم المنكوش أو التراجعي ، حتى ولو كانت بياناتها شوية . ولعلنا من الملاحظ أن البيانات الاقتصادية لم تستخدم في صورتها المباشرة ، إلا في قليل من الميوت القياسية وذلك حتى بداية الخمسينات ، حين ظهرت بحماسة من النماذج التراجعية ، ولذا فإن موضوع النماذج الآن ، السدي تمرير الاقتصاد بين القياسين في الأبحاث ، وسنبحثه ، قد بنى غسسي

مستوبة . هذا وأن كانت البيانات الرفع مستوبة قد تحت الباب أمام النشائج التراجعية فلا شك أن البيانات المشبهة سيكون لها نصيب أكبر في هذا المجال .

والآن طينا أن نشرح إمكانية استخدام طريقة المرحلات
المعروف العادية في تقدير معالم إحدى المعادلات الهيكلية • كالطلب
الاستهلاك على إحدى السلع الغذائية في الموضع :

س = با + با + ص + با + ی + فی

حيث س = معر النجزه م = الامتهلاك الفردى من السلم

س = الدخول العودى التصرفى ق = الخطأ العشوائى

وذلك على أساس أن الاخطاء العشوائية مستقلة عن المتغيرات
المفسرة • الاستهلاك • والدخل المتحرر • وإذا تحقق ذلك أمكن
اعتبار هذين المتغيرين المصريين كمتغيرين محددين • ولما كان الخطأ
المعشوق يتمكرو على سمر التجزئة • فان دالة الطلب يجب أن تكون
والسعر فيها متغير تابع • ودالة الطلب التي لها مثل هذه الخصائص يمكن
أن نسمي بالنموذج الكامل وحيد المعادلة • $uniquational\ complete$
وبدل اسم على وجود متغير داخلي واحد به مع إمكان تقدير المعادلة بطريقة
الربعات الصغرى العادية • وما نسمي الى ايضاحه الآن هو أن دوال الطلب
على عدد من السلع الغذائية تتطبق عليها • على وجه التقريب • الخصائص
الاحصائية للنموذج الكامل وحيد المعادلة • ومن ناحية أخرى فلا شك أنه
الصعب أن نعلم يكون الاخطاء العشوائية في حالة ما مستقلة عن المتغيرات
المفسرة • حيث أن الاخطاء حسب تعينها ليست متعادلة • ولذا فانهم
من الممكن أن يرتبط متغير غير اقتصادي • كدرجة الحرارة في الصيف •

والتي عُد على الطلب الاستهلاكي للبيون • بالاخطاء العشوائية التي تنشأ
عن بحر المعامل الاقتصادية قليلة الاهمية •

نحن المؤكد أن لا نتوقع سببا معلوما لاستقلال الاخطاء فمن
المتغيرات استقلالا بمعناه الاحتمالي • ولكن يمكننا اخبار أن المتغيرات المستى
تحدد فيها مسبقا أو خارج نطاق النموذج، يمكن استخدامها كمتغيرات معسره
في تقدير دوال الخالب بطريقة المربعات الصغرى • ومن هنا طر استفسلال
الايخطاء عن المتغيرات موال لم تتم الاحابه عليه، ونكتفي بالموال الآخسر
الذاس باعتبار بحر المتغيرات التي تدخل في دوال الدلب على السلسم
الغذائيه كمتغيرات محده • وأمكن استخدامها كمتغيرات معسره دوى الوصول
الى تحيز شديد في تقديرات مرونا الطلب •

ونخرب هنا مثالا بتقدير دوال الطلب على اللحم • ففي الجدول
التالى السلسل الزمنية للمتغيرات التي تدخل في تقدير النموذج السابق،
وهى لسمر التحزنه (ج)، والاستهلاك الفردى (ك)، الموال دخل التصرفى الفسرفى
(ن)، والمعامل المحده في الانتم (ص) • والبيانات المستخدمة هى الفسرفى
الاولى للوفاريسات البيانات السنويه خلال الفتره من ٢٢ - ١٩٤١ •

السنة	البيانات الأصلية				المروق الأولى للوطا ريتساج			
	ع	ك	ق	ص	ع	ك	ق	ص
١٩٢٢	٢٦,٨	١٥,٢	٥,٤١	٢٤,٢	٢٥,٢	٥,٢	٥,٢	٢٥,٢
٢٣	٢٥,٢	٧٤,٢	١١٦	٨٤,٢	٢٥,٢	٥,٢	٥,٢	٢٥,٢
٢٤	٢٥,٢	٧٤,٢	١١٠	٨٠,٢	٢٥,٢	٥,٢	٥,٢	٢٥,٢
٢٥	٢١,٢	١٦,٨	١٣٦	١٦,٨	٢٥,٢	٥,٢	٥,٢	٢٥,٢
٢٦	٢٣,٢	١٤,١	١٥١	١٦,٨	٢٥,٢	٥,٢	٥,٢	٢٥,٢
٢٧	٢١,٢	١٧,٢	١٤٥	١٦,٨	٢٥,٢	٥,٢	٥,٢	٢٥,٢
٢٨	٢١,٢	٧٠,٢	١٥٣	١٦,٨	٢٥,٢	٥,٢	٥,٢	٢٥,٢
٢٩	٢٠,٢	١٦,٨	١٨٢	١٦,٨	٢٥,٢	٥,٢	٥,٢	٢٥,٢
٣٠	٢١,٢	١٧,٢	١٠٤	١٦,٨	٢٥,٢	٥,٢	٥,٢	٢٥,٢
٣١	٢٣,٢	١٨,٤	٥١٥	١٦,٨	٢٥,٢	٥,٢	٥,٢	٢٥,٢
٣٢	١٥,٢	٧٠,٢	٣١٠	١٦,٨	٢٥,٢	٥,٢	٥,٢	٢٥,٢
٣٣	١٣,٨	١٩,١	٣٦٤	١٦,٨	٢٥,٢	٥,٢	٥,٢	٢٥,٢
٣٤	١٨,٨	١٣,١	٤١١	١٦,٨	٢٥,٢	٥,٢	٥,٢	٢٥,٢
٣٥	٢٧,٤	١٨,٨	٤٥١	١٦,٨	٢٥,٢	٥,٢	٥,٢	٢٥,٢
٣٦	٢١,٢	٢١,٢	٥١٧	١٦,٨	٢٥,٢	٥,٢	٥,٢	٢٥,٢
٣٧	٢٧,٢	٥٥,٨	٥٥١	١٦,٨	٢٥,٢	٥,٢	٥,٢	٢٥,٢
٣٨	٢٤,٢	٥٨,٢	٥٠١	١٦,٨	٢٥,٢	٥,٢	٥,٢	٢٥,٢
٣٩	٢٧,٢	١٤,٢	٥٢٨	١٦,٨	٢٥,٢	٥,٢	٥,٢	٢٥,٢
٤٠	١٩,٢	١٦,٨	٥٧٦	١٦,٨	٢٥,٢	٥,٢	٥,٢	٢٥,٢
٤١	٢٤,٢	١٨,٤	١٩٧	١٦,٨	٢٥,٢	٥,٢	٥,٢	٢٥,٢

وكانت نتائج الصيغة المختلة للمعادلتين هي:-

$$\begin{aligned} \text{ع}^2 &= ٠.١٠١ - ٠.٨١٣ + ٠.٨٢٢٠ - ٠.٨١٣ \\ & (٠.١٣٢٩) \quad (٠.١١٥٩) \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \text{ك}^2 &= ٠.٠٢٦ - ٠.٠١٨ + ٠.٦٨٣٩ - ٠.٨٩٨ \\ & (٠.٠٦٢٣) \quad (٠.٠٥٨٢) \end{aligned}$$

ومن النتائج السابقة يمكن الحصول على معادلتى المرمر والطلب الهيكليتين وهى :

$$\text{دالة الطلب : ك} = ٠.٠٦٢ - ٠.٨٢٢٠ \text{ع} + ٠.٨٨٧٠ \text{ى} +$$

$$\text{دالة المرمر : ك} = ٠.٠٢٦ - ٠.٠١٢ \text{ع} + ٠.٦٨٢٥ \text{ى} +$$

كما يمكن حساب الأخطاء الصيغية للمعامل التى لم تظهر في النتائج السابقة - وحساب نسبة نيومان لاختبار الارتباط الذاتى بين بقاوى المعادلتين يتضح عدم وجود هذا الارتباط .

والآن نبحث مقارنة النتائج التحصل عليها لدالة الطلب بنظامها المقدره بطريقة المبيعات الصغرى - وقد تم قياس دالة الطلب في صيفتين : اذا كانت ك التغير التابع مرة واحدة كانت ع التغير التابع مرة أخرى - فو الحالة الاولى كانت النتائج كالآتى :-

$$\begin{aligned} \text{المبيعات الصغرى : ك} &= ٠.٠٤٩ - ٠.٧٢٠٥ \text{ع} + ٠.٧٦٦٦ \text{ى} + ٠.١٠٣ \\ & (٠.٠٥٦٤) \quad (٠.٠٦٦٢) \end{aligned}$$

$$\text{المعادلة الهيكلية : ك} = ٠.٠٦٢ - ٠.٨٢٢٠ \text{ع} + ٠.٨٨٧٠ \text{ى} +$$

وفى الحالة الثانية حيث ع التغير التابع كانت النتائج هي :-

$$\begin{aligned} \text{المبيعات الصغرى : ع} &= ٠.٠٢٠ - ٠.٢٥١٨ \text{ك} + ٠.٢٥٤١ \text{ى} + ٠.١٥٦ \\ & (٠.٠٢٢٢) \quad (٠.٠٨٦١) \end{aligned}$$

والمعادلة الهيكلية يمكن الحصول عليها بنفسه المعادلة على معامل (ع) بدون اقلية ونقل م ، ك كل منهما محل الاختبار .

$$ع = ٠.٠٧٧ - ٢١٦٥ ر١ك + ٠.٧١١ ر١ي + \left(\frac{ق١}{٠.٨٢٢٠} \right)$$

ومن الملاحظ أن معالم المعادلتين الأخيرتين متطابقة • ولا شك أن نتائج دالة الطلب التي تظهر ع فيها كتغير تابع • والمقدرة بطريقة — المربعات الصغرى العادية • تعطى تقريب كبير جدا لدالة الطلب الهيكلية • وهذا الى جانب أن نطاق طريقة المعادلات الآتية يؤيد اختيار المعمر كتغير تابع في حالة استخدام المربعات الصغرى لتقدير دالة الطلب إذا لم تكن هناك استجابة آتية من العرض للمعمر •

ويتضح مما سبق أن دالة الطلب في النموذج السابق قد تشابهت نتائجها المقدرة سواء باستخدام طريقة المربعات الصغرى أو في الصيغة الهيكلية • كما يؤكد ذلك التغير الدلري والاحصائي •

وقد اتضح بعد مقارنة نتائج دالة العرض المقدرة بطريقة — المربعات الصغرى ونظيرتها الهيكلية تشابه النتائج • وأن حوالي ٩٠% من التغير في الانتاج انما يرجع الى متغير محدد له الخصائص الاحصائية — للمتغيرات المحددة • عندما دلت هذه النتائج على عدم معنوية المعمر • وحذفه من المعادلة كانت النتيجة هي :

$$ك = ٠.٠٢٥ + ٠.٦٨٤١ ر١ع + ٠.٨٩٨ ر٢ = ٠.٨٥٧ (٠.٠٨٥٧)$$

ومن هنا يستند بعض الاقتصاديين القياسيون على اتساق دالة الطلب التي يظهر (م) فيها كتغير تابع والتي تقدر معالمها بطريقة المربعات الصغرى • مع طريقة المعادلات الآتية •

والتيير لظهور الاستهلاك كتغير مستقل هو التقارب الشديد بين بيانات الاستهلاك والنتائج • وهذا الى جانب أن الناتج انما تحددته المتغيرات الاقتصادية ذات فترات التأخير الى جانب المتغيرات الخارجية —

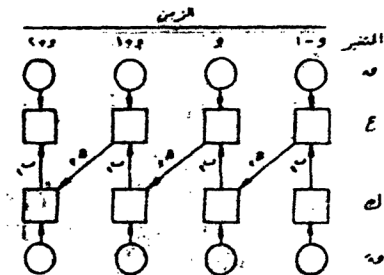
الحادية كالنود الحية.

ولنحرب الآن مثالا لنموذج بسيط يوضح نظاما سمي - وتظهر هذا النموذج - فترة تأخير في دالة الجبر - ان يتحدد الممرور (ك) بالممرور في السنة السابعة - وذلك بالصورة :

$$C = 13 \text{ ك} + 0 \text{ ف}$$

$$K = 0 \text{ ب} + 1 \text{ ج} + 0 \text{ د}$$

والشكل التالي قد يساعد على فهم اتجاهات تفاعل المتغيرات الاقتصادية بينة مع بعضها البعض :



والاسهم التي تتعدر جانبيا من ϵ_1 الى ϵ_0 ومن ϵ_0 الى ϵ_1 ومن ϵ_1 الى ϵ_0 الى ϵ_1 تدل على دالة العزم . أما دالة الطلب فتدل عليها الاسهم المصدرة من ϵ_0 الى ϵ_1 ومن ϵ_1 الى ϵ_0 ومن ϵ_0 الى ϵ_1 وإذا كانت ϵ_0 مرتبطة مع ϵ_1 يمكن توفير دالة العزم بطريقة السمات الصغرى ϵ_1 أن يظهر (ϵ_1) كتغير تابع ϵ_0 كما يمكن أيضا توفير دالة الطلب على حسده بطريقة السمات الصغرى ϵ_1 أن يظهر (ϵ_1) فيها كتغير تابع ϵ_0 .

Recursive Models

(٢) النماذج التراجمية

يتضح من الشكل السابق أن أثر ϵ_1 على ϵ_0 وأثر ϵ_0 على ϵ_1 تمثل ببعضها في صورة سلسلة تراجمية متبادلة . فيوصف النموذج بأنـه تراجمي إذا رتبت معادلاته الهيكلية بحيث أن المعادلة الأولى تكون فيها المتغيرات المحددة فقط الطرف الايسر . وفي المعادلة الثانية تكون المتغيرات المحددة والتغير الداخلي الأول ϵ_0 الذي ظهر في المعادلة الأولى . في الطرف الايسر وهكذا أي أن :

$$y_1 = f_1(x_1, x_2, \dots, x_n, \epsilon_1)$$

$$y_2 = f_2(x_2, x_3, \dots, x_n, \epsilon_2, \epsilon_1)$$

$$y_n = f_n(x_n, \epsilon_n, \epsilon_1, \epsilon_2, \dots, \epsilon_{n-1})$$

وهكذا مع افتراض أن المتغيرات العشوائية مستقلة .

أن أهم خاصية هذا النموذج أن معادلاته يمكن أن يتم قياسها بطريقة السمات الصغرى المعادية كل على حده دون وقوع تعجز .
زيادة و الاضاح تعيد صياغة النموذج السابق بصورة الكاملة .

إذا فرضنا أن لدينا n من المتغيرات الداخلية + p من المتغيرات الخارجية
في النموذج وكانت معادلاته هي :

$$\begin{aligned} \text{م}_1 &= \gamma_1 \text{ م}_1 + \gamma_2 \text{ م}_2 + \dots + \gamma_p \text{ م}_p + \text{ق}_1 \\ \text{م}_2 &= \gamma_2 \text{ م}_1 + \gamma_3 \text{ م}_2 + \dots + \gamma_{p+1} \text{ م}_p + \text{ق}_2 \\ \text{م}_3 &= \gamma_3 \text{ م}_1 + \gamma_4 \text{ م}_2 + \dots + \gamma_{p+2} \text{ م}_p + \text{ق}_3 \\ \vdots & \\ \text{م}_n &= \gamma_n \text{ م}_1 + \gamma_{n+1} \text{ م}_2 + \dots + \gamma_{n+p} \text{ م}_p + \text{ق}_n \end{aligned}$$

وباستخدام البيانات المتاحة من المتغيرات الخارجية (م) + وتطبيق طريقة
المربعات الصغرى العادية (OLS) للمعادلة الأولى فالتا نحصل على قيمة
من التقديرية ($\hat{\gamma}_1$) للمتغير الداخلي الأول . وبالتالي نستخدم القيم المحسوبة
للمتغير المفسر ($\hat{\gamma}_1$) في المعادلة الثانية مع تطبيق نفس طريقة التقدير طالما
أن المتغيرات الخارجية (م) مستقلة عن الأخطاء العشوائية ق_2 ، وكذلك
 $\hat{\gamma}_1$ مستقل عن ق_2 حيث أن الخطأ العشوائي الوحيد المرتبط بالمتغير م_2 هو
 ق_2 . وبافتراض أن الخطأين العشوائيين ق_1 ، ق_2 مستقلين فإن $\hat{\gamma}_1$ ، ق_2 مستقلين .

وتسمى هذه النماذج أيضا بالنماذج المثلثية Triangular
معالم المتغيرات الداخلية (β) تشكل ترتيبها مثلثيا يكون قطره الرئيسي يساوي
الوحدة كما لا تظهر أية معالم فوق هذا القطر . فإذا فرضنا على سبيل المثال
أن لدينا نموذجا به أربعة متغيرات داخلية وخمسة متغيرات محددة كالآتي :

$$\begin{aligned} \text{م}_1 &= \gamma_1 \text{ م}_1 + \gamma_2 \text{ م}_2 + \text{ق}_1 \\ \text{م}_2 &= \beta_{21} \text{ م}_1 + \gamma_3 \text{ م}_2 + \gamma_4 \text{ م}_3 + \text{ق}_2 \\ \text{م}_3 &= \gamma_5 \text{ م}_1 + \gamma_6 \text{ م}_2 + \gamma_7 \text{ م}_3 + \text{ق}_3 \\ \text{م}_4 &= \gamma_8 \text{ م}_1 + \gamma_9 \text{ م}_2 + \gamma_{10} \text{ م}_3 + \gamma_{11} \text{ م}_4 + \text{ق}_4 \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} & \text{ص}^2 = \text{ص}^1 \text{ص}^2 + \text{ص}^1 \text{ص}^3 + \text{ص}^1 \text{ص}^4 + \text{ص}^1 \text{ص}^5 + \text{ص}^1 \text{ص}^6 \\ & \text{ص}^3 = \text{ص}^1 \text{ص}^3 + \text{ص}^1 \text{ص}^4 + \text{ص}^1 \text{ص}^5 + \text{ص}^1 \text{ص}^6 + \text{ص}^1 \text{ص}^7 + \text{ص}^1 \text{ص}^8 + \text{ص}^1 \text{ص}^9 + \text{ص}^1 \text{ص}^{10} \end{aligned}$$

وللتأكد مما إذا كان هذا النموذج من النوع التراجعي علينا اختبار شكل ترتيب معالم β ، فان كانت مثلثة كان النموذج من هذا النوع . وللتأكد يعاد كتابة النموذج بالشكل الآتسى :

$$\begin{aligned} & \text{ص}^1 = \text{ص}^1 \text{ص}^1 - \text{ص}^1 \text{ص}^2 - \text{ص}^1 \text{ص}^3 - \text{ص}^1 \text{ص}^4 - \text{ص}^1 \text{ص}^5 - \text{ص}^1 \text{ص}^6 - \text{ص}^1 \text{ص}^7 - \text{ص}^1 \text{ص}^8 - \text{ص}^1 \text{ص}^9 - \text{ص}^1 \text{ص}^{10} \\ & \text{ص}^2 = \text{ص}^1 \text{ص}^2 - \text{ص}^1 \text{ص}^3 - \text{ص}^1 \text{ص}^4 - \text{ص}^1 \text{ص}^5 - \text{ص}^1 \text{ص}^6 - \text{ص}^1 \text{ص}^7 - \text{ص}^1 \text{ص}^8 - \text{ص}^1 \text{ص}^9 - \text{ص}^1 \text{ص}^{10} \\ & \text{ص}^3 = \text{ص}^1 \text{ص}^3 - \text{ص}^1 \text{ص}^4 - \text{ص}^1 \text{ص}^5 - \text{ص}^1 \text{ص}^6 - \text{ص}^1 \text{ص}^7 - \text{ص}^1 \text{ص}^8 - \text{ص}^1 \text{ص}^9 - \text{ص}^1 \text{ص}^{10} \\ & \text{ص}^4 = \text{ص}^1 \text{ص}^4 - \text{ص}^1 \text{ص}^5 - \text{ص}^1 \text{ص}^6 - \text{ص}^1 \text{ص}^7 - \text{ص}^1 \text{ص}^8 - \text{ص}^1 \text{ص}^9 - \text{ص}^1 \text{ص}^{10} \end{aligned}$$

ويوضح الجدول التالى المعالم الهيكلية والنموذج السابق

معالم (γ) للصفيرات الخارجيه					معالم (β) للصفيرات الداخليه			
ص ^١	ص ^٢	ص ^٣	ص ^٤	ص ^٥	ص ^١	ص ^٢	ص ^٣	ص ^٤
١	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
- β^{11}	١	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
- β^{12}	- β^{11}	١	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
- β^{13}	- β^{12}	- β^{11}	١	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
- β^{14}	- β^{13}	- β^{12}	- β^{11}	١	صفر	صفر	صفر	صفر

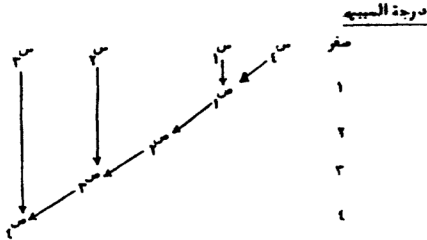
ونلاحظ في الجدول السابق أن معالم (ρ) قد رتبته بشكل متسلسل
 نقيم معالم القطر هي الواحد الصحيح ، وقيم المعالم التي تملأها
 أصفار ، ما يدل على أن التسودج تراجمي (recursive) ، وأن
 معادلاته يمكن قياسها بطريقة المرحلات الصغرى العادية التي تعطينا
 تقديرات متتمة احصائيا بشرط أن يتم القياس للمعادلة الأولى ثم الثانية وهكذا .
 ونلجأ الى مثال آخر من التسودج - التزايمي زيادة في الايضاح
 يمثل هيكل المرور والطلب على البطاطس - نعرّف أن متغيرات التسودج هي :

- س_١ = العوامل الجارية
- س_٢ = دخل الفرد التصري
- س_٣ = التخفيض و الخدمات التصريفية
- س_٤ = التأسيس
- س_٥ = التملك
- س_٦ = سعر التوزيع
- س_٧ = سعر المزرع في السنة الحالية
- س_٨ = سعر المزرع في السنة السابقة .

وتعتبر المتغيرات الاربعة (س_١ ، س_٢ ، س_٣ ، س_٤) متغيرات خارجة بينما المتغيرات الاربعة
 س_٥ ، س_٦ ، س_٧ ، س_٨ متغيرات داخلية . ويمكن أن تظهر هذه المتغيرات و معادلات التسودج
 بالصورة التالية :

$$\begin{aligned} \text{س}_1 &= \text{د} + (\text{س}_1 + \text{س}_2) \cdot \text{ق}_1 \\ \text{س}_2 &= \text{د} + (\text{س}_1) \cdot \text{ق}_2 \\ \text{س}_3 &= \text{د} + (\text{س}_1 + \text{س}_2) \cdot \text{ق}_3 \end{aligned}$$

ومن الواضح أيضا أن القيم الحالية للتغيرات الداخلية الأربعة
إنما تتحدد بطريقة متتالية هـ أي بدرجات من السببه هـ يتمكس
في ظهور مصفوفة المعاملات بشكل مثلثي يمكن عرضه في الشكل التالي :



ويتضح من الشكل أن درجات السببه بين التغيرات الخارجية
يساوى الصفر هـ حيث أنها لا تتحدد داخل النموذج هـ وإنما كلها
قد تحددت ببيانات يكرر استدامها في شرح التغيرات الداخلية هـ

وإذا كان التغير الداخلي داله و التغيرات الخارجية فقط
كانت درجة السببه تساوى (١) ويتضح هذا في النموذج السابق حيث نجد
أن الناتج (م) إنما يحدده سعر المزرع في السنة السابقة (م)، والمواصل
الدوية (م) هـ وهنا تتحدد قيم خمسة متغيرات - الأربعة متغيرات الخارجية
والتغير الداخلي م هـ. والحصول على قيمة م تتحدد قيمة م وتكون درجة
السببه له يساوى (٢) هـ وتتحدد قيمة م في المرحلة التالية للسببه حيث
أنها داله في م هـ م هـ وأخيرا تتحدد قيمة م في المرحلة الأخيرة بمعلومية
كل من م هـ م هـ

وإذا كانت الأخطاء العشوائية في المعادلات الأربعة مستقلة
(أي غير مرتبطة) من بعضها البعض - أمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى

٢ - استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير معالم كل معادلة من معادلات النموذج في صورته المختزلة ، وذلك بشرط تحقق الشروط المعروفة الخاصة بالخطأ العشوائي في معادلات الصورة المختزلة . ويرمز عادة لمعالم معادلات الصيغة المختزلة بالرمز (٢٢) ، وقد سبق لنا شرح العلاقة بينها وبين معالم المعادلات الهيكلية .

٣ - استخدام تقديرات معالم الصورة المختزلة (٢٢) ، التي أمكن الحصول عليها في الخطوة السابقة ، في حساب المعالم الهيكلية عن طريق مجموعة العلاقات الدالية بين المعالم في الصورتين المختزلة والهيكلية وتكون هذه التقديرات وحيدة إذا كان النموذج الهيكلى مميزا تماما . وتوضيحا للشرح السابق نضرب مثالا من نظرية تحديد العمر . إذا فرضنا أن سنوا احد النسل يمكن وصفه بنموذج المعادلات الآتية الآتية :

$$ط = ١. + ١. ع + ١. ي + ١. ق$$

$$س = ب + ١. ع + ١. س + ١. ق$$

$$ط = ص$$

حيث ط = الكمية المطلوبة ص = الكمية المعروفة

ع = العمر ي = الدخل

س = الرقم القياسى للظروف الجوية .

والنموذج السابق كامل ، حيث به ثلاث متغيرات داخلية ط ، ص ، ع ، وثلاث معادلات . كما يحتوى النموذج ايضا على متغيرين خارجيين : الدخل (ي) والظروف الجوية (س) . والنموذج مميز تماما حيث يمكن اثبات أن كل معادلة حاوية فيه مميزة تماما . وفيما يلى النموذج بصورته المختزلة ، حيث نجد المتغيرات الداخلية داله في المتغيرات الخارجية ، ويمكننا الحصول عليه بالطرق السابق شرحها :

فاننا نحصل على تعديرات العالم في المعادلة السابقة وهي:

$$\hat{A}_1 = 108819.81 + \hat{B}_1 \cdot 77.47 + \hat{C}_1 \cdot 320.10 \\ \text{حيث كانت } R^2 = 0.870$$

ثم نطبق طريقة السحابة العنقري العادية للمعادلة الثانية من معادلات الصنفه المتكامله وهي:

$$ع = \hat{A}_2 + \hat{B}_2 \cdot ١١ + \hat{C}_2 \cdot ١٢ + \hat{D}_2 \cdot ١٣ \\ \text{ونحصل على التعديرات الآتية:}$$

$$\hat{A}_2 = 0.0119.01 + \hat{B}_2 \cdot 1.01 + \hat{C}_2 \cdot 16.38 - \\ \text{حيث كانت } R^2 = 0.776$$

والتميز بهذه القيم في العلاقات السابقة فاننا نحصل على قيم العالم الجيولوجية التالية:

$$\hat{A}_1 = 0.0119 \approx \left(\frac{320.10}{16.38} - \frac{108819.81}{0.011} \right)$$

$$\hat{A}_1 = \frac{320.10}{16.38} - 19.80$$

$$\hat{A}_2 = 1.01 \approx \left(\frac{320.10}{16.38} - \frac{77.47}{1.01} \right)$$

$$\hat{A}_3 = 0.0119 \approx \left(\frac{77.47}{1.01} - \frac{108819.81}{0.011} \right)$$

$$0.51 = \frac{27.7}{1.04} = 1.3$$

$$\hat{\gamma} = 1.38 = \left(\frac{27.7}{1.04} - \frac{22.0}{1.38} \right) \cdot 1.38 = 1.38$$

(٢) الفروض

تبنى طريقة المبيعات الصغرى غير الجاشرة على أساس الفروض الأربعة

التاليسية:

١- أن تكون المعادلات الهيكلية مميزة تماماً .

لقد سبق أن أشرنا إلى استعالة تقدير معالم النموذج انهيكلى إذا كانت معادلاته غير مميزة . ومع ذلك فإنه من الممكن تقدير الصيغة المختزلة لنموذج غير مميز ، مع استخدام المعالم (٢) للتنبؤ ووضع السياسات ، ولكن من غير الممكن الحصول على تقديرات للمعالم الهيكلية لهذا النموذج ، حيث أن مجموعة العلاقات الدالية بين معالم الصيغتين متكون أقل عددياً من عدد المعالم الهيكلية المجهولة . وإذا كان النموذج الهيكلى أكثر من مميز فإن تطبيق طريقة الصيغة المختزلة سوف لا توصلنا إلى تقديرات وحيدة المعالم ، حيث أن عدد العلاقات الدالية سيكون أكبر من عدد المعالم الهيكلية المجهولة .

— أن تتحقق الفروض المعرفية الستة لطريقة المبيعات الصغرى العادية بالنسبة للخطأ العشوائى فى معادلة الصيغة المختزلة . حيث أن طريقة المبيعات الصغرى العادية (OLS) تستخدم للحصول على تقديرات معالم الصيغة المختزلة (٢) . والخطأ العشوائى لمعادلات الصيغة المختزلة (ق) ، له الخصائص التالية : أنه عشوائى ، ويتوسط يحاذى الصفر : (ق) = صفر ، وتباينه ثابت :

ع (ق_٢) = س_٢ ، ق_٢ مستقلة لـ س_٢ [ع (ق_٢ ق_١) = صفر]
للقيم μ و σ ، ق_٢ موزع توزيعاً معتمداً لا ، وإعيراً أن ق_٢ مستقلة عن التفسيرات
المستقلة للنموذج . [ع (ق_٢ ح_١) = صفر]

فإذا تحققت الفروض العشوائية فإن تقديرات معالم الصيغة المختلطة
مستقلة بخصائص الخطية والاحسن وعدم التحيز (best, linear, unbiased).
أما إذا لم تتحقق ، فإن التقديرات ستكون بها أخطاء سوف تنتقل إلى تقديرات
المعالم الهيكلية (ب) بإخطائها المباشرة .

ح - ألا تكون التفسيرات الخارجية مرتبطة ببعضها البعض ارتباطاً طرئاً
تاماً . د - أن تكون التفسيرات الإجمالية مجمعة تجميعاً صحيحاً .

وسا سبق يتضح أن طريقة المربعات الصغرى غير الباعرة بينه طرئاً
نفس شروط طريقة المربعات الصغرى العادية بالإضافة إلى شروط تمييز النموذج
تمييزاً تاماً .

(٢) خصائص تقديرات طريقة (I L S) للمعالم الهيكلية

يتضح مما سبق أنه إذا تحققت فروض طريقة المربعات الصغرى
غير الباعرة فإن تقديرات المعالم المختلطة/بخصائص الخطية والاحسن وعدم التحيز .
مع ذلك فإنه يمكن إثبات أن تقديرات المعالم الهيكلية التحصل عليها من المعاليم
المختلطة تكون متحيزة للعينات صغيرة الحجم ، ولكنها تكون متسقة ، بمعنى
أن تحيزها يؤول إلى الصفر كلما كبر حجم العينة . أما تقديرات المربعات الصغرى
العادية فتكون غير متسقة .

ومعنى ذلك أن طريقة المربعات الصغرى غير الباعرة تحولنا
إلى تقديرات غير متحيزة ومتسقة للمعالم المختلطة (٣) ، ومتحيزة ولكنها متسقة
للمعالم الهيكلية (ب) . ومنه طام فإن تقديرات المعالم الهيكلية لا تكون بالكلية
اللازمة أي أن تبين المعالم (ب) لا يمكن أقل ما يمكن . وإعيراً فإن الطريقة
غير الباعرة تفضل الطريقة العادية لاتساق تقديراتها ، ولما خطتها إذا ما فوسه

بطرق التفسير الأخرى التي تعطى هذه النتائج.

ربما - طريقة التغيرات البعدية Instrumental variables

(١) أهمية الطريقة

هي أيضا إحدى طرق المعادلة الواحدة ، وقد أُنْكِس التوصل إليها كحل لمشكلة تعييز المعادلات الآتية ، كما أنها تناسب التفتيح الأكثر من حيث (overidentified) . وتهدف طريقة التغيرات البعدية إلى التخلص من التبعية بين التغير العشوائي (ق) والتغيرات المفردة باستخدام التغيرات الخارجية المناسبة كتغيرات مساعدة . والتغيرات التحصل عليها تتصف بالانسياق للمعينات الكبيرة ولكنها متحيزة للمعينات الصغيرة . وبالرغم من عدم شيوع استخدام هذه الطريقة في البحوث الاقتصادية القياسية إلا أنها لا يهملونها بعضهم بحسب طرق القياس الأخرى .

وتلخص الطريقة في الخطوات الآتية :-

الخطوة الأولى :

اختيار التغيرات المساعدة المناسبة والتي تتحل محل التغيرات الداخلية لتظهر كتغيرات مفردة في الطرف الأيمن من المعادلة الهيكلية . والتغير المساعد هو متغير خارجي يكون موجودا ضمن نموذج المعادلات الهيكلية ، وتتحقق فيه الشروط الآتية :-

أ - أن يكون بينه وبين التغير التابع في المعادلة المذكورة ارتباط

قوى .

ب - أن يكون بينه وبين التغير الداخلي ، الذي يحل محله

في المعادلة الهيكلية ، ارتباط قوى .

ج - أن يكون متغيرا خارجيا فعليا من خارج نطاق الهيكل الاقتصادي

حتى لا يكون بينه وبين التغير العشوائي للمعادلة الهيكلية ارتباطا

د - ألا يكون بينه وبين المتغيرات الخارجية ، التي تظهر في المعادلة الهيكلية المذكورة ، ارتباط قوى تفاديا لمفاكل الازدواج الخطي .

هـ - إذا استخدم أكثر من متغير مساعد في نفس المعادلة الهيكلية كان من الواجب أن يكون الارتباط بينها ضعيفا ، منعا لظهور مشكلة الازدواج الخطي .
ومن أجل ذلك كان من الواجب اختيار عدد من المتغيرات المساعدة بعدد المتغيرات الداخلية التي تظهر كتغيرات مفسرة في المعادلة الهيكلية المعينة . فإذا احتوت هذه المعادلة على متغيرات خارجية استخدمت هذه المتغيرات كتغيرات مساعدة .

الخطوة الثانية:

تضرب المعادلة الهيكلية بكل من المتغيرات المساعدة ، فنعصل في النهاية : د من المعادلات الخطية بعدد المعالم المجهولة . جمعـصل هذه المعادلات نحصل على المعالم الهيكلية .
ونورد فيما يلي بعض الأمثلة البسيطة توضحنا لخطوات هذه الطريقة :

مثال (١) :

إذا فرضنا أن المعادلة الهيكلية تحتوي على متغير مفسر واحد (س_١) ، يرتبط بالخطأ المفسر (ق) ، حيث أن س_١ متغير داخلي في النموذج فـسان تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية للمعادلة التالية :

$$س = ب + ب١ س١ + ق$$

يعطينا تقديرات متحيزة وغير متسقة . وتفاديا لهذه المشكلة نفترض أن هناك في معادلة ما بالنموذج ، الذي يتضمن المعادلة السابقة ، متغير خارجي (ع) تتحقق فيه الشروط السابقة ، بمعنى أنه يرتبط بكل من س و س١ ارتباطا قويا ، ولكنه لا يرتبط بالخطأ المفسر (ق) . ولذا فإنه من الممكن استخدام (ع) كتفسير مساعد ، لتحل محل س في المعادلة السابقة . ربما كان من الأفضل في هذه المرحلة أن تظهر متغيرات المعادلة الهيكلية في صورة انحرافات حتى لا يظهر

الهيكلية في كل من التفسيرين الساعدين ، ثم تجمع بالنسبة لملاحظات العينة
لنعمل على المعادلتين الآتيتين :

$$\text{مجم صم} ١ = \text{ب} ١ + \text{مجم صم} ١٤ + \text{ب} ٢ + \text{مجم صم} ٢٤ + \text{مجم ص} ١ \text{ ق}$$

$$\text{مجم صم} ٢ = \text{ب} ١ + \text{مجم صم} ١٤ + \text{ب} ٢ + \text{مجم صم} ٢٤ + \text{مجم ص} ٢ \text{ ق}$$

والحد الأخير في المعادلتين يمكن حذفها حيث أن قيمها المتوقعة تساوى الصفر .
بحل المعادلتين في صورتين الجديتين يمكن الحصول على التقديرات التالية
للمعلمتين ب١ و ب٢ باستخدام أسلوب المحددات :

$$\text{ب} ١ = \frac{(\text{مجم صم} ١) (\text{مجم صم} ٢ \text{ ق}) - (\text{مجم صم} ٢) (\text{مجم صم} ١ \text{ ق})}{(\text{مجم صم} ١) (\text{مجم صم} ٢ \text{ ق}) - (\text{مجم صم} ٢) (\text{مجم صم} ١ \text{ ق})}$$

$$\text{ب} ٢ = \frac{(\text{مجم صم} ٢) (\text{مجم صم} ١٤ \text{ ق}) - (\text{مجم صم} ١٤) (\text{مجم صم} ٢٤ \text{ ق})}{(\text{مجم صم} ١٤) (\text{مجم صم} ٢٤ \text{ ق}) - (\text{مجم صم} ٢٤) (\text{مجم صم} ١٤ \text{ ق})}$$

وكما صحت الإشارة ، إذا كان أحد المتغيرات المقصود ، س١ مثلا ،
متغير خارجي أمكن استخدامه كتفسير مساعد ، أي كانت س١ = ص١ مع اتباع
نفس الخطوات التالية .

وما قيل عن المعادلات التي بها متغير أو متغيرين مقصودين
يمكن أن ينطبق على المعادلات التي بها أي عدد من المتغيرات المقصود .
ويمكن هنا أن نضرب مثلا اعتماديا بمعادلة الاستهلاك البسيطة
التي يظهر فيها الانفاق الاستهلاكي (س) دالة في الدخل (س١) في الصورة :

$$\text{ص} = \text{ب} + \text{ب} ١ \text{ س} + \text{ق}$$

ومن المعروف أن الدخل (س١) والخطأ المقصود (ق) مرتبطين
كما نعلم أيضا أن الأصول السائلة (ع) تظهر في إحدى معادلات النموذج كتفسير
مفسر خارجي يرتبط ارتباطا قويا بكل من الدخل (س١) والانفاق الاستهلاكي

(ص) - ولذا كان من الممكن استخدام الاصول السائلة كتغير مساعد ليحل محل الدخول في المعادلة الهيكلية .

وفي النهاية فانه من الواضح أن هذه الطريقة تعمل على معالجة تسمية المتغيرات المقسوة والمتغير العشوائى ، أحد الفروض الهامة للسلالة تحقيقها قبل استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية . ولذا نرى أنه إذا تكا من تحويل المعادلة الهيكلية بطريقة ما لنستبعد منها تسمية المتغيرات المقسوة والخطأ العشوائى فكانت طريقة المربعات الصغرى العادية طريقة مناسبة للتقدير .

ومن ناحية أخرى نرى أن استخدام المتغير المساعد المناسب يحول المعادلة الهيكلية الى الصورة :

$$\text{مجموع} = \text{ب} + \text{مجموع} + \text{مجموع}$$

حيث نجد أن المتغير المقسور الجديد (مجموع) يحتوى على س، أى أنه مازال مرتبطاً بالخطأ العشوائى الجديد (عق) . ونتيجة لذلك فإن تقديرات المعامل ستكون متحيزة في المعينات الصغيرة . ولما كان الارتباط بين المتغير المقسور بالخطأ العشوائى في المعادلة المحولة ضعيفاً فنانا نتوقع أن الحد الاعظم في المعادلة المأتمم سيؤول الى الصفر كلما كبر حجم العينة . ولذا كان ممكن الممكن حذفه باستخدام طريقة المربعات الصغرى في تقدير معالم المعادلة المحولة ونرى تقديرات متممة للمعينات الكبيرة ، وأن كانت متميزة للمعينات الصغيرة .

(٤) عيوب الطريقة

أ - اختيار المتغيرات المساعدة غالباً ما يكون اعتباطياً واختلاف المتغير ستختلف قيمة التقدير .

ب - تجاهل تأثير التغيرات الخارجية التى لا تظهر في المعادلة لا يجب إلا لأنه لم يقع اختيارنا الاعباطى عليها كتغيرات مساعدة .

هذا طما بأن كل متغير خارجى يؤثر فى جميع المتغيرات الداخلية بالنسبذج
سواء كان هذا التأثير تأثيرا مباشرا أو غير مباشر.

ج - صعوبة اختيار المتغير المساعد المناسب حيث أن المتغيرات
الخارجية غالباً ما تكون مرتبطة ببعضها البعض.

د - صعوبة التأكد من استقلال ق والمتغير المساعد .

هذا وأن كان عيب الاعتباطية فى اختيار المتغير المساعد
الناسب يمكن فلاحه الى حد ما باستخدام مجموعات من المتغيرات المساعده بدلا
من استخدام كل على حده ، كما سيأتى شرح ذلك فى طريقة المبيعات الصغرى
ذات المرحلتين .

خامساً - طريقة المبيعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLIS)

(١) تعريف الطريقة

هى إحدى طرق المعادلة الواحدة التى ابتكرها
شيل Theil ، وكذا باسمان Rasmann ، وقد أعطت هذه الطريقة
نتائج طيبة لتقديرات المعالم الهيكلية ، ولذا فهى أهم طريقة من طسرق
المعادلة الواحدة لتقدير النماذج الأكثر من ميزه .

تعتبر هذه الطريقة امتدادا لطريقتى المبيعات الصغرى
غير الباهوة (ILS) ، والمتغيرات المساعده (IV) ، كما
سيتمح ذلك فيما بعد . وتهدف هذه الطريقة الى التخلص من تحيز المعادلات
الآتية ما أمكن . وقد اتضح أن مصدر هذا التحيز هو وجود المتغيرات
الداخلية ضمن المتغيرات المقسره فى الدالة . وتتركب هذه المتغيرات الداخلية
من جزء منظم تعدده المتغيرات المحدده (الخارجية) فى النموذج ، وجزء
آخر عشوائى . وهذا الاخير هو الذى يتسبب فى التحيه بين المتغير المناسب
والخطأ العشوائى (ق) فى المعادلة الهيكلية . ومنه طام نلاحظ فى معادلات
الصيغة المختله أن كل متغير داخلى قد ظهر كدالة فى جميع المتغيرات المحدده ،

للمعادلة الأصلية المحولة للحصول على تقديرات للمعالم الهيكلية:

وإذا فرضنا أن المعادلة الهيكلية الرائية في صيغتها العامة هي:-

$$\text{م} = \text{ب} + \text{د} + \text{ج} + \text{ز} + \text{ح} + \text{ط} + \text{ق} + \text{ر} + \text{س} + \text{ص} + \text{ض} + \text{ع} + \text{ف} + \text{ك} + \text{ل} + \text{م} + \text{ن} + \text{هـ} + \text{و} + \text{ي} + \text{ك} + \text{ل} + \text{م} + \text{ن} + \text{هـ} + \text{و} + \text{ي}$$

حيث م = المتغيرات الداخلية
 س = المتغيرات المحددة
 ب = معالم المتغيرات الداخلية
 ز = معالم المتغيرات المحددة

ففي الخطوة الأولى نطبق طريقة المبيعات الصغرى العادية لمعادلات الصيغة المختزلة للحصول على تقديرات معالمها (٢٢) التي تظهر في المعادلات :-

$$\text{م} = \text{ب} + \text{د} + \text{ج} + \text{ز} + \text{ح} + \text{ط} + \text{ق} + \text{ر} + \text{س} + \text{ص} + \text{ض} + \text{ع} + \text{ف} + \text{ك} + \text{ل} + \text{م} + \text{ن} + \text{هـ} + \text{و} + \text{ي} + \text{ك} + \text{ل} + \text{م} + \text{ن} + \text{هـ} + \text{و} + \text{ي}$$

$$\text{م} = \text{ب} + \text{د} + \text{ج} + \text{ز} + \text{ح} + \text{ط} + \text{ق} + \text{ر} + \text{س} + \text{ص} + \text{ض} + \text{ع} + \text{ف} + \text{ك} + \text{ل} + \text{م} + \text{ن} + \text{هـ} + \text{و} + \text{ي} + \text{ك} + \text{ل} + \text{م} + \text{ن} + \text{هـ} + \text{و} + \text{ي}$$

⋮

$$\text{م} = \text{ب} + \text{د} + \text{ج} + \text{ز} + \text{ح} + \text{ط} + \text{ق} + \text{ر} + \text{س} + \text{ص} + \text{ض} + \text{ع} + \text{ف} + \text{ك} + \text{ل} + \text{م} + \text{ن} + \text{هـ} + \text{و} + \text{ي} + \text{ك} + \text{ل} + \text{م} + \text{ن} + \text{هـ} + \text{و} + \text{ي}$$

واستخدام معالم الصيغة المختزلة المقدرة يمكن حساب قيم المتغيرات الداخلية م_١ ، م_٢ ، ... ، م_{١٠٠٠} . ونلاحظ هنا أنه لا داعي لمعرفة العلاقات الداخلية بين المعالم المختزلة (٢٢) والمعالم الهيكلية (ب ، ز) حيث أننا سوف لا نقدر المعالم الأخيرة كما هو الحال في طريقة المبيعات الصغرى غير المباشرة . وإنما نستخدم المعالم المختزلة لحساب قيم (م) المقدرة . ما علينا أن نعرفه من بيانات هي البيانات الخاصة بجميع المتغيرات المحددة التي تظهر في المعادلات الهيكلية للنموذج .

وفي الخطوة الثانية نحل قيم م في المعادلة الهيكلية للحصول على

الذوال المحولة:

$$\text{ص} = \text{ب}١ \text{ ص}١ + \text{ب}٢ \text{ ص}٢ + ٠٠٠ + \text{ب}٣ \text{ ص}٣ + ١٢ \text{ ص}٤ + ٠٠٠ + \text{ب}٤ \text{ ص}٥ + \text{ق}٢$$

$$\text{حيث ق}^* = \text{ق} + \text{ب}١ \text{ ق}١ + \text{ب}٢ \text{ ق}٢ + ٠٠٠ + \text{ق}٣ \text{ ق}٤$$

$$\text{علما بأن ص} = \text{ص}١ + \text{ق}١ + \text{ص}٢ = \text{ص}٢ + \text{ق}٢ + \text{ص}٣ + ٠٠٠ + \text{ص}٤ + \text{ق}٤ + \text{ص}٥$$

التي تستخدم للتصنيف في المعادلة الاعلى مع اعادة ترتيب الحدود لنحصل في النهاية على الدالة المحولة .

وتطبق طريقة المربعات الصغرى العادية على المعادلة الهيكلية المحولة . نحصل

على تقديرات المعالم الهيكلية بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين .

فإذا فرضنا أن بالمعادلة متغيرين مفسرين كانت المعادلة الاعلى في الصورة :

$$\text{ص} = ١ = \text{ب}٢ \text{ ص}٢ + ١٢ \text{ ص}٣ + \text{ق}$$

يتكون المعادلة المحولة هي :

$$\text{ص} = ١ = \text{ب}٢ \text{ ص}٢ + ١٢ \text{ ص}٣ + (\text{ق} + \text{ب}٢ \text{ ق}٢)$$

وتكون المعادلات الاساسية هي :

$$\text{مجم ص} = ٢ = \text{ب}٢^* \text{ مجم ص}٢ + ١٢^* \text{ مجم ص}٣ + \text{ب}٢ \text{ مجم ص}٤$$

$$\text{مجم ص} = ١ = \text{ب}٢^* \text{ مجم ص}٢ + ١٢^* \text{ مجم ص}٣ + \text{ب}٢ \text{ مجم ص}٤$$

وتقدر معالم المعادلات الآتية باستخدام أسلوب الحدودات .

$$(\text{مجم ص} = ١) (\text{مجم ص} = ٢)$$

$$\text{ب}٢^* = \frac{(\text{مجم ص} = ٢) (\text{مجم ص} = ١) - (\text{مجم ص} = ١) (\text{مجم ص} = ٢)}{(\text{مجم ص} = ٢) (\text{مجم ص} = ١) - (\text{مجم ص} = ١) (\text{مجم ص} = ٢)}$$

$$\text{ب}٢^* = \frac{(\text{مجم ص} = ٢) (\text{مجم ص} = ١) - (\text{مجم ص} = ١) (\text{مجم ص} = ٢)}{(\text{مجم ص} = ٢) (\text{مجم ص} = ١) - (\text{مجم ص} = ١) (\text{مجم ص} = ٢)}$$

$$\text{ب}٢^* = \frac{(\text{مجم ص} = ٢) (\text{مجم ص} = ١) - (\text{مجم ص} = ١) (\text{مجم ص} = ٢)}{(\text{مجم ص} = ٢) (\text{مجم ص} = ١) - (\text{مجم ص} = ١) (\text{مجم ص} = ٢)}$$

$$\text{ب}٢^* = \frac{(\text{مجم ص} = ٢) (\text{مجم ص} = ١) - (\text{مجم ص} = ١) (\text{مجم ص} = ٢)}{(\text{مجم ص} = ٢) (\text{مجم ص} = ١) - (\text{مجم ص} = ١) (\text{مجم ص} = ٢)}$$

ومن الممكن أثناء أن تقديرات هذه الطريقة تشابه تقديرات طريقة المتغيرات
المساعدة إذا استخدمنا القيم المقدرة من أجل محل قيم من الأصلية * وكذا
المتغيرات المحددة الواردة في الدالة * كتغيرات مساعدة .

مثال :

وزيادة في الانخفاض منسوب المثال التالي لتطبيق طريقة المرحلات الصغرى
ذات المرحلتين في تقدير دالة أكثر من مية * إذا فرضنا نموذج كينز البسيط لتحديد
الدخل :

$$\begin{aligned} \text{حـ} &= \text{ب} + \text{ي} + \text{ج} + \text{د} + \text{هـ} + \text{و} + \text{ز} \\ \text{حـ} &= \text{ا} + \text{ب} + \text{ج} + \text{د} + \text{هـ} + \text{و} + \text{ز} + \text{حـ} \\ \text{و} &= \text{حـ} + \text{و} + \text{ز} + \text{حـ} \end{aligned}$$

حيث $\text{و} = \text{حـ}$ * $\text{و} = \text{حـ}$ * عتغيرات خارجية * ومن السهل اثبات
أن معادلة الاستهلاك في هذا النموذج أكثر من مية .

وفيما يلي بيانات التغيرات النموذج لاستخدامها في قيامنا
بتطبيق طريقة المرحلات الصغرى ذات المرحلتين للفترة ١٩٤٨ - ١٩٦٨ طبقاً
بأن $\text{و} = ١٩٤٧ = ٢٠٠١٥ + \text{و} = ١٩٤٧ = ١٣٢٠٥$.

نعمل أولاً على قيمة الصورة المختارة للتغير الداخلي (ي) الذي يظهر في المعادلة :

$$\text{و} = \text{ا} + \text{ب} + \text{ج} + \text{د} + \text{هـ} + \text{و} + \text{ز} + \text{حـ}$$

وكانت النتيجة هي : $\text{و} = - ١٩٢٥١٩ + ٢٧٠٢٧ + ٨٧٠٢٧ + ١٣٤٦٠ + ١٣٤٦٠$

ثم نحل قيم الدخل المحسوبة من هذه المعادلة محل قيم الأصلية * لتعبر معادلة الانحدار
هي :

$$\text{حـ} = \text{ا} + \text{ب} + \text{ج} + \text{د} + \text{هـ} + \text{و} + \text{ز} + \text{حـ}$$

م	م	م	م	م
٤٨	١٣٨٤٤	٢٠٤٣٦	٢٢٨٥	٢٨٩٠
٤٩	١٤٠٩٨	٢٠٩٩٩	٢٤١٨	٤١١٢
٥٠	١٤٤٩٣	٢١٢٢٢	٢٦٣٢	٤١٠٣
٥١	١٤٣٠٠	٢٢٤١٨	٢٦٤٣	٤٤١٠
٥٢	١٤٢١٩	٢٢٣٠٨	٢٦٥٤	٤٨٤٥
٥٣	١٤٨٦٢	٢٢٣١٩	٢٩٤٢	٤٩٧٢
٥٤	١٥٤٢٢	٢٤١٨٠	٣١٩٢	٤٩٥٢
٥٥	١٦١٠٢	٢٤٨٩٣	٣٢٧٢	٤٨٠٦
٥٦	١٦٢٣٦	٢٥٣١٠	٣٥٢٦	٤٧٦١
٥٧	١٦٥٨١	٢٥٧٩٩	٣٧١٤	٤٦٨٧
٥٨	١٧٠٠٨	٢٥٨٨٦	٣٧٣٧	٤٥٧٢
٥٩	١٧٧٣٦	٢٦٨٦٨	٤٠٢٥	٤٦٦٨
٦٠	١٨٤١٨	٢٨١٣٤	٤٤١٨	٤٧٢٠
٦١	١٨٨٤٦	٢٩٠٩٦	٤٨٤٧	٤٩٤٥
٦٢	١٩٢٥٨	٢٩٤٥٠	٤٨٢٩	٥١٠٠
٦٣	٢٠١٢٥	٣٠٧٠٥	٤٩٦٦	٥١٨٤
٦٤	٢٠٨١٩	٣٢٣٢٢	٥٧١٧	٥٢٧٢
٦٥	٢١١٦٩	٣٣١٥٢	٥٩٤٩	٥٤٢٠
٦٦	٢١٦١٧	٣٣٣٦٤	٦١٠٢	٥٥٦١
٦٧	٢٢٠٣٩	٣٤٤١١	٦٥٢٥	٥٨٢٥
٦٨	٢٢٥٦٢	٣٥٤٢٩	٦٧٩١	٥٨٥١

وكانت المعادلة المقدرة هي:

$$س = ٧٥٠٩٣ + ٠.٨٤٦ \cdot م + ١.٦٤٣ \cdot م١$$

(١٣٦٩) (٢١) (٠.٣١)

المقارنة حسب معادلة الاستهلاك باستخدام طريقة المرحلات المتفرقة العادية

وكانت نتائجها هي:

$$\begin{aligned} & \text{م}^* = ٢٨٠٠٠ - ٢٨٠٠٠ + ٢٨٠٠٠ - ٢٨٠٠٠ + ٢٨٠٠٠ - ٢٨٠٠٠ \\ & \quad (٢٨٠٠٠) \quad (٢٨٠٠٠) \quad (٢٨٠٠٠) \\ & \quad ٢٨٠٠٠ = ٢٨٠٠٠ - ٢٨٠٠٠ = ٢٨٠٠٠ \end{aligned}$$

(٢) القروض

تلخص نروض هذه الطريقة في الآتسى :-

أ - أن يحقق التغير العشوائى في المعادلات الهيكلية الاجالية
الفروض العشوائية المعروفة ، والا لما حققت التغيرات العشوائية في المينة
المختلة الخاصات الاحصائية المعروفة ، وبالتالي لانهارت الطريقة من
اساسها .

ب - أن يحقق التغير العشوائى في المعادلات المختلة القروض
العشوائية .

ج - ألا تكون التغيرات الفردية مرتبطة ببعضها لارتباطا تاما .
وأن تكون جميع التغيرات الاجالية جميعه تجميعا سليما .
د - أن يكون توزيع التوزيع سليما وخاصة البلاتا بجميع
التغيرات الخارجية .

هـ - أن يكون حجم المينة كبيرا ، وطى الاخير أن يتحدد
هذه المعادلات عن التغيرات المحددة في التوزيع الهيكلى . واذا كان حجم
المينة صغيرا اضطر الباحث الى الاقلال من هذه التغيرات الخارجية .

(٣) خاصات التقديرات

أ - تكون التقديرات متغيره اذا كان حجم المينة صغيرا .
ب - اذا كبر حجم المينة (ن → ∞) فان التحيز يزول الى
الصفر .

ج - تكون التقديرات متف .

د - التقديرات ايضا خاصة الكلازى بعرض تحقق القروض الخاصة

بتوزيع الاخطاء العشوائية.

وفي النهاية فان هذه الطريقة هي انطب الطرق لقياس المعادلات الاكثر من
مميزه . أما المعادلات المميزه تماما فمن الممكن اثبات أن تقديرات هذه الطريقة
لمعالم هذه المعادلات تشابه تماما تقديرات طريقة المرحلات الصغرى غير المباشرة .
ولعلم من المشاهد ايضا أن طريقة المرحلات الصغرى ذات المرحلتين (2 S I S)
لا تتميز عن طريقة المرحلات الصغرى العادية في حالة التنازع التراجعية . ولكنها
تتميز بتقديراتها المنسقة التي تفشل طريقة المرحلات الصغرى في تحقيقها في حالة
المعادلات الاكثر من مميزة .

وتتميز ايضا بكونها ام من طريقة التغيرات المساعدة ، ان تأخذ نفسى
اعتبارها اثر جميع التغيرات المحدده في النموذج على التغير التابع ، في حين أن
طريقة التغيرات المساعدة تهتم بعدد من التغيرات المحدده كتغيرات مساعدده
وتتجاهل اثر باقي التغيرات الخارجيه .

هذا وأن كنا نلاحظ بعض الخطأ في تقديرات هذه الطريقة ، وصدره
حمايتها لاختلاف التوصيف ، الامر الذي يتعذر تجنبه لما نعلمه من تعقد الظواهر
الاقتصادية ، واحتمال وجود خطأ التوصيف في التغيرات المحدده .

واخيرا فان هذه الطريقة وأن كانت تتطلب عددا كبيرا من المشاهدات
الا أنها تتميز ببساطة الحساب .

سادسا - طرق التقدير المختلطة Fixed Estimation Methods

أول طرق التقدير المختلطة هي الطرق التي تجمع بين بيانات المينة وبيانات معلومة مسبقا وتتوافر عن قيم بعض أو كل المعالم . والقصد بالبيانات المعلومة تلك البيانات التي يمكن الحصول عليها من أي مصدر خارجي بخلاف المينة التي تستخدم بياناتها في تقدير العلاقة . وهذه المصادر قد تكون النظرية الاقتصادية أو القوانين التطبيقية . أو الدراسات القياسية . والامثلة على ذلك ما تفترضه النظرية الاقتصادية من أن المصلحة الضرورية لبعضها بدائل ، وروثاتها السعرية والدخلية منخفضة . فيكون الطلب عليها غير من . وكذا ما تحدده القوانين الضرائبية على سعر سلعة ما من ضرورة كسبه مشوبة من سعرها . هذا الى جانب معلوماتنا ايضا عن العلاقة بين المعالم في الدالة ، كما نرى ذلك في حالة دالة كوب - دوجلاس للانتاج حيث نجد أن مجموع β_1 ، β_2 قد تساوى الواحد الصحيح أو تزيد عنه أو تقل . وذلك وفقا لحالات تساوى غلة الحجم وزيادتها أو نقصانها على التوالي إذا كانت الدالة بالصورة :

$$\text{ص} = \text{ب} \cdot \text{ع} \cdot \text{ا}^{\beta_1} \cdot \text{س}^{\beta_2} \cdot \text{ق}$$

حيث ص = الناتج ، ع = العمل ، س = رأس المال .

وقد تتوافر لنا المعلومات عن عدم تحيز تقديرات بعض المعالم ، وذلك من واقع دراسات قياسية تمت في نفس مجال الدراسة . كما قد تتوافر بالبيانات عن قطاع مستعرض cross section ، الى جانب بيانات العينة ، وهي السلاسل الزمنية للتغيرات . وهذا ما يعبر عنه بأحسب الجمع بين بيانات القطاع المستعرض والسلاسل الزمنية

(١) طريقة المربعات الصغرى ذات القيود Restricted Least Squares.

يمكن أن تطبق هذه الطريقة في الحالات السابقة ولكنها تكون أكثر ملاءمة إذا ما توفرت لدينا المعلومات عن قوة معلنة أو أكثر

أو من العلاقة بين هذه المعاليم .

وتلخص خطوات هذه الطريقة في الآتسى :-
إذا فرضنا أن الدالة هى :

$$ص = ب + ١٨٨ + ٢٣ ص + ق$$

وأن لدينا معلومات من قيمة ب ، أى كانت ب = ١ . فحل ب محل
ب فى الدالة ، ونطبق طريقة الريمات الصغرى على الدالة المحولة وهى :

$$(ص - ب + ١٨٨) = ب + ٢٣ ص + ق$$

ثم نضع ص = ١ الدالة المحولة بدلا (ص - ب + ١٨٨) ونطبق طريقة الريمات الصغرى
المادية للحصول على قيمة ب ، وهى :

$$\frac{\text{مجم } ٢٣ ص - \text{مجم } ١٨٨ - \text{مجم } ب}{\text{مجم } ٢٣} = \frac{\text{مجم } ص - \text{مجم } ب}{\text{مجم } ٢} = \frac{\text{مجم } ب}{\text{مجم } ٢}$$

وقد سميت هذه الطريقة باسمها حيث أننا نطبق فيها طريقة الريمات الصغرى
المادية على علاقة ذات قيود ، بمعنى أننا فى هذه الطريقة نعمل على الحصول على
النهاية الصغرى لريمات قيم البواقي (مج ٢) للعلاقة الهيكلية بشرط أن ب = ١ ،
حيث ب هى القيمة المعلومه للمعلمة ب .

مثال :

تتوافر لدينا بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات : الاستهلاك (ص) ، اجور
(دخول) ، العاملين (س) ، دخول اصحاب الاملاك (ص) ، فاذا فرضنا
فى قياس دالة الاستهلاك بفرضاتها بالصورة :

$$ص = ب + ١٣ ص + ١ ص + ٢ ص + ق$$

ونطبق طريقة الريمات الصغرى المادية نحصل على النتائج الآتية :

$$\begin{array}{r} \text{ص}^2 = ٢٢٠٢,٩٧ + ٠,٢٧٧ \text{ ص} + ٠,٣٦ \text{ ص}^2 \\ (١٨٨,٩) \quad (٠,٠٥) \quad (٠,٢١) \end{array} \quad \text{ر}^2 = ٠,٩٩٨$$

ونظرا للازدواج الخطي في العلاقة السابقة بسبب الارتباط بين ص_١ و ص_٢ فعلينا
توخيق الدالة بالفرط الآتسي :-

$$\text{ب} = \frac{\text{ص}}{\text{ق}}$$

وتصير المعادلة المفروطة هسي :

$$\text{ص} = \text{ب} + \text{ج} + \text{د} + \text{هـ} + \text{و} + \text{ز} + \text{ح} + \text{ط} + \text{ق} + \text{ك} + \text{ل} + \text{م} + \text{ن} + \text{س} + \text{ع} + \text{ف} + \text{غ} + \text{ص} + \frac{\text{ص}}{\text{ق}}$$

وتطبق طريقة المربعات الصغرى عليها تكين تقديرات المعالم فيها هسي :

$$\begin{array}{r} \text{ص}^2 = ٢١٢٠,١٣ + ٠,٧٤ \text{ ص} + \frac{\text{ص}}{\text{ق}} + \text{ص}^2 \\ (١٣٠,٧) \quad (٠,٠١) \end{array} \quad \text{ر}^2 = ٠,٩٩٨$$

واذا قدرنا المعادلة على فرضاتها بالصورة :

$$\text{ص} = \text{ج} + \text{د} + \text{هـ} + \text{و} + \text{ز} + \text{ح} + \text{ط} + \text{ق} + \text{ك} + \text{ل} + \text{م} + \text{ن} + \text{س} + \text{ع} + \text{ف} + \text{غ} + \text{ص} + \frac{\text{ص}}{\text{ق}}$$

$$\text{حيث ص} = \text{ص} + \text{ص}$$

ومعنى ذلك أن ج = د = هـ = و = ز = ح = ط = ق = ك = ل = م = ن = س = ع = ف = غ = ص =

وتطبق طريقة المربعات الصغرى كانت النتائج هسي :

$$\begin{array}{r} \text{ص}^2 = ١٩٩٤,٩١ + ٠,٦٩٧ \text{ ص} \\ (١٣٩,١) \quad (٠,٠١) \end{array} \quad \text{ر}^2 = ٠,٩٩٨$$

(٢) طريقة جميع بيانات القطاع المستمر والملاسل الرئيسية

هي طريقة قائمة الاحتمال في الدراسات القياسية يمكن احبارها

حاله خاصه من طريقة المربعات الصغرى ذات القيد .

وتطبق هذه الطريقة على سبيل المثال في حالة قياس معالم دالة الطلب على الغذاء
بفرض أن الدالة في الصورة:

$$ص = ب \cdot ع^{١٢} \cdot ي^{٢٣} \cdot ق$$

حيث ص = الطلب على الغذاء

ع = سعر الغذاء

ي = دخل المستهلك

مع توازن بيانات سلسلة زمنية لفترة ما، وبيانات قطاع مستمر لميزانية الأسرة
على نقطة زمنية معينة.

والفكرة الأساسية في طريقة الجمع هي الحصول على تقدير معلمة أو أكثر
من بيانات القطاع المستعرض ثم تدخل هذه المعالم في الدالة الأصلية لاستخدامها
في الحصول على بواقي التغير التابع، يطرح قيمة التغيرات المفسرة بهذه البواقي المقدرة من
التغير التابع، ثم نحسب انحدار هذا الباقي على التغيرات المفسرة الباقية
لنحصل على تقديرات لمعاملات باستخدام بيانات السلاسل الزمنية.

وتطبيق ذلك على مثال دالة الطلب على الغذاء يمكن أن تلخص بخطواته
في الآتي:-

أ - استخدام بيانات القطاع المستعرض في الحصول على تقدير معلمة
الدخل $ي$ ، وحذف اثر تغيرات الدخل (ي) على التغير التابع (ص) بطرح الحد
($بي$) من ص. أي أن التغير الجديد يكون هو:

$$ص = لو ص - بي$$

وهو الباقي الذي يعبر عن التغير في الطلب ولا يكون التغير في الدخل مشغولا به.

ب - إيجاد الانحدار التالي باستخدام بيانات السلاسل الزمنية:

$$ص = لو ب + بي لو ع + لو ي$$

وتكون العلاقة المشتركة المقدرة هي:

$$صو = بو \cdot عو \cdot يو$$

حيث ^٤ قوام استنتاج من بيانات السلاسل الزمنية ،
بهم قرحملنا عليها من بيانات القطاع المستعرض .

١ - مزايا الطريقة

أن الدافع من وراء استخدام طريقة الجمع بين بيانات السلاسل الزمنية والقطاع المستعرض في تقدير معالم العلاقات الاقتصادية هو حصولنا على تقديرات أكثر بأمونية من تلك التي نحصل عليها بتطبيق طريقة المرحلات الصغرى العادية على الدالة الأصلية مع استخدام بيانات السلاسل الزمنية .

فإن استخدام طريقة الجمع وخاصة في حالة دوال الطلب ، يعايننا إلى حد ما على تجنب مشاكل القياس ، كالأزدواج الخطي ، والتشبيذ ، وتحيز المعادلات الآتية ، وتحيز التجميع الذي يرجع إلى تغيرات توزيع الدخل . فمن ناحية الأزدواج الخطي نرى بوضوح إمكاننا تناديه باستخدام هذه الطريقة حيث أننا نعلم تماماً مدى الارتباط بين سلاسل السعر والدخل وغير ذلك من المتغيرات الاقتصادية . كما تكمن مرونة الدخل الحصة من بيانات القطاع المستعرض ، والتي تظهر في النتيجة النهائية ، مميزة إلى دالة الطلب . ويظهر تحيز المعادلات الآتية إذا قدرت معالم دالة الطلب بطريقة المرحلات الصغرى العادية ، نظراً لأن متغير الدخل قد لا يعتبر متغيراً خارجياً في دالة الطلب السابقة لأهمية بند الانفاق على الغذاء بالنسبة للدخل الكلي ، مما يجعلنا نتوقع وجود السبب في الاتجاهين ، ص = د (ي) ، ي = د (ص) ، وما يؤدي أيضاً إلى ضرورة طهر هذه العلاقة في نموذج معادلات آتية ، فنقدر معالمها بطريقة القياس المناسب . أما تحيز التجميع فيظهر في معالم دالة الطلب ، كعمله الدخل وغيرها ، القدره باستخدام السلاسل الزمنية ، إذا تغير توزيع الدخل على مر الزمن .

ولذا فإن الحصول على معلمة الدخل من بيانات القطاع المستعرض تجنبنا الوقوع في هذا النوع من التحيز نظراً لظهور توزيع الدخل في المعينة . أما إذا استمر تغير هذا التوزيع كان لزاماً علينا إدخال متغيرات معينة في الدالة

الطالب في المرحلة الثانية من طريقة الجمع • أو اتباع أسلوب تصحيح آخر •

٢ - صوب الطريقة

هناك عدة صوب في طريقة الجمع يجب ملاحظتها اذا كان الهدف هو الحصول على معالم أحسن تقديرها •

أ - تفسير الدالة المقدرة

من المعروف أولاً أن تقديرات القطاع المستعرض هي مرونات طويلة الأجل بينما تقديرات السلاسل الزمنية هي مرونات قصيرة الأجل • ويرجع هذا الاختلاف في المعنى إلى الفروض الضمنية لهذين التوبيين من التقديرات • فعند تقدير معلمة الدخل من بيانات القطاع المستعرض نفترض تجانس المستهلكين إلا بالنسبة للاختلافات الناجمة عن الدخل أو التفضيلات الأخرى التي تظهر صريحة في دالة القطاع المستعرض • يمكننا أن نستنتج تحت هذا الشرط أنه إذا تغير دخل شخص ما بالزيادة مثلاً ، فإننا نتوقع أن يعمد هذا الشخص على تعديل نمط استهلاكه من السلع والخدمات وفقاً للنمط الذي يتفق مع ذوى الدخل المرتفع • ولما كان هذا التعديل في الانفاق الاستهلاكي يتطلب مرور بعض الوقت فإن مرونات القطاع المستعرض تفسر كمرونات طويلة الأجل •

ومن ناحية أخرى فإن الفرض الضمني في حالة تحليل انحدار السلاسل الزمنية • هو أن الفترات الزمنية • كلها متجانسة • إلا بالنسبة للتفضيلات التي تظهر صراحة في الدالة • ونظراً لتغير الفروض السابقة للدالة الصريحة على مر الزمن • تعتبر تقديرات السلاسل الزمنية مرونات قصيرة الأجل • والمشكلة الأخرى هي افتراضنا • في حالة القطاع المستعرض أن لجميع المستهلكين نفس المرونات الفردية •

وتبرز مشكلة تحديد طبيعة دالة الطلب المقدرة • إذا تحقق المعنى السابق الإشارة إليه • حيث أن بعض معالم الدالة طويلة الأجل

والبعض الآخر قصير الاجل . فالسؤال الذى يطرح نفسه الآن : هل دالة الطلب المقدرة بأسلوب الجمع هى دالة طلب طويلة الاجل أم قصيرة الاجل ؟ ومن هنا ناقش بعض الباحثين عدم كفاية استخدام مثل هذه الدالة المقدرة فى التنبؤ .

ب - دقة تقديرات القطاع المستعرض

تؤدى الاختلافات المتعددة بين افراد عينة القطاع المستعرض الى اختلاف الانفاق الاستهلاكى للأسر المختلفة . فالى جانب الدخل هناك حجم الأسرة وتوزيع العمر والنوع لافراد الأسرة ، وكذا المهنة والتعليم والديانة ، وكلها عوامل مثولة عن أنماط الانفاق ويجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند قياس العلاقة بين الدخل والانفاق حتى يكون لمعامل الدخل معنى . هذا وأن كانت بعض العوامل كالعدد والعمر والنوع بالنسبة لافراد الأسرة يمكن اظهارها باستخدام نصيب الفرد أو نصيب الوحدة الاستهلاكية . أما العوامل الأخرى كالمهنة مثلا فيمكن عرضها باستخدام التغيرات العددية .

ج - رجوع تقديرات القطاع المستعرض لنقطة زمنية واحدة

من الواضح أننا نحصل على تقديراتنا من القطاع المستعرض فى نقطة زمنية معينة . ومن ثم تستخدم هذه التقديرات لاستبعاد أثر التغيرات المناظرة على التغير التابع فى جميع النقط الزمنية للسلاسل الزمنية . ومعنى ذلك افتراضنا ثبات معالم القطاع المستعرض طوال الفترة الزمنية للسلاسل . وهو ولا شك افتراض غير واقعى نظرا لتغير مرونات الدخل على مر الزمن بشكل ملحوظ . والطريقة الوحيدة لتفادى هذه الصعوبة هى استخدام بيانات عديدة من القطاعات المستعرضة لعدد من النقط الزمنية . ثم مقارنة التقديرات المختلفة لنفس المعلمة على مر الزمن ، واستكمالها بالنسبة للنقط الزمنية (السنوات) الأخرى .

د - تعديل مرونات القطاع المستعرض

وتضمن بيانات القطاع المستعرض بيانات انفاق المستهلكين

للبنود المختلفة الى جانب الانفاق الكلى لكل أسرة . ونظرا لعدم دقة بيانات

الدخل التي تجمع من المستهلكين فان المرونة المحسوبة من القطاع المستعرض هي في الحقيقة مرونة الانفاق ، وتحسب من انحدار الانفاق على السلعة الرأسيّة على الانفاق الكليّ .

$$\text{مرونة} = \frac{\Delta I}{I} \div \frac{\Delta P}{P} \quad \text{أو} \quad \frac{\Delta I}{\Delta P} \times \frac{P}{I}$$

حيث مرونة = انفاق الاسوة الطائفة على السلعة الرأسيّة .

$$\text{مرونة} = \frac{\text{الانفاق الكلي}}{\text{الاسوة الطائفة}}$$

وتكون ΔI هي مرونة الانفاق على السلعة الرأسيّة بالنسبة للانفاق الكلي :

$$\frac{\Delta I}{I} = \frac{\frac{\Delta I}{I} \times \frac{I}{P}}{\frac{I}{P}} = \frac{\Delta I}{\Delta P} \times \frac{P}{I}$$

أي في حالة ان المطلوب انبعاث الحصول على مرونة الدخل بهيـ :

$$\frac{\Delta I}{\Delta P} = \frac{\frac{\Delta I}{I} \times \frac{I}{P}}{\frac{I}{P}} = \frac{\Delta I}{\Delta P} \times \frac{P}{I}$$

أي ان من الواجب تحويل مرونة الانفاق المحصل عليها من القطاع المستعرض إلى مرونة الطلب الداخلي . فبهذا علمنا بأن مرونة الانفاق أعلى من مرونة الدخل لعدة أسباب منها : أنه بزيادة الدخل يزيد الانفاق على السلع المختلفة ، نظرا لان المستهلك يشتري كميات أكبر من اصناف أجود منها مرتفع . هذا بالإضافة الى صغر الانفاق الكلي من الدخل بصفة عامة ، فإذا زاد الدخل بنسبة معينة زاد الانفاق بمعدل متناقص . ولذا يكون مقام المرونة الانفاقية ك / ص / ص ، أصغر من مقام المرونة الداخلية ك / ي / ي . وبالتالي تكون المرونة الانفاقية أصـلا من المرونة الداخلية .

وتحويل المرونة الانفاقية الى المرونة الدخلية تستخدم المعادلة الآتية:

$$m_{r,y} = (m_{r,y} - m_{r,y}) \cdot m_{r,y}$$

حيث $m_{r,y}$ = مرونة الانفاق على السلعة الرائية بالنسبة للانفاق الكلي.

$m_{r,y}$ = مرونة الانفاق الكلي بالنسبة للدخل الكلي.

$m_{r,y}$ = مرونة السمر بالنسبة للدخل الكلي ، وتقاس التغير في الجودة المشتراه كلما زاد الدخل .

$m_{r,y}$ = مرونة الطلب (السكية المطلوبة) بالنسبة للدخل .

ومعنى ذلك اننا نحتاج الى قياس $m_{r,y}$ ، والمرونة الاولى

يمكن حسابها من معادلة انحدار الانفاق الخاص الكلي على الدخل الكلي ($m_{r,y}$) ، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرين ^{تغير بالانفاق} اللذين ^{تغير بالانفاق} احصاءات الحسابات القومية .

اما المرونة الثانية فهناك صعوبات كثيرة في حسابها ، ويلجأ البعض الى الاكتفاء بتعديل مرونة الانفاق بخمس نسبة افتراضية بولتكن ١٠ ٪ مثلاً منها مقابل مرونة السمر ، ولأنك ان هذا الاسلوب في التعديل اسلوب غير سليم .

ونلاحظ أنه اذا كان الانفاق هو المتغير المستخدم في دالة الطلب فلا

حاجة اذن للتعديل بالنسبة الى $m_{r,y}$ ، ولو أن تعديل مرونة الانفاق لا يمسد

وأن يتم بالنسبة لتغيرات الجودة ($m_{r,y}$) .

Maximum Likelihood Methods.

سابعا - طرق الامكان الاكبر

هناك طريقتان من طرق الامكان الاكبر : الاولى للمعلومات المحدودة ،
والثانية للمعلومات الكاملة . والطريقة الاولى هي إحدى طرق المعادلة الواحدة
التي تستخدم لتقدير معالم معادلات النموذج واحدة اثر الاخرى ، أما الثانية
فطبق على جميع معادلات النموذج أنيا للحصول على تقديرات جميع المعاملات
الهيكلية في نفس الوقت .

وتتميز كل من الطريقتين بصعوبة الحساب ، وخاصة طريقة الامكان
الاكبر للمعلومات الكاملة ، إذ تتطلب التوصيف الكامل للنموذج ، والبيانات العديدة .
أما طريقة المعلومات المحدودة فكانت تستخدم قبل التوصل الى طريقة المربعات الصغرى
على مرحلتين ، التي يفضلها الكثيرون الآن لبساطتها ، ولاكننا الحصول منها
على تقديرات أفضل من تقديرات طريقة الامكان الاكبر للمعلومات المحدودة ، وخاصة
في حالة المعينات الصغرى .

(١) طريقة الامكان الاكبر للمعلومات المحدودة (L I M L)

هي إحدى طرق التقدير التي نحصل منها على
تقديرات متسق لمعالم المعادلة الهيكلية الاكبر من مبره *overidentified*
وتعتبر هذه الطريقة تعمير لطريقة المتغيرات المساعدة ، التي تعتمد على فكرة
تخليص المتغيرات الداخلية ، التي تظهر كمتغيرات مفسرة في المعادلة المبرر
تدريما ، من العنصر العشوائي ، وهذا تعبير غير عشوائية مستقله عن المتغير
العشوائي (ق) في المعادلة . هذا وتعتبر ، هذه الطريقة أهم من طريقة المتغيرات
المساعدة نظرا لاستخدامها جميع المتغيرات المحددة في النموذج الهيكلي ، بمعنى
تفاديها الاهتاط في اختيار بعض هذه المتغيرات كمتغيرات مساهمة وأغفال البعض
الأخر .

وتتفاه هذه الطريقة مع طريقة المربعات الصغرى
على مرحلتين في استخدام هاتين الطريقتين لجميع المتغيرات المحددة في النموذج

عند تقدير المعالم الهيكلية في المعادلة المراد تقديرها • وكذلك في أن كلا الطريقتين لا تتطلبان معلومات تفصيلية عن جميع المعادلات الهيكلية للنموذج، حيث أن المطلوب لا يعتمد على معلوماتنا عن جميع المتغيرات المحددة بصرف النظر عن المعادلات التي تظهر فيها •

وتتلخص القواعد الخاصة بالمعادلة الهيكلية المراد تقدير معالمها في الآتي :

أ - أن تحتوي المعادلة على عدد من المتغيرات الداخلية الكافية الكلية بالنسبة •

ب - أن تحتوي المعادلة على عدد من المتغيرات المحددة الكلية (الخارجية وذات فترة التأخير) بالنموذج •

ج - أن تكون المعادلة أكثر من موزنة •

د - أن تكون جميع المتغيرات المحددة في النموذج معلومة •

هـ - أن تكون المعادلات الهيكلية الأخرى في النموذج خطية •

وأن تكون الاخطاء العشوائية (ق ١ هـ ٠٠٠) قن (موزنة توزيعها ذات لا • وأن يكون كل ضبا غير مرتبط ذاتيا • ولو أن المتغيرات العشوائية للمعادلات المختلفة قد تكون مرتبطة حيث أن طريقة الامكان الأكبر للمعلومات الحدوده تسمح بالترميز الزمنية للمتغيرات العشوائية (ق) •

هذا وأن كما لم نتطرق هنا إلى خطوات التقدير إلا أنه يمكن التسهيل أن التقديرات المتحصل عليها تتميز بكونها متحيزة للعينات الصغيرة • ولو أن هذه التقديرات مشقة بمعنى أن تحيزها يؤول إلى الصفر كلما كبر حجم العينة إلى ما لا نهاية • كما أن التقديرات تكون ذات كفاءة تقاربية asymptotically efficient إذا كانت الاخطاء العشوائية للنموذج الهيكلى موزنة توزيعا معتدلا •

وهود فيما يلي بمفرد الملاحظات على هذه الطريقة :

أ - حساسية الطريقة كثيرها من الطرق لاختلاف الوصف التي تؤدي إلى حصولنا على تقديرات بها أخطاء •

ب - تجاهل الطريقة للمعلومات التي تقدمها المعادلات الاخرى في النموذج
فاذا كان لدينا النموذج التالي الاكثر من ميسر:

$$\begin{aligned} \text{ط} &= \text{ب} + \text{ج} + \text{د} + \text{هـ} + \text{و} + \text{ز} \\ \text{ع} &= \text{ا} + \text{ب} + \text{ج} + \text{د} + \text{هـ} + \text{و} + \text{ز} \\ \text{ط} &= \text{ص} \end{aligned}$$

حيث ط = الكمية المطلوبة من سلعة ما
ص = الكمية المعروضة
ع = المصنوع
و = دخل المستهلك
ز = الرقم القياسي للظروف الجوية
ت = تكاليف الانتاج

اذا استخدمنا طريقة الامكان الاكبر للمعلومات المحدودة لتقدير معالم
المعادلة الاولى الاكثر من ميسر هـ فاننا نلاحظ الآتسى :-

١ - أننا نأخذ في الاعتبار التأثير المشترك للظروف الجوية والتكاليف على
الطلب هـ وأن كانت آثار كل من المتغيرين على حده سوف لا تكون معروفة .

٢ - أننا نتجاهل الاثر غير المباشر لاي متغير داخلي لم يظهر في الدالة
الطلب هـ وعلى سبيل المثال اذا فرضنا أن هناك معادلة ثالث تربط بين متغير داخلي
ثالث والمتغير الداخلي ع هـ فان أثر هذا المتغير الثالث على معادلة الطلب هـ
من خلال المتغير ع هـ سيكون غير ظاهر .

ج - صحة العمليات الحسابية فيها في طريقة المبيعات الصغرى على
مرحلتين . وربما كان هذا هو سر تفصيل كبير من الباحثين للطريقة الاخيرة .

(F I T)

(٢) طريقة الامكان الاكبر للمعلومات الكاملة

سيقتصر شرحنا لطرق التقدير على الطرق السابقة دون التعمير

للطرق الأكثر تعقيدا ، وعلى رأسها طريقة الامكان الاكبر للمعلومات الكاملة ، والتي تعتبر طريقة التقدير لمعادلات النموذج آتيا . وهي امتداد للطريقة الامكان الاكبر التي يفترض الوصف الكامل لجميع معادلات النموذج ، ولأن الاخطاء العشوائية للمعادلات الهيكلية موزعة توزيعا معتدلا .

ثانيا - اختيار طرق القياس

أن أية علاقة اقتصادية لابد وأن تنشئ الى مجموعة من المعادلات الآتية : التي تقدر معالمها بعدد من طرق القياس . ويعمل الباحث من ناحية على اختيار نسبة . ويتوقف الاختيار على عدة عوامل منها : الهدف من تركيز النموذج ، وشرط تمييز معادلات النموذج ، الى جانب وجود التغيرات الداخلية الاخرى بين مجموعة التغيرات المفردة في أية معادلة ، والاهمية التي يعلقها الباحث على الخصائص الاحصائية المختلفة لتقديرات المعالم ، بالإضافة الى مدى توافر البيانات ، ودرجة صعوبة العمليات الحسابية ، ونوعية المعالم المطلوب تقديرها هي هيكلية أم للصورة المختزلة .

(١) شرط تمييز النموذج

إذا كان النموذج غير مميز ، فمن المعلوم أن تقدير معالم الهيكلية بأية طريقة من الطرق القياسية يكون مستحيلا . أما إذا اعتُمد على هذا النموذج على بعض المعادلات المميزة فمن الممكن تقديرها بأحدى الطرق المناسبة .

وفي حالة إذا كان النموذج مميزا ، فإن النتائج يمكن تقديرها بأية طريقة من الطرق السابقة . ويتم الاختيار في هذه الحالة على أساس البساطة في الحساب . ومن هنا كان تفضيل طريقة المعلمات الصغرى غير المباشرة (ILS) على غيرها من باقي الطرق . وفي الحالة الخاصة التي تحتوي فيها المعادلة على شفرات مفردة خارجية ، من خارج نطاق الهيكل الاقتصادي ، تفضل طريقة

المرمحات الصغرى العادية عن غير المباشرة بسبب البساططة .

أما إذا كانت بعض أو كل معادلات التنويع أكثر من مهيبة
فإن النموذج يكون في هذه الحالة أكثر من سيز . ويتضح ما سبق لكن استخدمنا
أحدى الطرق المايق شرحها فيما هذا طريقة المرمحات الصغرى غير المباشرة .
ومن هنا تبرز مشكلة اختيار الطريقة المناسبة بالنسبة للنتائج الأكثر من مهيبة
دون غيرها من النماذج .

(٢) الهدف من النموذج

يتوقف اختيار طريقة القياس ، الى حد كبير ، على
الهدف من النموذج المراد قياسه . يمكننا أن نجعل الاهداف التي من أجلها
يتركب النموذج في ثلاثة أهداف هي :-

أ - التحليل - اختيار النظرية الاقتصادية

وفي هذه الحالة يبحث الباحث بالحصول على
تفديرات دقيقة ما أمكن لكل من المعالم الهيكلية للنموذج ، نظرا لاستخدامها
في حساب المرونة وفي ذلك من الأدوات التحليلية الاقتصادية .

ب - وضع السياسات - تقييم بدائل القرارات :

ويتطلب الباحث الحصول على تفديرات دقيقة لمعالم

المعومة المختزلة للنموذج .

ج - التنبؤ :

وفي حالة التنبؤ يسعى الباحث الى الحصول على قسم
التفديرات الداخلية بمعنوية قيم التفديرات المحددة . ويكون هذا التنبؤ الشروط
أكثر كفاءة إذا استخدمت الصورة المختزلة طالما بأن دقة المعالم ليست لها المرتبة
الأولى من الأهمية إذ ما مهمنا هو التفديرات ذات الكفاية . وإذا كان الهدف
هو الحصول على تفديرات دقيقة للمعالم الهيكلية أو لمعالم الصورة المختزلة
فإن اختيار طريقة التقدير المناسبة إنما يتوقف على الخصائص الاحصائية للتفديرات

المحصل عليها من الطرق المختلفة . وهذه الخصائص هي : الاتساق والكفاية
لتقديرات المعينات الكبيرة ، وعدم التحيز والتباين الأصغر لتقديرات المعينات
الصغيرة وإذا حاولنا ترتيب طرق القياس فان مقياسنا في ذلك هو متوسط مربع
الخطأ (MSE) mean square error للقيمة المتنبأ بها
أو جذرة التباين هي :

$$\text{متوسط مربع الخطأ} = \frac{\sum (y_r - \hat{y}_r)^2}{n}$$

حيث y_r = القيمة المتنبأ بها .

\hat{y}_r = القيمة الفعلية للمتغير التابع .

وفي النهاية فان اختيار طريقة القياس المناسبة ليس بالأمر السهل
اذ لا يتوافر لدينا الدليل الذي نستخدمه لترتيب هذه الطرق . وأنما
يمكن أن يتم الترتيب وفقاً لخصائص تقديرات كل من المعالم الهيكلية ، ومعالم
الصورة المختزلة .

ففي الحالة الأولى يتوقف ترتيب الطرق القياسية ، عندما يكون
الهدف هو الحصول على تقديرات دقيقة للمعالم الهيكلية ، على حجم العينة
وعلى الخصائص التقاربية (الاتساق والكفاية) ، في حالتى التوصيف الصحيح ،
ووجود خطأ في التوصيف .

أما في حالة معالم الصورة المختزلة فيمكن الحصول على تقديراتها
بمباشرة باستخدام طريقة المعلمات الصغرى دون قيود (L S N R) ، أو عن
طريق غير مباشر باستخدام تقديرات المعالم الهيكلية المقدرة أصلاً بطرق
المعلمات الصغرى العادية أو أية طريقة قياس أخرى يمكن أن يقع عليها الاختيار .

وقد اشارت الدراسات الكثيرة التي تناولت تطبيق طرق القياس المتعددة على مجموعات مختلفة من البيانات ، الى ضرورة اهتمام الباحث باخطاء القياس نفسى والتغيرات اكثر من اهتمامه باختيار الطرق القياسية . ان ثبت أن الاختلافات فى تقديرات المعالم تكون كبيرة بحسب طاقه عند استخدام مجموعات مختلفة من البيانات فهذا فى حالة استخدام طرق القياس المتعددة . وعلى هذا الاساس فان كثيرا من الباحثين يأملون فى تحسين نتائج البحث القياسى عن طريق توسيع مستوى وسائل جمع البيانات واحاليل تجريبها ، وليس عن طريق الوصول بطرق القياس الى مستواها الدقيق . ومن ناحية اخرى اذا ما تحصل الباحث على البيانات الدقيقة فعمله ولا شك ضرورة البحث عن اكثر طرق القياس كفاية .

الفصل السابع

التنبؤ

أن من أهم أهداف البحث القياسي التطبيقى استخدام النموذج بعد قياسه في التنبؤ بقيم المتغيرات التابعة بمعلومية المتغيرات المستقلة. يمكننا التنبؤ بقيمة متغير ما بأحدى طريقتين : أما بالتنبؤ بقيمة وحيدة ، أو بتقدير فترة يكون من المحتمل جداً أن تقع قيمة المتغير في حدودها . وتسمى الطريقة الأولى بتنبؤ النقطة point prediction ، والثانية بتنبؤ الفترة interval prediction . فإذا تنبأ الباحث بأن الناتج القسوى في عام ١٩٧٥ هو ٣ بلتيون جنيه سنو هذا يتنبؤ النقص للناتج القسوى . وإذا تنبأ بأن هذا الناتج يقع بين ٢,٨ بلتيون جنيه ، ٣,٢ بلتيون جنيه في عام ١٩٧٥ كان هذا هو تنبؤ الفترة للناتج القسوى .

أولاً - التنبؤ في حالة نموذج المعادلة الواحدة الخطية

(١) تنبؤ النقطة

إذا فرضنا أن العلاقة بين Y و X قد قيست

باستخدام طريقة المربعات الصغرى ، وهي في الصيغة :

$$Y = a + bX$$

ومعلومية تقديرات b و a ، وكذا قيمة المتغير المفسر X في نقطة

ما ، يمكننا تقدير قيمة المتغير التابع بالتعويض في معادلة الانحدار المقدرة :

$$Y = a + bX$$

حيث Y = القيمة المتنبأ بها للمتغير التابع X .

س = القيمة المعلومة للمتغير س في فترة التنبؤ

وطى سبيل المثال إذا كانت الدالة السابقة هي دالة الاستهلاك وكانت نتائجها كالآتي :

$$س_و = ٢٥٥٠ + ٠.٦٨ س_و$$

فانه من الممكن الحصول على تنبؤ النقطة لمستوى الاستهلاك في عام ١٩٧٥ بمعلومية الدخل (س) إذا كانت قيمته ٤٥ بليون جنيه في هذا العام .

$$س_{١٩٧٥} = ٢٥٥٠ + ٠.٦٨ \times ٤٥٠٠٠ = ٣٣١٥٠ \text{ مليون جنيه}$$

وبصرف هذا النوع من التنبؤ بالتنبؤ المشروط ، حيث أنه قد بسنى على شرط أن التغير الفسر ستكون قيمته في فترة التنبؤ هي س . هذا بالإضافة الى أن هذا الأسلوب للتنبؤ أننا يفترض استمرار العلاقة الهيكلية بين س و س على كل س في فترة التنبؤ بمعنى عدم تغير معالمها .

(٢) تنبؤ الفترة (فترة الثقة لتنبؤ النقطة) .

قالا ما نسمى للحصول على فترة ثقة لتنبؤ النقطة حيث أن التنبؤ من نموذج قياس يستلزم الالتجاء الى الاستنتاج الاحصائي السدى يتمرض للخطأ ولا يحمل بطبيعتها التقديرات المحددة .

وللحصول على فترة الثقة للقيمة المتنبأ بها (س_ن) يتطلب الامر حصولنا على متوسط وبتابين توزيع قيم هذا التغير . فعلينا أولاً أن نعلم أن س_ن موزع توزيعاً ممتدلاً حيث أنه قد تم تقديرها بالمعلمتين ب و ب^١ . هذا الى جانب أن متوسط س_ن هو القيمة الحقيقية للمتنبأ به :

$$س_ن = ب + ب^١ س_و + ق_و$$

أما بالنسبة لتباين س_ن فاننا نلاحظ أن هناك مصدرين محتملين للتباين (الخطأ) في حالة التنبؤ من دالة اعتمادية :

أ - تقديرات المعالم : نظرا لعدم معرفتنا بالمعالم الحقيقية للملازمة الهيكلية فاننا نستخدم $\hat{\theta}$ ، $\hat{\beta}$ التي حصلنا عليها من الجيانات التي تم الحصول عليها المعايير ، الذي يتمكيد به على القيمة المتبا بها للتغير التابع ، بمعنى أن الخطأ المعياري للتقديرات يعتبر جزءا من تباين القيمة المتبا بها .

ب - من المفروض أن التغير العشوائي سيأخذ قيمة المتوسطة خلال فترة التنبؤ . وهي الصفر حسب التعريف . هذا وأن كنا في الحقيقة نحد أن الخطأ العشوائي يأخذ قيمة تختلف من الصفر بسبب وجود العنصر العشوائي . كما أن نسبة يصعب التنبؤ بالقيمة الفعلية للتغير في فترة معينة . ولكن من الممكن أن نقيس المدى الذي يقع فيه من طريق تباين هذا التغير . ولذا كان تباين التغير العشوائي هو العنصر الثاني في تباين القيمة المتبا بها .

ومعنى هذا أن تنبؤ النقطه سيكون مصححا بتباين يتكون من أخطاء المعايير لتقديرات المعالم ، الى جانب تباين الخطأ العشوائي . وبمعادله تباين التنبؤ من نموذج المعادلة الواحدة هي :-

$$\text{تباين } \hat{y}_i = \sigma^2 \left[\frac{1}{n} + \frac{(x_i - \bar{x})^2}{\sum (x_j - \bar{x})^2} \right]$$

حيث σ^2 تقدير تباين y = $\text{مدى}^2 / n - 2$

n = حجم العينة

\bar{x} = قيمة x المفروضة في فترة التنبؤ

ويكون الخطأ المعياري هو الجذر التربيعي للطرف الايمن . وحيث أن توزيع قيم \hat{y}_i معتدل ، وأن التباين هو القيمة السابقة ، فانه من الممكن اثبات أن فترة التقدير على مستوى ٩٥% للتنبؤ الحقيقي هي :-

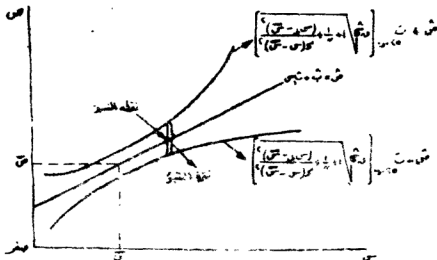
$$\left[\frac{\frac{1}{2}(\bar{y} - \bar{y}_1)}{\frac{1}{2}(\bar{y} - \bar{y}_1)} + \frac{1}{n} + 1 \right] \hat{\sigma}_y^2$$

أي أن :

$$\bar{y} - \bar{y}_1 \left[\frac{\frac{1}{2}(\bar{y} - \bar{y}_1)}{\frac{1}{2}(\bar{y} - \bar{y}_1)} + \frac{1}{n} + 1 \right] \hat{\sigma}_y^2$$

$$\left[\frac{\frac{1}{2}(\bar{y} - \bar{y}_1)}{\frac{1}{2}(\bar{y} - \bar{y}_1)} + \frac{1}{n} + 1 \right] \hat{\sigma}_y^2$$

يوضح الرسم التالي فترة الثقة لتنبؤ النقطة ، حيث تكون الفترة أصغر ما يكون عند نقطة تلاقي متوسطي التغيرين ، وتوسع كلما بعدنا عن هذين المتوسطين . كما يتضح من الرسم أيضا أن التنبؤ من النموذج القياسي يحير غير مؤكد كلما بعدت قيم المتغيرات المفسرة في خلال فترة التنبؤ عن متوسط بيانات العينة التي استخدمت نفس قياس الدالة .



شال :

في الجدول التالي بيانات الانفاق الاستهلاكي والدخل خلال الفترة ١٩٦٨-٧

المنته	الانفاق الاستهلاكي م	الدخل م
١٩٥٢	٢٨٢,٣	٣٥٩,٩
٥٨	٢٩١,٩	٣٧٠,٩
٥٩	٣١٢,٣	٣٩٤,٧
٦٠	٣٢٦,٣	٤١٤,٣
٦١	٣٣٦,٩	٤٣٠,٨
٦٢	٣٥٦,٩	٤٥٨,٧
٦٣	٣٧٦,٩	٤٨٣,٣
٦٤	٤٠٢,٩	٥١٥,٣
٦٥	٤٣٤,٧	٥٥٢,٤
٦٦	٤٦٨,٣	٦١٣,٩
٦٧	٤٩٤,٣	٦٥٨,٩
٦٨	٥٣٨,٩	٧٢١,٣

وتطبق طريقة المبيعات الصغرى نحصل على تقديرات دالة الاستهلاك التاليه :

$$\hat{Y}_t = 317.76 + 0.71 Y_t - 0.19 Y_{t-1}$$

وكان محق^٢ (مجموع مبيعات البهاقي) = م^٢ ١٦٩٠ واستخدأه
نحصل على تبين في :

$$F_{\hat{Y}_t} = \frac{\text{محق}^2}{2 - n} = \frac{169}{2 - 12} = 16.9$$

مفروض أن قيمة الدخل في عام ١٩٧٥ هي ٨٥٠ ء أمكن الحصول على تقدير للانطاق الاستهلاكي في نفس العام بالتموير بقيمة الدخل المفروضة في معادلة الاستهلاك :

$$\hat{C}_{1975} = 31,76 + 0,71 \times 850 \approx 635$$

وللحصول على فترة الثقة لتبوء النقطة (٦٣٥) يتطلب الأمر حساب الخطأ المعياري للقيمة المتنبأ بها وهما :

$$\hat{C}_{1975} = \frac{\frac{1}{n} + \frac{1}{n} + 1}{\frac{1}{n} + \frac{1}{n} + 1} \sqrt{\frac{1}{n} + \frac{1}{n} + 1} = 19,75$$

والبيانات اللازمة للتموير بها في المعادلة السابقة هي :

$$\hat{C}_{1975} = 16,1 \quad n = 12$$

$$\hat{C}_{1975} = 16,1 \quad \text{محد (س-س)} = 101482$$

$$\hat{C}_{1975} = 16,1 \left[\frac{1}{12} + \frac{1}{12} + 1 \right] = 19,75$$

تكون فترة الثقة لتبوء النقطة هي :

$$\hat{C}_{1975} \pm 1,96 \times 19,75$$

فإذا كانت ٢٠٢٥ = ٢,٢٣ (محد ن - ٢ أي ١٠ درجات حرية) فإن :

$$2,23 \times 19,75 + 1,96 \times 19,75 > 19,75$$

$$2,23 \times 19,75 > 19,75$$

کے بار، کچھ، کچھ، کچھ، کچھ

$$y = x_1 + x_2 + x_3 + x_4 + x_5 - x_6$$

حيث ص، = الانفاق الاستهلاكية

ی. = الدخول

ص ۹۰ = الخواص

ث. = الامتصار

ك = الواردات

س ۱ - مستوى الاسعار بفترة تأخير

ع. = الانطاق الحكومى

٤ - المبادئ

والمعادلة الأولى هي معادلة الاستهلاك ، حيث يتوقع الانفاق الاستهلاكي على الدخل المتصرفي . والمعادلة الثانية هي دالة الاستثمار ، ويتحدد الاستثمار بالدخل في الفترة الحالية والدخل في الفترة السابقة . وتمثل المعادلة الثالثة العائد الضريبي الذي يحدده الدخل في الفترة الحالية . والمعادلة الرابعة هي دالة الميزانيات حيث تتوقف الميزانيات على الدخل القوي ومستوى الاسعار في الفترة السابقة . واخيرا المعادلة الخامسة هي المتطابقة المعروفة في تعريف الدخل .

واختار التمييز نجد أن المعادلات الملوكية الاربعه الاولى اكثر من مميزة .
ومتطابق طريقة المرحلات الصغرى ذات المرحلتين (P S I S) واستخدم
بيانات السجلات الزمنية للفترة ٤٨ - ١٩٦٩ كانت تقديرات المعالم الهيكلية كالآتي :

$$20 + 8y = 5y$$

$$t = 1 + r_1 + r_2 + r_3$$

ص، = ۲۰۰ ع

٢ - أن القيم المتنبأ بها هي تنبؤات النقطة المجهولة على تقديرات المعالم الهيكلية ، وعلى اعتبار أن قيمة الأخطاء العشوائية المتوسطة تماوى الصفر في خلال فترة التنبؤ . ولا شك أن القيم الفعلية للتغيرات الداخلية تختلف عن القيم المتنبأ بها لأسباب متعددة منها اختلاف قيمة المتغير العشوائى ق عن قيمته المتوسطية الصفر ، خلال فترة التنبؤ ، واحتواء تقديرات المعالم المستخدمة في التنبؤ على خطأ المعايير حيث أن هذه المعالم ما هي الا تقديرات للمعالم الحقيقية . ومن أجل ذلك كان ولا بد من حساب فترات الثقة للقيم المتنبأ بها .

٣ - إذا لم تتحقق القيم المفروضة للتغيرات الخارجية ، خلال فترة التنبؤ فمن البديهي الا يتحقق التنبؤ .

٤ - إذا تغيرت المعالم خلال فترة التنبؤ تعدل النموذج تبعاً لذلك وأصبح غير مناسب للتنبؤ .

٥ - إذا تغيرت العوامل الأخرى التي افترضناها ، وهي على سبيل المثال الأذواق والتحركات السكانية والتغيرات الاجتماعية وغير ذلك ، خلال فترة التنبؤ صار النموذج غير ملائم للتنبؤ .

ولما كان من المتوقع دائماً أن يتغير هيكل النموذج وكذا معالمه فكان التنبؤ سيكون بالتهمة غير دقيق . ولكنه من ضمن الخط هناك طرق عديدة لتعديل النموذج بحيث يحسب بالاستفادة من المعلومات التي توافرت بعد تقدير المعالم ، وضرب فيما يلي الأمثلة على ذلك .

مثال (١) .

من المعلم أن دوال الاستشارة تقرب من السلوك الفعلى للمشترين فإذا فرضنا توافر بيانات من مشروعات الاستشارة . فلامك أن مثل هذه البيانات تتفق أى تنبؤ نحمل طيه من دالة الاستشارة . وفي هذه الحالة يمكن من الأفضل أن نتجاهل دالة الاستشارة ونستخدم البيانات الفعلية المتوفرة لأغراض التنبؤ .

مثال (٢)

إذا فرضنا أن قوانين الفرائض قد عدلت ، وأن المائد من الضريبة قد زاد دون أن يؤثر ذلك على المعدل المحدد للضريبة ، فإن هذا يعنى ثبات ميل معادلة الضريبة بينما يزيد الثابت تعبيراً عن التغير في هيكل الضريبة . ومن السهل تقدير الكمية التي زاد بها المائد من الضريبة والتي تضاف إلى الثابت في معادلة الضريبة . وهذا يناظر القول أن Q صغر في خلال فترة التنبؤ .

وطبيعة الحال تتكرر جميع خطوات التنبؤ إذا تعددت القيم المفروضة للمتغيرات .

ثالثاً - اختبار معنوية الفرق بين قيم التنبؤ والقيم الفعلية

يستخدم الاختبار التالي كأساس في تقييم القدرة التنبؤية للنموذج وهو اختبار بسيط شبيه باختبار (ت) السابق الإشارة إليه ، والذي يعتمد على الخطأ المعياري للقيمة المتنبأ بها . فقد سبق الإشارة إلى أن :

$$t = \frac{\bar{M}_i - M_i}{\sqrt{\frac{(S.M_i)^2}{n} + 1 + \frac{Q^2}{n} \cdot \frac{1}{(S.M_i)^2}}}$$

موزع كوزنج ب 2 درجات حرية $n - 2$.

وبدلاً من M_i نفترض هنا قيمة فعلية للمتغير التابع M_i ، وهي قيمة لا تدخّل ضمن بيانات المعينة التي استخدمت في تقدير الدالة ، ثم نختبر احتمالاً معنوية الفرق بين قيمه من المشاهدات ، والقيمة المتنبأ بها من النموذج القياسي (\bar{M}_i) . بمعنى أننا نريد أن نختبر فرض العدم :

$$C : \text{صى} = \text{صع}$$

$$\text{والفرض البديل } C_1 : \text{صى} \neq \text{صع}$$

وتحقيقاً لهذا الفرض نستخدم بيانات العينة وكذا القيمة المفروضة للتعبير
المفسر في حساب χ^2 الملاحظة :

$$\chi^2 = \frac{\text{صع} - \text{صى}}{\sqrt{\frac{(\text{صى} - \text{صع})^2}{2} + \frac{1}{n} + 1}} \quad \hat{\sigma}_C$$

حيث χ^2 = قيمة χ^2 الملاحظة (المحسوبة)

$\hat{\sigma}_C$ = تقدير تباين χ^2

صى = قيمة ص الملاحظة في فترة التنبؤ

صع = قيمة ص الملاحظة

صى = قيمة ص المتنبأ بها من الانحدار

ثم نحصل على قيمة χ^2 النظرية من الجدول بدرجات حرية (ن - ٢) ضد
احتمال معين ، وليكن ٠.٠٥ . ومقارنة قيمة χ^2 المحسوبة بنظرية النظرية ،
وهي قيمة χ^2 التي تحقق فرض العدم حيث لا فرق بين صع و صى ، تنقرر معنوية
الفرق الملاحظ (صع - صى) وفقاً للقاعدة التالية :

إذا كانت $\chi^2 < \chi^2_{\text{النظرية}}$ فإن الفرق بين القيمة الفعلية والمتنبأ بها غير معنوي وذلك
تكون القدرة التنبؤية للنموذج عالية .

أما إذا كانت $\chi^2 > \chi^2_{\text{النظرية}}$ فإن الفرق بين القيمتين معنوي .

مثال :

الدالة التالية هي دالة الاستهلاك خلال السنوات ٤هـ-١٩٦٥ .

$$\text{صنو}^{\wedge} = ٣٠٠ + ٠.٩٢٨ \times \text{صو} \\ (٠.٩٠١)$$

وإذا كان الدخل التصرفي في عام ١٩٦٨ هو ٧٢١ ، فما التعميرـــــــــــــــــه
يكون تقدير الانفاق الاستهلاكي في هذه السنة يساوي :

$$\text{صنو}^{\wedge} ١٩٦٨ = ٣٠٠ + ٠.٩٢٨ \times ٧٢١ \approx ٦٦٦$$

ولما كان الانفاق الاستهلاكي الفعلي عام ١٩٦٨ هو ٥٣٩ فالسؤال الآن هل
الفرق ص ح - صنو معنوي ؟ هل يتطلب الامر تفسير العلاقة الهيكلية فيما بين
الفترة ٤هـ-١٩٦٥ وطام ١٩٦٨ .

وللإجابة على هذا السؤال علينا أن نجري الاختبار السابق حيث :

$$\text{ص ح} = ٧٢١ ، \text{ص ح} = ٥٣٩ ، \text{صنو}^{\wedge} = ٦٦٦$$

$$٣٨٧.٨ = \sqrt{\frac{\text{محدق}^2}{٢ - ن}} = ٤٩٨ ، \text{ص ح} = ٣٥٠ ، \text{م ح} (\text{ص ح} - \text{صنو}^{\wedge})^2 = ٣٨٧.٨$$

يكون الخطأ المعياري لقيمة التنبؤ (صنو = ٦٦٦) هيـــــــــ

$$\text{صنو}^{\wedge} \approx \sqrt{\frac{١٣٧٦٤١}{٣٨٧٦} + \frac{١}{١٢} + ١} \quad ٤٩٨ = \sqrt{\frac{\text{ص ح} - \text{صنو}^{\wedge}}{\text{م ح} (\text{ص ح} - \text{صنو}^{\wedge})^2} + \frac{١}{ن} + ١}$$

$$\text{وتكون } \epsilon = \frac{\text{صع} - \text{صافى}}{\text{صافى}} = \frac{٥٢٩ - ٦٦٦}{٢٢} = ١,٧ =$$

أما قيمة التظرية في الجدول بدرجات حرية (١٢ - ٢ = ١٠) ، وضد مستوى معنوية ٩٥ % ، فهي ٢,٢٣

وبحيث أن $\epsilon < ٢,٢٣$ فإن الفرق بين قيمتي صع ومعنوى ، فما يدل على ضعف القدرة التنبؤية لدالة الاستهلاك .

ويتطلب الأمر في هذه الحالة إعادة حساب المعالم الهيكلية ، وذلك بعد زيادة حجم العينة وإضافة بعض البيانات مع الاحتفاظ بنفس التوضيف ، أو ربما تتطلب الأمر تعديل التوضيف أيضا ، وفيما يلي بعض الأمثلة على صير التعديل المختلفة :

- ١ - إضافة بيانات جديدة للمتغيرات المفسرة إلى الدالة مباشرة .
 - ٢ - تحويل النموذج إلى نموذج متعدد المعادلات .
 - ٣ - إضافة المتغيرات العددية الناصبة إلى الدالة ، وقياس التغير في المعالم .
 - ٤ - إدخال متغير مفسر جديد في الدالة هو ϵ (حيث ϵ = الزمن) ، بخلاف التفسير ϵ ، إذا كانت المعالم تتغير على مر الزمن .
- في حالة تغير توزيع الدخل فانه من الممكن تقسيم متغير الدخل الإجمالي إلى متغيرين أو أكثر : ϵ للدخل من الأجر ، ϵ للدخل من ——— غير الأجور .

Table 5.5 5 and 1 Percent Significance Points for the Ratio of the Mean Square
Sum of Squares Due to the Variance

v	Values of A			Values of F			Values of F			Values of A		
	P = 0.01	P = 0.05	P = 0.10	P = 0.01	P = 0.05	P = 0.10	P = 0.01	P = 0.05	P = 0.10	P = 0.01	P = 0.05	P = 0.10
4	0.8341	1.0406	4.4992	33	1.2667	1.4885	2.6365	2.8583	2.8583	2.8583	2.8583	2.8583
5	0.6724	1.0255	4.3276	34	1.2761	1.4951	2.6262	2.8451	2.8451	2.8451	2.8451	2.8451
6	0.6738	1.0682	3.7310	35	1.2852	1.5014	2.6163	2.8324	2.8324	2.8324	2.8324	2.8324
7	0.7163	1.0919	3.5748	36	1.2940	1.5075	2.6068	2.8202	2.8202	2.8202	2.8202	2.8202
8	0.7575	1.1222	3.4484	37	1.3025	1.5135	2.5977	2.8085	2.8085	2.8085	2.8085	2.8085
9	0.7974	1.1524	3.3476	38	1.3103	1.5193	2.5889	2.7973	2.7973	2.7973	2.7973	2.7973
10	0.8353	1.1803	3.2642	39	1.3188	1.5249	2.5804	2.7865	2.7865	2.7865	2.7865	2.7865
11	0.8706	1.2062	3.1938	40	1.3266	1.5304	2.5722	2.7760	2.7760	2.7760	2.7760	2.7760
12	0.9035	1.2301	3.1335	41	1.3347	1.5357	2.5643	2.7659	2.7659	2.7659	2.7659	2.7659
13	0.9336	1.2521	3.0812	42	1.3415	1.5408	2.5567	2.7560	2.7560	2.7560	2.7560	2.7560
14	0.9618	1.2725	3.0352	43	1.3486	1.5458	2.5494	2.7465	2.7465	2.7465	2.7465	2.7465
15	0.9880	1.2914	2.9943	44	1.3552	1.5506	2.5424	2.7376	2.7376	2.7376	2.7376	2.7376
16	1.0124	1.3090	2.9577	45	1.3620	1.5552	2.5357	2.7289	2.7289	2.7289	2.7289	2.7289
17	1.0352	1.3253	2.9247	46	1.3684	1.5596	2.5293	2.7209	2.7209	2.7209	2.7209	2.7209
18	1.0566	1.3405	2.8948	47	1.3745	1.5638	2.5232	2.7125	2.7125	2.7125	2.7125	2.7125

Table 6.5 (continued)

19	1.0766	1.3547	2.8675	3.1456	48	1.3802	1.5678	2.3173	2.7049
20	1.0954	1.3680	2.8425	3.1151	49	1.3856	1.5716	2.3117	2.6977
21	1.1131	1.3805	2.8195	3.0869	50	1.3907	1.5752	2.3064	2.6908
22	1.1298	1.3923	2.7982	3.0607	51	1.3957	1.5787	2.3013	2.6842
23	1.1456	1.4035	2.7784	3.0362	52	1.4007	1.5822	2.2963	2.6777
24	1.1606	1.4141	2.7599	3.0133	53	1.4057	1.5856	2.2914	2.6712
25	1.1748	1.4241	2.7426	2.9919	54	1.4107	1.5890	2.2866	2.6648
26	1.1883	1.4336	2.7264	2.9718	55	1.4156	1.5923	2.2819	2.6583
27	1.2012	1.4426	2.7112	2.9528	56	1.4203	1.5955	2.2773	2.6524
28	1.2135	1.4512	2.6969	2.9348	57	1.4249	1.5987	2.2728	2.6465
29	1.2252	1.4594	2.6834	2.9177	58	1.4294	1.6019	2.2684	2.6407
30	1.2363	1.4672	2.6707	2.9016	59	1.4339	1.6051	2.2640	2.6350
31	1.2469	1.4746	2.6587	2.8864	60	1.4384	1.6082	2.2596	2.6294
32	1.2570	1.4817	2.6473	2.8720					

* Adapted, with the kind permission of the editor, from B. I. Hart and J. von Neumann: "Tabulation of the Probabilities for the Ratio of the Mean Square Successive Difference to the Variance," *Annals of Mathematical Statistics*, 13, No. 4, p. 446 (1942).

At the given level of significance and the appropriate sample size, N , a computed δ is indicative of positive autocorrelation if it falls below the critical value of K ; and is indicative of negative autocorrelation if it exceeds the corresponding critical value of K' ; if it falls between the two critical values, no evidence of autocorrelation is present.

Table 2. Percentage Points of the *t* Distribution

Example

For $\alpha = 10$ degrees of freedom: $P(t > 1.612) = 0.05$ $P(t < -1.612) = 0.05$

α	.25	.30	.15	.10	.05	.025	.01	.005	.001
1	1.000	1.378	1.663	2.079	2.314	2.706	3.182	3.465	4.045
2	.816	1.061	1.386	1.886	2.074	2.447	2.924	3.183	3.747
3	.765	.978	1.280	1.633	1.893	2.178	2.706	2.924	3.465
4	.741	.941	1.190	1.533	1.761	2.015	2.571	2.776	3.247
5	.727	.920	1.156	1.476	1.701	1.943	2.447	2.652	3.182
6	.716	.906	1.134	1.446	1.663	1.901	2.365	2.567	3.143
7	.711	.896	1.119	1.418	1.633	1.871	2.308	2.518	3.098
8	.706	.889	1.106	1.397	1.608	1.845	2.262	2.481	3.061
9	.703	.883	1.094	1.383	1.589	1.825	2.236	2.457	3.038
10	.700	.879	1.083	1.371	1.571	1.808	2.214	2.436	3.019
11	.697	.874	1.073	1.361	1.555	1.792	2.194	2.417	2.999
12	.695	.870	1.063	1.351	1.540	1.777	2.176	2.400	2.980
13	.693	.867	1.053	1.342	1.526	1.763	2.159	2.384	2.962
14	.691	.864	1.043	1.333	1.513	1.750	2.143	2.369	2.945
15	.689	.861	1.034	1.324	1.500	1.737	2.128	2.354	2.929
16	.688	.859	1.025	1.315	1.488	1.725	2.114	2.340	2.914
17	.687	.857	1.016	1.306	1.477	1.713	2.100	2.326	2.900
18	.686	.855	1.007	1.297	1.466	1.701	2.087	2.312	2.886
19	.685	.853	1.000	1.288	1.455	1.690	2.074	2.300	2.873
20	.685	.851	.994	1.280	1.445	1.679	2.062	2.287	2.860
21	.684	.850	.988	1.272	1.435	1.668	2.050	2.275	2.848
22	.684	.848	.983	1.264	1.425	1.658	2.039	2.263	2.836
23	.683	.847	.978	1.256	1.415	1.648	2.028	2.252	2.824
24	.683	.846	.973	1.248	1.405	1.638	2.017	2.241	2.812
25	.683	.845	.968	1.240	1.395	1.628	2.007	2.230	2.801
26	.682	.844	.963	1.232	1.385	1.618	2.000	2.220	2.790
27	.682	.843	.958	1.224	1.375	1.608	1.990	2.210	2.779
28	.682	.842	.953	1.216	1.365	1.598	1.980	2.200	2.769
29	.682	.841	.948	1.208	1.355	1.588	1.970	2.190	2.759
30	.682	.841	.943	1.200	1.345	1.578	1.960	2.180	2.749
40	.681	.840	.938	1.192	1.335	1.568	1.950	2.170	2.739
60	.680	.839	.933	1.184	1.325	1.558	1.940	2.160	2.729
120	.679	.838	.928	1.176	1.315	1.548	1.930	2.150	2.719
∞	.674	.842	1.026	1.282	1.645	1.900	2.326	2.576	3.201

Source: This table is adapted from Table III of Fisher & Yates: *Statistical Tables for Biological, Agricultural and Medical Research* published by Oliver & Boyd Ltd., Edinburgh, and by permission of the authors and publishers.

Table 5A. Significance Points of d_L and d_U : 5%

n	k' = 1		k' = 2		k' = 3		k' = 4		k' = 5	
	d_L	d_U	d_L	d_U	d_L	d_U	d_L	d_U	d_L	d_U
15	1.08	1.36	0.95	1.34	0.82	1.75	0.69	1.97	0.56	2.21
16	1.10	1.37	0.98	1.34	0.86	1.73	0.74	1.93	0.62	2.15
17	1.13	1.38	1.02	1.34	0.90	1.71	0.78	1.90	0.67	2.10
18	1.16	1.39	1.05	1.33	0.93	1.69	0.82	1.87	0.71	2.06
19	1.18	1.40	1.08	1.33	0.97	1.68	0.86	1.85	0.75	2.02
20	1.20	1.41	1.10	1.34	1.00	1.68	0.90	1.83	0.79	1.99
21	1.22	1.42	1.13	1.34	1.03	1.67	0.93	1.81	0.83	1.96
22	1.24	1.43	1.15	1.34	1.05	1.66	0.96	1.80	0.86	1.94
23	1.26	1.44	1.17	1.34	1.08	1.66	0.99	1.79	0.90	1.92
24	1.27	1.45	1.19	1.35	1.10	1.66	1.01	1.78	0.93	1.90
25	1.29	1.45	1.21	1.35	1.12	1.66	1.04	1.77	0.95	1.89
26	1.30	1.46	1.22	1.35	1.14	1.65	1.06	1.76	0.98	1.88
27	1.32	1.47	1.24	1.36	1.16	1.65	1.08	1.76	1.01	1.86
28	1.33	1.48	1.26	1.36	1.18	1.65	1.10	1.75	1.03	1.85
29	1.34	1.48	1.27	1.36	1.20	1.65	1.12	1.74	1.05	1.84
30	1.35	1.49	1.28	1.37	1.21	1.65	1.14	1.74	1.07	1.83
31	1.36	1.50	1.30	1.37	1.23	1.65	1.16	1.74	1.09	1.83
32	1.37	1.50	1.31	1.37	1.24	1.65	1.18	1.73	1.11	1.82
33	1.38	1.51	1.32	1.38	1.26	1.65	1.19	1.73	1.13	1.81
34	1.39	1.51	1.33	1.38	1.27	1.65	1.21	1.73	1.15	1.81
35	1.40	1.52	1.34	1.38	1.28	1.65	1.22	1.73	1.16	1.80
36	1.41	1.52	1.35	1.39	1.29	1.65	1.24	1.73	1.18	1.80
37	1.42	1.53	1.36	1.39	1.31	1.66	1.25	1.72	1.19	1.80
38	1.43	1.54	1.37	1.39	1.32	1.66	1.26	1.72	1.21	1.79
39	1.43	1.54	1.38	1.40	1.33	1.66	1.27	1.72	1.22	1.79
40	1.44	1.54	1.39	1.40	1.34	1.66	1.29	1.72	1.23	1.79
45	1.48	1.57	1.43	1.42	1.38	1.67	1.34	1.72	1.29	1.78
50	1.50	1.59	1.46	1.43	1.42	1.67	1.38	1.72	1.34	1.77
55	1.53	1.60	1.49	1.44	1.45	1.68	1.41	1.72	1.38	1.77
60	1.55	1.62	1.51	1.45	1.48	1.69	1.44	1.73	1.41	1.77
65	1.57	1.63	1.54	1.46	1.50	1.70	1.47	1.73	1.44	1.77
70	1.58	1.64	1.55	1.47	1.52	1.70	1.49	1.74	1.46	1.77
75	1.60	1.65	1.57	1.48	1.54	1.71	1.51	1.74	1.49	1.77
80	1.61	1.66	1.59	1.49	1.56	1.72	1.53	1.74	1.51	1.77
85	1.62	1.67	1.60	1.70	1.57	1.72	1.55	1.75	1.52	1.77
90	1.63	1.68	1.61	1.70	1.59	1.73	1.57	1.75	1.54	1.78
95	1.64	1.69	1.62	1.71	1.60	1.73	1.58	1.75	1.56	1.78
100	1.65	1.69	1.63	1.72	1.61	1.74	1.59	1.76	1.57	1.78

Note: k' = number of explanatory variables excluding the constant term.Source: J. Durbin and G. S. Watson, "Testing for Serial Correlation in Least Squares Regression", *Biometrika*, vol. 38, 1951, pp. 159-77. Reprinted with the permission of the authors and the *Biometrika* trustees.

Table 5B. Significance Points of d_L and d_U : 1%

n	k' = 1		k' = 2		k' = 3		k' = 4		k' = 5	
	d_L	d_U	d_L	d_U	d_L	d_U	d_L	d_U	d_L	d_U
15	0.81	1.07	0.70	1.24	0.59	1.47	0.49	1.70	0.39	1.96
16	0.84	1.09	0.74	1.25	0.63	1.44	0.53	1.66	0.44	1.90
17	0.87	1.10	0.77	1.25	0.67	1.43	0.57	1.63	0.48	1.85
18	0.90	1.12	0.80	1.26	0.71	1.42	0.61	1.60	0.52	1.80
19	0.93	1.13	0.83	1.26	0.74	1.41	0.65	1.58	0.56	1.77
20	0.95	1.15	0.86	1.27	0.77	1.41	0.68	1.57	0.60	1.74
21	0.97	1.16	0.89	1.27	0.80	1.41	0.72	1.55	0.63	1.71
22	1.00	1.17	0.91	1.28	0.83	1.40	0.75	1.54	0.66	1.69
23	1.02	1.19	0.94	1.29	0.86	1.40	0.77	1.53	0.70	1.67
24	1.04	1.20	0.96	1.30	0.88	1.41	0.80	1.52	0.72	1.66
25	1.05	1.21	0.98	1.30	0.90	1.41	0.83	1.51	0.75	1.65
26	1.07	1.22	1.00	1.31	0.93	1.41	0.85	1.51	0.78	1.64
27	1.09	1.23	1.02	1.32	0.95	1.41	0.88	1.51	0.81	1.63
28	1.10	1.24	1.04	1.32	0.97	1.41	0.90	1.51	0.83	1.62
29	1.12	1.25	1.06	1.33	0.99	1.42	0.92	1.51	0.85	1.61
30	1.13	1.26	1.07	1.34	1.01	1.42	0.94	1.51	0.88	1.61
31	1.15	1.27	1.08	1.34	1.02	1.42	0.96	1.51	0.90	1.60
32	1.16	1.28	1.10	1.35	1.04	1.43	0.98	1.51	0.92	1.60
33	1.17	1.29	1.11	1.36	1.05	1.43	1.00	1.51	0.94	1.59
34	1.18	1.30	1.13	1.36	1.07	1.43	1.01	1.51	0.95	1.59
35	1.19	1.31	1.14	1.37	1.08	1.44	1.03	1.51	0.97	1.59
36	1.21	1.32	1.15	1.38	1.10	1.44	1.04	1.51	0.99	1.59
37	1.22	1.32	1.16	1.38	1.11	1.45	1.06	1.51	1.00	1.59
38	1.23	1.33	1.18	1.39	1.12	1.45	1.07	1.52	1.02	1.58
39	1.24	1.34	1.19	1.39	1.14	1.45	1.09	1.52	1.03	1.58
40	1.25	1.34	1.20	1.40	1.15	1.46	1.10	1.52	1.05	1.58
45	1.29	1.38	1.24	1.42	1.20	1.48	1.16	1.53	1.11	1.58
50	1.32	1.40	1.28	1.45	1.24	1.49	1.20	1.54	1.16	1.59
55	1.36	1.43	1.32	1.47	1.28	1.51	1.25	1.55	1.21	1.59
60	1.38	1.45	1.35	1.48	1.32	1.52	1.28	1.56	1.25	1.60
65	1.41	1.47	1.38	1.50	1.35	1.53	1.31	1.57	1.28	1.61
70	1.43	1.49	1.40	1.52	1.37	1.55	1.34	1.58	1.31	1.61
75	1.45	1.50	1.42	1.53	1.39	1.56	1.37	1.59	1.34	1.62
80	1.47	1.52	1.44	1.54	1.42	1.57	1.39	1.60	1.36	1.62
85	1.48	1.53	1.46	1.55	1.43	1.58	1.41	1.60	1.39	1.63
90	1.50	1.54	1.47	1.56	1.45	1.59	1.43	1.61	1.41	1.64
95	1.51	1.55	1.49	1.57	1.47	1.60	1.45	1.62	1.42	1.64
100	1.52	1.56	1.50	1.58	1.48	1.60	1.46	1.63	1.44	1.65

Note: k' = number of explanatory variables excluding the constant term.Source: J. Durbin and G. S. Wason, "Testing for Serial Correlation in Least Squares Regression", *Biometrika*, vol. 38, 1951, pp. 159-77. Reprinted with the permission of the authors and the Biometrika Trustees.

